حديث الولاية على ضوء القرآن

دراسة عقدية لقوله تعالى

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾

تأليف
السيد مهدي الموسوي الجابري

مركز الدليل العقائدي

حديث الولاية في القرآن

دراسة عقدية لقوله تعالى
﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾

تأليف
السيد مهدي الموسوي الجابري

مركز الدليل العقائدي

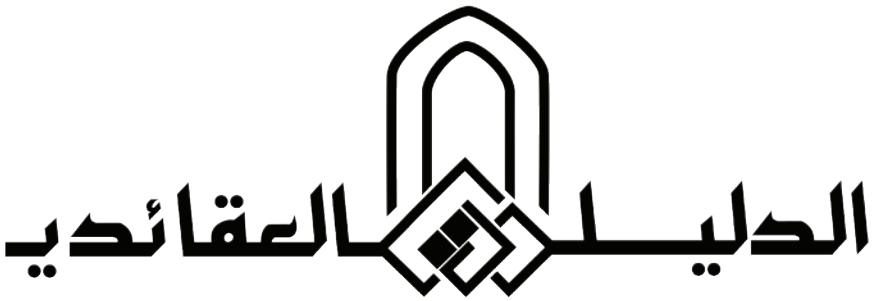

الكتـــــاب: خُذوا وَلايةَ عليّ عليه السلام من القرآن
التأليـــــف: السيد مهدي عبد الإله الجابـري
التدقيق اللغوي: الشيخ تحسين غازي البلداوي
الناشـــــر: مركـــز الدليـــل العقائـــدي
الإخراج الفني: صفـــــاء الشمـــــــــري
تصميم الغلاف: محمد مهـــدي الجابـــــري
سنة الطبـــع: ١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾

صدق الله العليّ العظيم

أبا حسنٍ تفديك نفسي ومهجتي وكل بطيءٍ في الهدى ومسارعِ
أيذهب مدحي والمحبَّر ضائعٌ وما المدح في جنب الإله بضائع
وأنت الذي أَعطيتَ إذ كنتَ راكعًا زكاةً فدتك النفس يا خير راكع
فأنزل فيك اللهُ خير ولايةٍ فبيّنها في نيِّرات الشرائع

(حسّان بن ثابت)

إهداء

إلى سيدي خاتم الأنبياء والمرسلين، ورسولِ إله العالمين، محمدٍ الصادق الأمين، صلى الله عليه وآله وسلم، وإلى سيدي مولى الموحِّدين، وقائد الغُرِّ المحجَّلين، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وإلى سيدتي بَضعةِ المختار، وزوجةِ الكرار، الزهراءِ البتول، وإلى سادتي الأئمةِ الهداة من ولدهم عليهم أفضلُ الصلاة والسلام، أُهدي ثواب هذا الجهد المتواضع، راجيًا شفاعتهم يوم الحشر الأكبر.

مهدي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى محمّد وآله الأطهار، وبعد..

فيْنة بعد فيْنة يُثار غبار الشبهات حول إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام، وخلافته المباشرة للمسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والتي استدلّ لها الشيعة الإماميّة بآيات كثيرة من القرآن الكريم وبأحاديث متضافرة من السنّة الشريفة، وقد كان من ضمن الآيات المستدلّ بها قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[1]، الثابت بالتواتر والإجماع لدى أهل السنّة والشيعة، خبر نزولها في حقّ أمير المؤمنين علي عليه السلام.. ولكننا -للأسف- نجد مع كل هذا، من يأتي ليردّ التواتر الثابت في هذه الآية بتمحّلٍ واضح، أو ليقول بأنّ الإجماع لا وجود له، أو أنّ الخبر برمّته موضوع مكذوب، وأنّ كلّ ذلك من افتراءات الشيعة وأكاذيبهم، ونحو ذلك من الادعاءات التي تكشف -في الواقع- عن مدى تساهل البعض مع نفسه ودينه حين يجرؤ

(١) المائدة: ٥٥.

على ردّ الأمر الثابت بالتمحّل، والواقع بالوهم.. وإذا ضاق الخناق -على هذا البعض- نجده يرفع عقيرته بإشكالٍ واحد مفاده: أنه إذا كانت الإمامة بهذه المثابة من الأهمية -كما تقولون- فلِمَ لمْ يصرّح القرآن باسم علي عليه السلام ليقطع دابر النزاع، وتهتدي الأمة بالبيان الواضح الصريح؟!

وربّما يردف هذا الإشكال بإشكالاتٍ أُخر حول مفردات الآية المتقدمة والمراد منها.. وإننا لأجل هذا وذاك عقدنا الهمّة على ردّ هذه التمحّلات والإجابة على هذه الإشكالات في كتابٍ متوسط الحجم، لا هو بالكبير فيُملّ، ولا هو بالمقتضب المختصر فيُقلّ، راجين من المولى سبحانه أن يكون ما سطّرناه في هذه الأوراق القليلة بريق هدى لمن يرجو الله واليوم الآخر.

وبلحاظ ما تقدّم رتبت الكتاب على ثلاثة فصول ليس غير، اشتمل الفصل الأول منها على جملةِ محاور، أبرزها: بيان رواة خبر نزول الآية - محلّ البحث - عن جملة من الصحابة والتابعين والمحدّثين والعلماء في حق علي عليه السلام، وبما يشهد بتواتر خبر النزول هذا..

والمحور الثاني: بيان جملة من الأسانيد المعتبرة في نزول هذه الآية في علي عليه السلام.

والمحور الثالث: اعترافات علماء أهل السنّة بإجماع المفسّرين على نزول الآية في علي عليه السلام.

والمحور الرابع: مناقسة الدعاوى المناهضة لسبب النزول المشار إليه هنا.

هذا بالنسبة للفصل الأول، وأما الفصل الثاني فقد عقدناه لبيان مفردات الآية الكريمة والمراد منها، على النحو الذي يحقق الغرض الذي عقدنا الكتاب لأجله.

وسر التسلسل في البيان من إثبات تواتر الخبر ثم بيان اعتباره عند العلماء ثم بيان اعترافات العلماء بالإجماع ومن ثمّ بيان المفردات إنّما هو لإتمام الحجة في حقّ المناهض المعاند من جميع الجهات؛ فهو إن رفض الانصياع لدعوى التواتر في المقام، فأمامه الأسانيد المعتبرة، وهي آخذة بالأعناق في حجيّتها، فإن رفضها كذلك، فأمامه أقوال علماء مذهبه ومن ذوي الاختصاص من قومه، فإن رفضها فأمامه دلالة مفردات الآية والمستظهر من حجية الظاهر من معانيها، فإن رفضها جميعًا فعند ذاك يثبت عند نفسه وعند الجميع أنّه معاند مكابر، وأنّه حري بالإشفاق - لغلبة الأهواء عليه - بدل الحوار والمناظرة، وأنّ الإعراض عنه هو المطلوب شرعًا وعقلًا، امتثالًا لقوله تعالى: ﴿**خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**﴾[1].

وأما الفصل الثالث فقد عقدناه لبيان علاقة السنّة الشريفة بالقرآن، وأنّه هل يمكن الاستغناء عن السنّة والاكتفاء بالقرآن الكريم في معرفة العقائد والأحكام؟

وفي سياق ذلك أجبنا على إشكال عدم ذكر علي عليه السلام صراحة في القرآن، فيما يتعلق بموضوع خلافته وإمامته عليه السلام، وذلك ضمن أجوبةٍ حليّةٍ ونقضيةٍ كثيرة..

(١) سورة الأعراف، آية: ١٩٩.

وفي الختام: أرجو أن أكون قد قدّمت للقارئ الكريم -هذا الكتاب- دراسة وافية عن الآية (محلّ البحث) بما يعزّز الجانب الفكري عند المتلقّي - أيًّا كان -.. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب، هو مولاي فنعم المولى ونعم النصير..

مهدي الموسوي الجابري

النجف الأشرف - محرم ١٤٤٣

الفصل الأوّل

وفيه محاور أربعة:

المحور الأوّل:

مقدّمةٌ في بيان الضابطة في معرفة أسباب النزول.

سبب نزول آية الولاية.

رواة خبر النزول من الصحابة والتابعين والمحدّثين والعلماء.

المحور الثاني:

جملةٌ من الأسانيد المعتبرة التي ورد فيها خبر النزول.

خبر النزول في لباب النقول.

المحور الثالث:

اعترافات علماءِ أهل السنّة بإجماع المفسّرين على نزول الآية في عليٍّ عليه السلام.

المحور الرابع:

مناقشة الدعاوى المناهضة لسبب نزول الآية في عليّ عليه السلام.

المحور الأوّل

مقدّمةٌ في بيان الضابطة في معرفة أسباب النزول:

إنّ سبب النزول علمٌ شريف، ولمعرفته أثرٌ كبيرٌ في فهم معاني القرآن الكريم، وحلّ معضلات التفسير؛ إذ به يُحدَّد مدلول آيةٍ من الآيات الكريمة في معنىً معين، والذي قد لايستقيم ذلك المعنى إلاّ بمعرفة سبب النزول وما يرتبط به من أحداثٍ ووقائعَ تشير إليها الآية، وإلى هذا المعنى أشار الواحديُّ النيسابوري في خطبة كتابه "أسباب النزول" حين قال: «إذ هي أوفى ما يجب الوقوفُ عليها، وأولى ما تُصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصّتها وبيان نزولها»[1].

وقد جعل السيوطيُّ من فوائدِ معرفة أسباب النزول الوقوفَ على المعنى وإزاحةَ الإشكال عن وجه الآية [2]، وجاء عن القشيري - المشهور بابن دقيق العيد - أنّ: «بيان سبب النزول طريقٌ قويٌّ في فهم معاني الكتاب العزيز»[3]، وقد نقل السيوطيُّ عن ابن تيمية قولَه: «ومعرفة سبب النزول يعيْن على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث

(١) أسباب نزول الآيات - للواحدي -: ٤.
(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن ١: ٨٧، ولباب النقول في أسباب النزول: ١٣.
(٣) لباب النقول في أسباب النزول:١٣. البرهان في علوم القرآن- للزركشي- ١: ٢٣.

العلم بالمسبّب»[1]. وبلحاظ ما تقدّم اتّضح أنّ لمعرفة سبب النزول مدخلًا كبيرًا في بيان المعنى المراد من آيات القرآن الكريم.

وهنا قد تسأل: ما الطريقُ الصحيح لمعرفة سبب النزول لآيةٍ ما؟ وفي الجواب نقول: الطريق الصحيح لمعرفة أسباب النزول منحصرٌ بالأخبار والروايات المتضمنة لنقل الواقعة التي تتحدّث عنها الآية، على أنْ لا تكون تلك الروايات والأخبار متضمنةً لوجهات نظر الرواة أو آرائهم الشخصية واجتهاداتهم؛ بحيث ينقلونها على أساسِ أنّها مدلولٌ للآية، فتكون دليلًا على سبب النزول من غير أنْ يكونوا شهودًا على الواقعة أو الحادثة التّي نزلت بسببها الآية، فمثل هذا لا يُعدّ بيانًا لسبب النزول، وإنّما هو يرجع إلى التفسير، والحالُ أنّ وظيفة الرواة في بيان سبب النزول ينبغي أنْ تقتصر على الإخبار فقط والشهادة على الواقعة التّي نزلت الآية بسببها، قال الواحديّ: «لا يحلّ القولُ في أسباب نزول الكتاب إلاّ بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها، وجدّوا في الطلّاب، وقد ورد الشرع بالوعيد للجاهل ذي العثار في هذا العلم بالنار.

أخبرنا أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم الواعظ، قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن حامد العطار، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، قال: حدّثنا ليث بن حماد، قال: حدّثنا أبو عوانه، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اتّقوا الحديث إلّا ما علمتم، فإنّه من كذَب عليّ متعمدًّا فليتبوأ مقعده

(١) الإتقان في علوم القرآن ١: ٨٨.

من النار، ومن كذب على القرآن من غير علمٍ فليتبوأ مقعده من النار.

والسلف الماضون ـ رحمهم الله ـ كانوا من أبعد الغاية احترازًا عن القول في نزول الآية»[١].

ونقل السيوطيُّ عن ابن سيرين قولَه: «سألت عبيدة عن آيةٍ من القرآن، فقال: اتّق الله، وقل سدادًا، ذهب الذين يعلمون فيمَ أُنزلَ القرآن»[٢].

وعليه؛ فلا يصحّ إخراج محلّ السبب بالاجتهاد والرأي، فإنّ هذا الأمر يدخل فاعله النار، كما تقدّم في الحديث الذي أخرجه الواحدي بسنده عن ابن عباسٍ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

سبب نزول آية الولاية

هذا، وبما أنّنا في مقام البحث عن آية الولاية[٣]، فلا بدّ لنا من بيان سبب نزول هذه الآية الشريفة؛ لأنّ هذا الطريق -كما تقدّم- يشكّل قرينة قيِّمة لفهم الآية، وتحديد مدلولها، وكشف النقاب عن المراد منها، وفي هذا الجانب وردتْ جملةٌ وافرةٌ من الروايات تبلغ حدّ التواتر، تشير-كلُّها- إلى نزولها في حقّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك حين تصدّق بالخاتم على الفقير في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن مستعرضون ـ إن شاء الله تعالى ـ خبر النزول هذا، بحسب طبقاته من الرواة من الصحابة والتابعين والمحدِّثين والعلماء على الترتيب.

(١) أسباب نزول الآيات - للواحدي -: ٥.
(٢) لباب النقول: ١٤، والعجاب في بيان الأسباب - لابن حجر العسقلاني - ١: ٢٠٠.
(٣) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥].

رواة خبر النزول من الصحابة والتابعين والمحدّثين والعلماء

رواة خبر النزول من الصحابة

١ـ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

وقد رواه عنه الحاكم الحسكاني[١] في «شواهد التنزيل»، قال: أخبرنا أبو بكر التميمي بقراءتي عليه من أصله، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد، قال: حدّثنا سعيد بن سلمة الثوري، قال: حدّثنا محمد بن يحيى الفيدي، قال: حدّثنا عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال: حدّثني أبي عن أبيه عن جده: عن علي، قال: نزلت هذه الآية على رسول الله في بيته: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية، فخرج رسول الله، ودخل المسجد، وجاء الناس[٢] يصلّون بين راكع وساجد وقائم، فإذا سائلٌ، فقال: يا سائلُ هل أعطاك أحدٌ

(١) قال الذهبي في (سِير أعلام النبلاء) في ترجمة الحاكم الحسكاني: «الإمام المحدِّث، البارع، القاضي، أبو القاسم، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حسكان القرشي، العمري النيسابوري، الحنفي، الحاكم، ويُعرف أيضًا بابن الحذّاء، من ذرية الأمير الذي افتتح خراسان، عبد الله بن عامر بن كريز». المصدر ١٨: ٢٦٨.
وقال عنه في ترجمته في (تذكرة الحفاظ): «القاضي المحدِّث أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله... شيخٌ متقِنٌ ذو عناية تامّة بعلم الحديث» المصدر ٣: ١٢٠٠.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: ووجد الناس.. إلخ.

شيئًا؟ قال: لا، إلّا ذاك الراكع -لعليٍّ- أعطاني خاتمه[١].

وروى الحاكم النيسابوري بسنده عن يحيى بن الضريس عن عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال: حدّثنا أبي عن أبيه: عن جده عن علي، قال: نزلتْ هذه الآية على رسول الله ﷺ: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾، فخرج رسول الله ﷺ، ودخل المسجد، والناس يصلّون بين راكع وقائم، فصلّى، فإذا سائلٌ، قال: يا سائلُ أعطاك احدٌ شيئًا؟ فقال: لا، إلّا هذا الراكع - لعليٍّ - أعطاني خاتمًا[٢].

وعن السيوطي في (الدر المنثور)، قال: أخرج أبو الشيخ وابن مردويه عن علي بن أبي طالب، قال: نزلتْ هذه الآية على رسول الله ﷺ في بيته: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ**﴾ إلى آخر الآية، فخرج رسول الله ﷺ فدخل المسجد، وجاء الناس يصلّون بين راكعٍ وساجد وقائم يصلّي، فإذا سائلٌ، فقال: يا سائلُ هل أعطاك أحدٌ شيئًا؟ قالَ: لا، إلّا ذاك الراكع -لعلي بن ابي طالب- أعطاني خاتمه[٣].

وروى محدّث الشام -ابن عساكر- بسنده عن الطبراني[٤]، عن عبد الرحمن بن محمد بن سالم الرازي عن محمد بن يحيى بن ضريس العبدي عن عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي بن أبي

(١) شواهد التنزيل - للحاكم الحسكاني - ١: ٢٢٦.
(٢) معرفة علوم الحديث - للحاكم النيسابوري -: ١٠٢.
(٣) الدر المنثور - جلال الدين السيوطي - ٢: ٢٩٣.
(٤) ومن طريقه رواه ابن كثير في البداية والنهاية ٧: ٣٩٤.

طالب: حدّثني أبي عن أبيه عن جده عن علي، قال (الخبر)[١].

٢ـ المقداد بن الأسود الكندي:

رواه عنه الحاكم الحسكاني، قال: أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد الحيري، قال: حدّثنا أبو بكر محمد بن أحمد المديني، قال: حدّثنا الحسن بن إسماعيل، قال: حدّثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الفهري، قال: حدّثني أبي عن علي بن صدقة عن هلال:

عن المقداد بن الأسود الكندي، قال: كنّا جلوسًا بين يدي رسول الله إذ جاء أعرابي بدوي متنكّب على قوسه.

وساق الحديث بطوله، حتّى قال: وعلي بن أبي طالبٍ قائمٌ يصلّي في وسط المسجد ركعاتٍ بين الظهر والعصر، فناوله خاتمه، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: بخ بخ بخ، وجبت الغرفات.

فأنشا الأعرابي يقول:

يا وليَّ المؤمنين[٢] كلِّهم ... وسيدَ الأوصياء من آدم

قد فزتَ بالنفل يا أبا الحسن ... إذ جادت الكفُّ منك بالخاتم

فالجود فرعٌ وأنت مغرسه ... وأنتمُ سادةٌ لذا العالم

فعندها هبط جبرئيل بالآية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ**

(١) تاريخ مدينة دمشق - ابن عساكر - ٤٢: ٣٥٧.

(٢) وفي نسخةٍ: يا أول المؤمنين كلهم..

آمَنُواْ﴾ الآيـة[١].

٣ـ أبو ذر الغفاري:

رواه عنه الحاكم الحسكاني، قال: حدّثني أبو الحسن محمد بن القاسم الصيدلاني، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد الشعراني، قال: حدّثنا أبو علي أحمد بن علي بن رزين الباشاني، قال: حدّثني المظفر بن الحسن الأنصاري، قال: حدّثنا السندي بن علي الوراق، قال: حدّثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش عن عباية بن ربعي[٢]، قال:

بينما عبد الله بن عباس جالسٌ على شفير زمزم، يقول: قال رسول الله ﷺ، إذ أقبل رجلٌ متعمِّمٌ بعمامةٍ، فجعل ابنُ عباسٍ لا يقول: قال رسول الله ﷺ إلّا قال الرجل: قال رسول الله ﷺ، فقال ابن عباسٍ: سألتُك بالله من أنت؟ فكشف العمامة عن وجهه، وقال: أيّها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب بن جنادة البدري، أبو ذر الغفاري، سمعت النبي ﷺ بهاتين وإلّا فصُمّتا، ورأيتُه بهاتين وإلّا فعَمِيتا، وهو يقول: عليٌّ قائد البررة وقاتل الكفرة، منصورٌ مَن نصره ومخذولٌ من خذله.

أما إنّي صلّيتُ مع رسول الله ﷺ يومًا من الأيام صلاة الظهر فسأل سآئلٌ في المسجد، فلم يعطِه أحدٌ، فرفع السائل يدَه إلى السماء

(١) شواهد التنزيل - للحسكاني - ١: ٢٢٨.

(٢) وبهذا السند والمتن أيضًا رواه الثعلبي في تفسيره. انظر: تفسير الثعلبي ٤: ٨١، وروى ذات المتن عن أبي ذر، الرازي في تفسيره الكبير ١٢: ٢٦.

وقال: اللّهم اشهد أنّي سألتُ في مسجد رسول الله، فلم يعطِني أحدٌ شيئًا، وكان عليٌّ راكعًا، فأومأ إليه بخنصره اليمنى - وكان يتختم فيها- فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خِنصره، وذلك بعين النبي، فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلاته رفع رأسه إلى السماء، وقال: اللّهم إنّ أخي موسى سألك، فقال: ربّي اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدةً من لساني يفقهوا قولي، واجعل لي وزيرًا من أهلي، هارون أخي، اشدد به أزري، وأشرِكه في أمري، فأنزلت عليه قرآنًا ناطقًا: (سنشدّ عضدك بأخيك)، اللّهم وأنا محمّد نبيك وصفيك، اللّهم فاشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واجعل لي وزيرًا من أهلي عليًّا أخي، اشدد به أزري.

قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكلام حتّى هبط جبرئيل من عند الله، وقال: يا محمد هنيئًا لك ما وَهب الله لك في أخيك. قال: وما ذاك يا جبرئيل؟ قال: أمَر الله أمتك بموالاته إلى يوم القيامة، وأنزل قرآنًا عليك: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[1].

٤ـ عبد الله بن عباس:

رواه عنه الخطيب البغدادي في (المتفق والمفترق)، قال: أخبرني بحديثه أبو الحسن محمد بن محمد بن علي الشروطي، قال: حدّثنا المظفر بن نظيف بن عبد الله مولى بني هاشم، قال: حدّثنا محمد بن

(١) شواهد التنزيل ١: ٢٢٩، ٢٣١.

مخلدٍ قال: حدّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أبي يحيى، قال: حدّثنا محمد بن عمر، يعني ابن بشير، قال: حدّثنا مطلب بن زياد عن السدي عن أبي عيسى عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: تصدّق علي بخاتمه، وهو راكع، فقال النبي ﷺ للسائل: من أعطاك هذا الخاتم؟ فقال: ذاك الراكع، فأنزل الله تعالى فيه ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية[1].

ورواه عنه -أيضًا- الواحدي النيسابوري في (أسباب نزول القرآن) بطريقٍ آخر، قال: أخبرنا أبو بكر التميمي، قال: أخبرنا عبد الله بن محمد بن جعفر، قال: حدّثنا الحسين بن محمد بن أبي هريرة، قال: حدّثنا عبد الله بن عبد الوهاب، قال: حدّثنا محمد بن الأسود، عن محمد بن مروان، عن محمد بن السائب، عن أبي صالح، عن بن عباس، قال:

أقبل عبد الله بن سلام ومعه نفر من قومه قد آمنوا، فقالوا: يا رسول الله، إنّ منازلنا بعيدةٌ، وليس لنا مجلسٌ ولا متحدِّث، وإن قومنا لما رأونا آمنّا بالله ورسوله، وصدّقناه رفضونا، وآلَوا على أنفسهم أن لا يجالسونا، ولا يناكحونا، ولا يكلّمونا، فشقّ ذلك علينا، فقال لهم النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ﴾ الآية، ثم إنّ النبي ﷺ خرج إلى المسجد، والناسُ بين قائم وراكع، فنظر سائلًا، فقال: هل أعطاك أحدٌ شيئًا؟ قال: نعم، خاتمٌ من ذهب، قال: من أعطاكه؟ قال: ذلك القائم، وأومأ بيده إلى علي بن أبي طالب، فقال: على أيّ حالٍ أعطاك؟ قال: أعطاني، وهو راكع، فكبّر النبي ﷺ، ثم قرأ (ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإنّ حزب الله

(١) المتفق والمفترق - للخطيب البغدادي - ٢: ٣٩.

هم الغالبون)[1].

وأخرج الحاكم الحسكاني في (شواهد التنزيل) عن ابن عباس هذا الخبر بعدة طرق، نذكر منها:

١ـ قوله: أخبرنا أبو بكر الحارثي، قال: أخبرنا أبو الشيخ، قال: حدّثنا أحمد بن يحيى بن زهير التستري وعبد الرحمن بن أحمد الزهري، قالا: حدّثنا أحمد بن منصور، قال: حدّثنا عبد الرزاق، عن عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ**﴾ قال: نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢ـ قوله: أخبرنا عقيل بن الحسين، قال: أخبرنا علي بن الحسين، قال: حدّثنا محمد بن عبيد الله، قال: حدّثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله الدقاق ببغداد، ابن السماك، قال: حدّثنا عبد الله بن ثابت المقري، قال: حدّثني أبي عن الهذيل، عن مقاتل، عن الضحاك عن ابن عباس به.

٣ـ قوله: حدّثنا الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي بالبصرة، قال: حدّثنا يعقوب بن سفيان، قال: حدّثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: حدّثنا سفيان الثوري عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس.

قال سفيان: وحدّثني الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ**﴾ يعني ناصركم الله ﴿**وَرَسُولُهُ**﴾ يعني محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم، ثم قال: ﴿**وَالَّذِينَ**

(١) أسباب نزول القرآن – للواحدي النيسابوري –: ٢٠٢.

﴿آمَنُواْ﴾ فخصّ من بين المؤمنين علي بن أبي طالب، فقال: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾ يعني يتمّون وضوءها وقراءتها وركوعها وسجودها وخشوعها في مواقيتها ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ وذلك أنّ رسول الله ﷺ صلّى يومًا بأصحابه صلاة الظهر، وانصرف هو وأصحابه، فلم يبق في المسجد غير علي قائمًا يصلّي بين الظهر والعصر إذ دخل المسجد فقيرٌ من فقراء المسلمين، فلم يرَ في المسجد أحدًا خلا عليًّا، فأقبل نحوه، فقال: يا وليّ الله، بالذي تصلّي له أن تتصدّق عليّ بما أمكنك. وله خاتمٌ عقيق يماني أحمر، كان يلبسه في الصلاة في يمينه، فمدّ يده، فوضعها على ظهره، وأشار إلى السائل بنزعه، فنزعه، ودعا له، ومضى، وهبط جبرئيل، فقال النبي ﷺ لعلي: لقد باهى اللهُ بك ملائكته اليوم، اقرأ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ الله وَرَسُولُهُ﴾[1].

وأيضًا ممن روى خبر النزول هذا عن ابن عباس، البلاذري في (الأنساب)، قال: حدّثت عن حماد بن سلمة، عن الكلبي، عن أبي صالح: عن ابن عباس، قال: نزلت في علي: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ الله وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾[2].

وقد روى هذا الخبر عن ابن عباس جملةٌ من المفسّرين، نذكر منهم:

١ـ أبو الليث السمرقندي، قال: قال تعالى ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، قال ابن عباس: وذلك أنّ بلالًا لما أذّن، وخرج رسول

(١) شواهد التنزيل ١: ٢٠٩ – ٢١٢، وينظر بقية الطرق في المصدر المذكور.
(٢) أنساب الأشراف – للبلاذري –: ١٥٠.

الله ﷺ، والناس في المسجد يصلّون بين قائم وراكع وساجد، فإذا هو بمسكينٍ يسأل الناس، فدعاه رسول الله ﷺ، وقال: هل أعطاك أحدٌ شيئًا؟ قال: نعم، قال: ماذا؟ قال: خاتم فضة. قال: ومن أعطاك؟ قال: ذلك المصلي. قال: في أي حال أعطاك؟ قال: أعطاني، وهو راكع. فنظر فإذا هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقرأ رسول الله ﷺ على عبد الله بن سلام: ﴿**الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[1].

٢ـ البغوي: قال في تفسيره: قال ابن عباس رضي الله عنهما، وقال السدي: قوله: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ أراد به علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مرّ به سائل، وهو راكع في المسجد، فأعطاه خاتمه[2].

٣ـ ابن كثير يذكره عن ابن عباس بعدّة طرق، منها هذا الطريق: ما رواه ابن مردويه بسنده من طريق محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس (الخبر)، قال ابن كثير: «وهذا إسنادٌ لا يُقدح به»[3].

٤ـ السيوطي: قال في الدر المنثور:أخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير وأبو الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس في قوله﴿**إِنَّمَا**

---

(١) تفسير السمرقندي ١: ٤٢٣.

(٢) تفسير البغوي ٢: ٤٧.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ٢: ٧٤.. ولكن الملحوظ أن هذه العبارة قد حُرّفت في بعض النسخ المطبوعة حديثًا، وصارت بهذا النحو: «وهذا إسنادٌ لا يُفرح به».. فحيّا الله يد الأمانة، قال تعالى: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـذَا مِنْ عِندِ اللهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ**﴾[البقرة:٧٩].

﴿وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية، قال: نزلت في علي بن أبي طالب[١].

٥ـ عمّار بن ياسر:

رواه عنه الطبراني في الأوسط، قال: حدّثنا محمد بن علي الصائغ، قال خالد بن يزيد العمري: قال: حدّثنا إسحاق بن عبد الله بن محمد بن علي بن حسين عن الحسن بن زيد عن أبيه زيد بن الحسن عن جده، قال: سمعت عمّار بن ياسر يقول:

وقف على علي بن أبي طالب سائلٌ، وهو راكعٌ في تطوعٍ، فنزع خاتمه، فأعطاه السائل، فأتى رسول الله ﷺ، فأعلمه ذلك، فنزلت على النبي ﷺ هذه الآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فقرأها رسول الله ﷺ ثمّ قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه[٢].

وأخرجه عنه -أي عن عمّار بن ياسر- أيضًا الحاكم الحسكاني في (شواهد التنزيل)، قال: أخبرنا أبو بكر الحارثي، قال: أخبرنا أبو الشيخ، قال: حدّثنا الوليد بن أبان، قال: حدّثنا سلمة بن محمد، قال: حدّثنا خالد بن يزيد، قال: حدّثنا إسحاق بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، عن الحسن بن زيد عن أبيه زيد بن حسن،

(١) الدر المنثور - جلال الدين السيوطي - ٢: ٢٩٣. وانظر أيضًا فتح القدير - للشوكاني - ٢: ٥٣.
(٢) المعجم الأوسط - للطبراني - ٦: ٢١٨، وبهذا السند والمتن يرويه أيضًا ابن مردويه عن الطبراني، انظر: تخريج الأحاديث والآثار - للزيلعي - ١: ٤١٠، وانظر أيضًا: الدر المنثور - للسيوطي - ٢: ٢٩٣. وفتح القدير - للشوكاني - ٢: ٥٣.

عن جده، قال: سمعت عمّار بن ياسر يقول:

وقف لعلي بن أبي طالب سائلٌ، وهو راكع في صلاة التطوع، فنزع خاتمه، فأعطاه السائل، فأتى رسول الله ﷺ، فأعلمه ذلك، فنزل على النبي ﷺ هذه الآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ إلى آخر الآية، فقال رسول الله: من كنت مولاه فإنّ عليًّا مولاه، اللّهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه[1].

وممّن رواه عن عمار بن ياسر كذلك، ابن مردويه في المناقب[2].

٦- جابر بن عبد الله الأنصاري:

رواه عنه الواحدي النيسابوري في (أسباب نزول القرآن)، قال:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ﴾، قال جابر بن عبد الله: جاء عبد الله بن سلام إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنّ قومًا من قريظة والنضير قد هاجرونا، وفارقونا، وأقسموا أن لا يجالسونا، ولا نستطيع مجالسة أصحابك لبعد المنازل، وشكا ما يلقى من اليهود، فنزلت هذه الآية، فقرأها عليه رسول الله ﷺ، فقال: رضينا بالله وبرسوله وبالمؤمنين أولياء، ونحو هذا قال الكلبي، وزاد - أنّ آخر الآية في علي بن أبي طالب رضوان الله عليه؛ لأنّه أعطى خاتمه سائلًا، وهو راكع في الصلاة[3].

---

(١) شواهد التنزيل - للحسكاني - ١: ٢٢٣.
(٢) انظر: مناقب علي بن أبي طالب - لابن مردويه-: ٢٣٥.
(٣) أسباب نزول القرآن - للواحدي -: ٢٠١.

وروى الحاكم الحسكاني قائلًا:

حدّثنا الحاكم أبو عبد الله الحافظ غير مرة، قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن جعفر بن يزيد الآدمي القارئ ببغداد، قال: حدّثنا أحمد بن موسى بن يزيد الشطوي، حدّثنا إبراهيم بن إبراهيم، هو أبو أسحاق الكوفي، قال: حدّثنا إبراهيم بن الحسن التغلبي، قال:

حدّثنا يحيى بن يعلى، عن عبيد الله بن موسى، عن أبي الزبير: عن جابر، قال:

جاء عبد الله بن سلام وأُناسٌ معه يشكون إلى رسول الله ﷺ مجانبة الناس إيّاهم منذ أسلموا، فقال النبي ﷺ: ابتغوا إليّ سائلًا. فدخلنا المسجد، فوجدنا فيه مسكينًا، فأتينا به النبي ﷺ، فسأله: هل أعطاك أحدٌ شيئًا؟ قال: نعم، مررت برجل يصلّي، فأعطاني خاتمه. قال: اذهب، فأرِهم إياه. قال جابر: فانطلقنا، وعليّ قائم يصلي. قال: هو هذا. فرجعنا، وقد نزلت هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ**﴾ الآية[1].

٧- أنس بن مالك:

رواه عنه الحاكم الحسكاني بطريقين:

الأول: أخبرنا عبد الله بن يوسف إملاءً وقراءةً في الفوائد، قال: أخبرنا علي بن محمد بن عقبة، قال: حدّثنا الخضر بن أبان، قال: حدّثنا إبراهيم بن هدبة عن أنس: أن سائلًا أتى المسجد (الخبر).

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٢٢٥.

الثاني: أخبرني الحاكم الوالد، ومحمد بن القاسم أنّ عمر بن أحمد بن عثمان الواعظ أخبرهم: أن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت المقرى حدّثهم، قال: حدّثنا أحمد بن إسحاق - وكان ثقة - قال: حدّثنا أبو أحمد زكريا بن دويد بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، قال: حدّثنا حميد الطويل عن أنس، قال: خرج النبي ﷺ إلى صلاة الظهر، فإذا هو بعلي يركع ويسجد (الخبر) [١].

٨- حسان بن ثابت:

رواه عنه الحاكم الحسكاني بالسند المتقدم عن ابن عباس - إلى أن يقول -: فأنشأ حسان بن ثابت يقول في ذلك:

أبا حسنٍ تفديك نفسي ومهجتي وكل بطيء في الهدى ومسارع
أيذهبُ مدحي والمحبين ضائعًا وما المدح في جنب الإله بضائع
وأنت الذي أَعطيت إذ كنت راكعًا زكاةً فدتْك النفس يا خير راكع
فأنزل فيك اللهُ خير ولاية فبيَّنها في نيِّرات الشرائع[٢]

ورواه عنه أيضًا ابن مردويه في مناقبه والآلوسي في تفسيره[٣].

٩- أبو رافع:

رواه عنه ابن مردويه في كتابه (مناقب علي بن أبي طالب)، قال: عن

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٢١٣، ٢١٤.
(٢) شواهد التنزيل ١: ٢٣٦.
(٣) انظر: مناقب علي بن أبي طالب - لابن مردويه -: ٢٣٨، وتفسير الآلوسي ٦: ١٦٧.

أبي رافع، قال: دخلت على رسول الله ﷺ وهو نائم يوحى إليه، إذا حيّة في جانب البيت، فكرهت أن أثب عليها، فأوقظ النبي ﷺ، وخفت أن يكون يوحى إليه، فاضطجعت بين الحيّة وبين النبي ﷺ لئن كان منها سوءٌ كان فيَّ دونه، فمكثت ساعة، فاستيقظ النبي ﷺ وهو يقول: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ الحمد لله الذي أتمّ لعليٍّ نعمه، وهنيئًا لعليّ بفضل الله إيّاه[١].

وبسندٍ متصل رواه عنه الطبراني أيضًا في (المعجم الكبير)[٢].

١٠- عبد الله بن سلام:

رواه عنه ابن الأثير في (جامع الأصول من أحاديث الرسول)، قال: عبد الله بن سلام - رضي الله عنه -: قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ، ورَهْط من قومي، فقلنا: إنّ قومنا حَادُّونَا لما صدَّقْنا الله ورسوله، وأقسموا لا يُكلِّمونا، فأنزل الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ**﴾، ثم أَذَّن بلال لصلاة الظهر، فقام الناس يُصَلُّون، فمن بين ساجد وراكع وسائل، إذا سائل يسأل، فأعْطاه عليّ خاتَمه، وهو راكع، فأخبر السائلُ رسولَ الله ﷺ، فقرأ علينا رسولُ الله ﷺ: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۞ وَمَن يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ**﴾[٣][٤].

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام - لابن مردويه -: ٢٣٦.

(٢) انظر المعجم الكبير - للطبراني - ١: ٣٢١.

(٣) المائدة: ٥٥-٥٦.

(٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول - لابن الأثير - ٨: ٦٥١٥.

وبعين لفظه رواه عنه المحب الطبري في (الرياض النضرة)[١].

نقول: هؤلاء عشرة من الصحابة رووا خبر نزول الآية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾، في أمير المؤمنين علي عليه السلام، وقد ورد هذا الخبر عن بعضهم بأكثر من طريق، كما عن أمير المؤمنين عليه السلام، وابن عباس، وعمّار بن ياسر، وأنس بن مالك،وهذا العدد من الطرق والمخبرين من الصحابة يفيد التواتر، كما نصّ على ذلك علماء أهل السنّة، فها هو السيوطي يقول: إنّ شرط التواتر أن يرويه عشرة من الصحابة، جاء في ألفيّته التي نظمها في علم الحديث:

وما رواه عددٌ جمٌّ يجب إحالة اجتماعهم على الكذب

فالمتواتر وقومٌ حدَّدوا بعشرة وهو لدي أجود[٢]

فالحديث المتواتر هو ما يثبت إذا رواه عشرة من سائر الصحابة، فكيف إذا كان الرواة من كبار الصحابة وعظمائهم كما هو الحال في خبر النزول الذي بأيدينا؟! وقد تقدّم أنّ خبر النزول هذا كان قد رواه أمير المؤمنين وسيد المتقين علي بن أبي طالب عليه السلام، الذي هو نفس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنصّ آية المباهلة[٣]، وكذلك هو أحد العشرة المبشرة على رواية القوم[٤]، والذي هو من رسول الله بمنزلة هارون

(١) الرياض النضرة في مناقب العشرة – للمحب الطبري – ١: ٢٨٤.
(٢) وقد نصّ على رأي السيوطي هذا في التواتر النووي في المجموع ١٩: ٢٣٢، فانظر ثمّة.
(٣) الآية ٦١ من سورة آل عمران، وانظر: تفسير ابن كثير ١: ٣٧٩، وتفسير الرازي ٨: ٨٦، وتفسير البغوي ١: ٣١٠، وغيرهم.
(٤) انظر: الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة – للمحب الطبري – ١: ٢٤٢.

من موسى كما في الحديث الصحيح الذي يرويه البخاري وغيره[١]، ومثل المقداد وأبي ذر الذين ورد فيهم قول رسول الله ﷺ: «اشتاقت الجنة إلى أربعة: علي والمقداد وسلمان وأبي ذر»[٢]، وأيضًا قوله ﷺ: (إن الله أمرني بحبّ أربعةٍ، وأخبرني أنّه يحبّهم: علي وأبي ذر والمقداد وسلمان)[٣].

وقد جاء في حق أبي ذر وحده قوله ﷺ: ما تُقلّ الغبراء، ولا تظل الخضراء من ذي لهجة أصدق ولا أوفى من أبي ذر شبيه عيسى بن مريم)[٤].

ومثل عمار الذي جاء فيه: (عن عائشة، قالت: ما من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلّا لو شئتُ لقلت فيه ما خلا عمارًا، فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: ملئ إيمانًا إلى مشاشه)[٥].

ومثل ابن عباس الذي ورد فيه دعاء النبي ﷺ له بالعلم والحكمة، قال المحبّ الطبري في (ذخائر العقبى) في بيان ذكر دعاء النبي ﷺ لابن عباس: «عن ابن عباس قال: ضمني رسول الله ﷺ وسلم، وقال: اللّهم علمه الحكمة. خرّجه الترمذي، وقال: حسن صحيح، والبغوي في معجمه وأبو حاتم، خرّجه البخاري، وقال:

(١) انظر: صحيح البخاري ٤: ٢٠٩ باب مناقب المهاجرين وفضلهم.
(٢) انظر: كنز العمال ١١: ٧٥٤.
(٣) سنن الترمذي ٥: ٢٩٩، سنن ابن ماجة ١: ٥٣، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤٨ وصححه.
(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك ٣: ٣٨٥، والذهبي في ذيل المستدرك، وصرح كل منهما بصحته على شرط مسلم.
(٥) مجمع الزوائد ٩: ٢٩٥، قال الهيثمي: رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح.

ضمني إلى صدره، وفي رواية: اللّهم علمه الكتاب، وخرّجه أبو عمر، وزاد: تأويل القرآن، ولم يقل ضمّني، وفي حديث آخر: وزدْه علمًا وفقهًا في الدين. قال أبو عمر: وكلّها أحاديث صحاح»[١].

بل نجد من علماء القوم من ينصّ على تواتر الحديث إذا رواه ثمانية من الصحابة[٢].

بل هناك من نصّ على تواتر الحديث إذا رواه أربعةٌ من الصحابة كابن حزم، قال في (المحلى) في مسألة عدم جواز بيع الماء - بعد إيراد أحاديث المنع عن أربعة من الأصحاب -: «فهؤلاء أربعة من الصحابة رضي الله عنهم، فهو نقلٌ تواترَ لا تحلّ مخالفته»[٣].

فابن حزم يرى أنّ الحديث يكون متواترًا إذا بلغ رواته أربعة من الصحابة، وكذلك المحدّث الكتاني، فقد أورد أحاديث رويت عن أربعة من الصحابة، وشهد بتواترها، فانظر إلى ما ذكره بحقّ جملة من الأحاديث في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر)، والتّي نذكر منها هنا:

- حديث لا هجرة بعد الفتح، وهو قد رواه أربعة من الصحابة[٤].

---

(١) ذخائر العقبى - لمحب الدين الطبري-: ٢٢٧.

(٢) انظر الصواعق المحرقة - لابن حجر - ١: ٥٩، وأنت تراه ينص على أن حديث (مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس) هو حديث متواتر؛ لأنّه رواه: ابن مسعود، وابن عباس، وعائشة، وابن عمر، وعبد الله بن زمعة، وأبو سعيد، وعلي بن أبي طالب، وحفصة، وهؤلاء ثمانية لا غير.

(٣) المحلّ - لابن حزم- ٢: ١٣٥.

(٤) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ٢٣٢ كتاب جامع ما تقدم.

• وكذلك حديث أنّه عليه الصلاة والسلام كان يقبّل، وهو صائم، وهو قد روي عن أربعةٍ من الصحابة أيضًا[١].

• وأيضًا حديث أنّ الفخذ عورة، وهو قد رواه أربعةٌ من الصحابة[٢].

وعليه - وبحسب هذه الضوابط والواردة عن أئمة الفن عند أهل السُّنة - يكون الخبر المتقدّم في سبب نزول الآية المتقدّمة - محل البحث - الوارد عن عشرة من كبار الصحابة - وبأكثر من طريق عن بعضهم - متواترًا بالأولوية القطعية.. والقول بالفرق يكون من التحكّم الظاهر، بل التطْفيف المحرم شرعًا[٣].

وقد تقول هنا: إن شرط التواتر في خبرٍ هو أن يرويه الجمّ الغفير عن الجمّ الغفير في جميع طبقاته؟ والجواب: أنّ خبر النزول هذا قد توفّر فيه الشرط المذكور، فقد رواه الجمّ الغفير والجمع الكثير من أعيان أهل السُّنة ومشاهيرهم من الصحابة والتابعين - كما سيأتي بيانه بعد قليل - وأتباعهم من العلماء المتقدّمين والمتأخرين من الصدر الأوّل إلى يومنا هذا، ورواته مستندون فيه إلى الحس، وقد بلغت كثرتهم حدًّا يمنع تواطؤهم على الكذب، وبلغت طبقاتهم في الأوّل والآخر والوسط عدد التواتر، وهذه هي الشروط المعتبرة عند أرباب الفن في هذا الجانب.

(١) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ١٤٠ كتاب الصيام.
(٢) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ٨٨ كتاب الصلاة.
(٣) التحكّم: هو القول بلا دليل ولا برهان، ويكون منشأه الأهواء والرغبات، والتطفيف: هو الكيل بمكيالين، وقد ذمه المولى سبحانه بقوله: «ويل للمطففين» الآية.

قال الإيجي في (شرح مختصر الأصول): «قد ذكر في التواتر شروط صحيحة وشروط فاسدة، أمّا الشروط الصحيحة فثلاثة، كلّها في المخبرين: أحدها: تعدّدهم تعددًا يبلغ في الكثرة إلى أن يمنع الاتفاق بينهم والتواطؤ على الكذب عادة. ثانيها: كونهم مستندين لذلك الخبر إلى الحس؛ فإنّه في مثل حدوث العالم لا يفيد قطعًا. ثالثها: استواء الطرفين والواسطة، أعني بلوغ جميع طبقات المخبرين في الأوّل والآخر والوسط، بالغًا ما بلغ عدد التواتر»[1]. انتهى .

هذا من جانب، ومن جانب آخر - كما لا يخفى على أهل الاختصاص - أنّه لا يشترط في حصول التواتر عدالة الرواة، بل ولا حتّى الإسلام، فلو كان جميع الرواة غير عدول بل غير مسلمين لحصل المطلوب، نقول: فكيف الحال - في مقامنا - وكل رواة هذا الخبر من عدول القوم، بل من كبارهم؟!

قال المحدثّ الكتاني في (نظم المتناثر من الحديث المتواتر): « لا يشترط في رواته (الخبر المتواتر) إسلامٌ ولا عدالة ولا بلوغٌ ولا عدم احتواء بلدة واحدة عليهم، فيجوز أن يكونوا كفّارًا أو فسّاقًا، أو صبيانًا وأن تحويهم بلدة واحدة، وكذا لا يشترط فيهم عدد محصور ولا صفة معينة، بل البلوغ إلى حدّ وحالة تحيل العادةُ معهما تواطؤهم على الكذب في جميع الطبقات، ولو كان العدد في بعضها قليلًا، وفي بعضها كثيرًا، والصفات العلّية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه»[2].

(١) شرح مختصر الأصول ٢: ٥٣.
(٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر - للكتاني -: ١٨.

وهذه الصفة – مقام الصفات العلية في الرواة مقام العدد – حاصلة في خبر النزول محل البحث، وقد تقدّم بيانه.

وجاء عن الألباني في (إرواء الغليل): «ولا يشترط في الحديث المتواتر سلامة طرقه من الضعف؛ لأن ثبوته إنّما هو بمجموعها لا بالفرد منها كما هو مشروح في المصطلح»[1].

❁❁❁

(١) إرواء الغليل، ٦: ٩٥.

رواة خبر النزول من التابعين

وأمّا من روى خبر النزول من التابعين فكثيرٌ، منهم:

١ـ الإمام محمد الباقر عليه السلام[١]: رواه عنه ابن جرير الطبري في (جامع البيان)، قال: حدّثنا هناد بن السري، قال: ثنا[٢] عبده، عن عبد الملك، عن أبي جعفر، قال: سألته عن هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾، قلنا: من الذين آمنوا؟ قال: الذين آمنوا، قلنا: بلغنا أنّها نزلت في علي بن أبي طالب، قال: علي من الذين آمنوا[٣].

ورواه أيضًا عنه ابن أبي حاتم الرازي في تفسيره، قال: حدّثنا أبو سعيد الأشجّ، ثنا المحاربي، عن عبد الملك بن أبي سليمان، قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي عن قوله: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ**﴾، قلت: نزلت في عليّ، قال: عليّ من الذين آمنوا[٤].

٢ـ محمد بن الحنفيّة[٥]: رواه عنه الحاكم الحسكاني في (شواهد

---

(١) وهو الإمام الخامس من أئمة أهل البيت -عليهم السلام- ترجم له الذهبي بقوله: (... وكان أحد من جمع بين العلم والعمل والسؤدد، والشرف، والثقة، والرزانة، وكان أهلًا للخلافة) [سِير أعلام النبلاء ٤: ٤٠٢].

(٢) ثنا: مختصر حدّثنا.

(٣) جامع البيان - للطبري- ١٠: ٤٢٦.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم الرازي ٤: ١١٦٢.

(٥) ترجم له الذهبي بقوله: (ابن الحنفية، وابناه (ع) السيد الإمام أبو القاسم وأبو عبد الله، محمد بن الإمام علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب، شيبة بن هاشم، عمرو بن عبد المناف بن قصي بن كلاب، القرشي الهاشمي، المدني، أخو الحسن والحسين) [سِير أعلام النبلاء ٤: ١١٠].

التنزيل)، قال: أخبرنا أبو عبد الله النيسابوري السفياني قراءة، قال: حدّثنا ظفران بن الحسين، قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن عثمان بن تارخ المعمري، قال: حدّثنا يحيى بن عبدك القزويني، قال: حدّثنا حسان بن حسان، قال: حدّثنا موسى بن فطن الكوفي، عن الحكم بن عتيبة:

عن المنهال بن عمرو، عن محمد بن الحنفية. أن سائلًا سأل في مسجد رسول الله فلم يعطهِ [غير عليّ] أحدًا شيئًا، فخرج رسول الله ﷺ، وقال: هل أعطاك أحدٌ شيئًا؟ قال: لا، إلّا رجلٌ مررت به، وهو راكع، فناولني خاتمه. فقال النبي ﷺ: وتعرفه؟ قال: لا. فنزلت هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ فكان علي بن أبي طالب[1].

٣- **عطاء بن السائب**[2]: رواه عنه أيضا الحاكم الحسكاني في (شواهد التنزيل)، قال: حدّثني الحاكم أبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي، حدّثنا أبو عبد الله محمد بن خفيف بشيراز، قال: حدّثنا أبو الطيب النعمان بن أحمد بن يعمر الواسطي، قال: حدّثنا عبد الله بن عمر القرشي، قال: حدّثنا أبو جعفر محمد بن حميد الصفار، قال: حدّثنا جعفر بن سليمان، عن عطاء بن السائب [في قوله تعالى] ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ**﴾ الآية، قال: نزلت في عليّ، مرّ به سائل، وهو

(١) شواهد التنزيل - للحسكاني - ١: ٢١٦.

(٢) ترجم له الذهبي بقوله: (عطاء بن السائب بن زيد الثقفي، أبو زيد الكوفي، أحد علماء التابعين، روى عنه سفيان الثوري وشعبة والفلاس) [ميزان الاعتدال ٣: ٧٠].

راكع، فناوله خاتمه[١].

٤- **سلمة بن كهيل**[٢]: رواه عنه ابن أبي حاتم في تفسيره[٣]، قال: حدّثنا أبو سعيد الأشج، ثنا الفضل بن دكين أبو نعيم الأحول، ثنا موسى بن قيس الحضرمي، عن سلمة بن كهيل، قال: تصدّق عليّ بخاتمه، وهو راكع، فنزلت ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[٤].

ورواه عنه ابن عساكر في (تاريخ دمشق)، قال: أخبرنا خالي أبو المعالي القاضي، أنبأنا أبو الحسن الخلعي، أنبانا أبو العباس أحمد بن محمد الشاهد، أنبأنا أبو الفضل محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحرث الرملي، أنبأنا القاضي جملة بن محمد، أنبأنا أبو سعيد الأشج، أنبأنا أبو نعيم الأحول عن موسى بن قيس، عن سلمة بن كهيل، قال: (الخبر)[٥].

وقال جلال الدين السيوطي في (الدر المنثور): وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن عساكر عن سلمة بن كهيل، قال: (الخبر)[٦].

---

(١) المصدر السابق١: ٢١٨.

(٢) ترجم له الذهبي بقوله: (سلمة بن كهيل بن حصين، الإمام الثبت الحافظ أبو يحيى الحضرمي ثم التنعي الكوفي، وتنعة: بطن من حضرموت، وروي عن ابن الكلبي أن تنعة قرية فيها بئر برهوت، دخل على ابن عمر، وعلى زيد بن أرقم) [سِير أعلام النبلاء ٥: ٢٩٨].

(٣) صرح ابن تيمية في كتاب منهاج السنة ١٣ :٧، بأن ابن أبي حاتم من المفسرين الكبار الذين لا يذكرون الموضوعات، فانظر ثمّة.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم الرازي ٤: ١١٦٣.

(٥) تاريخ دمشق - لابن عساكر- ٤٢: ٣٥٧. ونقله ابن كثير عن ابن عساكر في البداية والنهاية ٧: ٣٠٩٥.

(٦) الدر المنثور- للسيوطي- ٣: ٤٠٤، لباب النقول - للسيوطي-: ١١٥.

٥- **ابن جريج المكي**[١]: رواه عنه الحاكم الحسكاني في (شواهد التنزيل)، قال: أخبرنا الحسين بن الحسن الجبلي، قال: حدّثنا علي بن محمد بن لؤلؤ، قال: أخبرنا الهيثم بن خلف الدوري، قال: حدّثنا أحمد بن إبراهيم الدروقي، قال: حدّثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: لما نزلت: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ**﴾ الآية، خرج النبي ﷺ إلى المسجد فإذا سائل يسأل في المسجد، فقال له النبي ﷺ: هل أعطاك أحدٌ شيئًا، وهو راكع؟ قال: نعم، رجلٌ لا أدري من هو. قال: ماذا أعطاك؟ قال: هذا الخاتم. فإذا الرجل عليّ بن أبي طالب، والخاتم خاتمه عرفه النبي ﷺ[٢].

٦- **عتبة بن أبي حكيم**[٣]: رواه عنه أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري في (جامع البيان)[٤]، قال: حدّثنا إسماعيل بن إسرائيل الرملي، قال: حدّثنا أيوب بن سويد، قال: حدّثنا عتبة بن أبي حكيم، في هذه الآية ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ**﴾، قال: عليّ بن أبي طالب[٥].

---

(٣) ترجم له الذهبي بقوله: (ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الإمام، العلامة، الحافظ، شيخ الحرم، أبو خالد، وأبو الوليد القرشي الأموي، المكي، صاحب التصانيف، وأول من دوّن العلم بمكة، مولى أُمية بن خالد، وقيل: كان جدّه جريج عبدًا لأم حبيب بنت جبير زوجة عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي، فنسب ولاؤه إليه، وهو عبد رومي، وكان لابن جريج أخ اسمه محمّد لا يكاد يعرف، وابن اسمه محمّد) [سِير أعلام النبلاء ٦: ٣٢٦].

(٢) شواهد التنزيل - للحسكاني- ١: ٢١٩.

(٣) انظر: مختصر تأريخ دمشق ٥: ١٤٨، (عتبة بن أبي حكيم أبو العباس الهمداني الأردني ثم الطبراني سمع بدمشق، وكان ينزل الأردن، الطبرية... توفي عتبة بن أبي حكيم بصور سنة سبع وأربعين ومئة).

(٤) ابن جرير الطبري، من المفسرين الكبار الذين صرح ابن تيمية في كتابه منهاج السنة ٧: ١٣ بأنهم لا يروون الموضوعات.

(٥) تفسير جامع البيان - للطبري- ١٠: ٤٢٦.

ورواه عنه ابن أبي حاتم في تفسيره، قال: حدّثنا الربيع بن سليمان المرادي، حدّثنا أيوب بن سويد، عن عتبة بن أبي حكيم، في قوله: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ**﴾، قال: عليّ بن أبي طالب[١].

وقال جلال الدين السيوطي في (الدرالمنثور): أخرجه ابن جرير عن السدي وعتبة بن أبي حكيم، في قوله: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ**﴾ الآية، نزلت في عليّ بن أبي طالب، تصدّق وهو راكع[٢].

٧- **مجاهد بن جبر**[٣]: رواه عنه ابن جرير الطبري في (جامع البيان)، قال: حدّثني الحارث، قال: حدّثنا عبد العزيز، قال: حدّثنا غالب بن عبيد الله، قال: سمعت مجاهدًا يقول في قوله: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ**﴾ الآية، قال: نزلت في عليّ بن أبي طالب، تصدّق وهو راكع[٤].

٨- **إسماعيل السدي**[٥]: رواه عنه ابن جرير الطبري في تفسيره، قال: حدّثنا محمد بن الحسين، قال: حدّثنا أحمد بن المفضل، قال: حدّثنا أسباط، عن السدي، قال: ثم أخبرهم بمن يتولاهم، فقال: ﴿**إِنَّمَا**

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم الرازي ٥: ١٥.

(٢) الدر المنثور - للسيوطي- ٣: ٤٠٤.

(٣) ترجم له الذهبي، فقال: (مجاهد بن جبر الإمام، شيخ القرّاء والمفسّرين، أبو الحجاج المكي، الأسود، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، ويقال: مولى عبد الله بن السائب القارئ، ويقال: مولى قيس بن الحارث المخزومي، روى عن ابن عباس، فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه... وحدّث عنه خلق كثير) [سِير أعلام النبلاء ٤: ٤٥٠].

(٤) تفسير جامع البيان - للطبري- ١٠: ٤٢٦.

(٥) ترجم له الذهبي، فقال: (السدي، أسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الإمام المفسر أبو محمّد الحجازي ثم الكوفي الأعور السدي، أحد موالي قريش... مات أسماعيل السدي في سنة سبع وعشرين ومئة) [سِير أعلام النبلاء ٥: ٢٦٥].

وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، هؤلاء جميع المؤمنين، ولكن عليّ بن أبي طالب مرّ به سائل، وهو راكع في المسجد، فأعطاه خاتمه[1].

قال جلال الدين السيوطي في (الدر المنثور): أخرجه ابن جرير عن السدي في قوله: **﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ....﴾** الآية، نزلت في عليّ بن أبي طالب، تصدّق وهو راكع[2].

٩- مقاتل بن سليمان[3]: روى هذا الخبر في تفسيره، فقال: وقوله سبحانه: **﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾**، وذلك أن عبد الله بن سلام وأصحابه قالوا للنبي ﷺ عند الصلاة الأولى: أنّ اليهود أظهروا لنا العداوة من أجل الإسلام، ولا يكلموننا، ولا يخالطوننا في شيء، ومنازلنا فيهم، ولا نجد متحدّثًا دون هذا المسجد، فنزلت هذه الآية، فقرأها النبي ﷺ، فقالوا: قد رضينا بالله ورسوله وبالمؤمنين أولياء، وجعل الناس يصلّون تطوعًا بعد المكتوبة، وذلك في الصلاة الأولى.

وخرج النبي ﷺ إلى باب المسجد، فإذا هو بمسكين قد خرج من

---

(١) المصدر السابق.

(٢) الدر المنثور ٣: ٤٠٤.

(٣) قال المزي في ترجمته: (مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني أبو الحسن البلخي صاحب التفسير، قال عيسى بن يونس: مقاتل بن دوال دوز، وقال البخاري: روى عنه المحاربي، فقال: حدّثنا مقاتل بن جوال دوز خياط الجواليق، روى عن ثابت البناني وزيد بن أسلم وسعد المقبري وشرحبيل بن سعد مولى الأنصار، والضحاك بن مزاحم وعبد الله بن بريدة وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك وعطاء بن أبي رباح وعطية بن سعد العوفي وعمرو بن شعيب ومجاهد) [تهذيب الكمال ٢٨: ٤٣٤].

المسجد، وهو يحمد الله عز وجل، فدعاه النبي ﷺ، فقال: هل أعطاك أحدٌ شيئًا؟ قال: نعم يا نبي الله، قال: من أعطاك؟ قال: الرجل القائم أعطاني خاتمه، يعني عليّ بن أبي طالب، رضوان الله عليه، فقال النبي ﷺ: على أي حال أعطاكه؟ قال: أعطاني وهو راكع، فكبر النبي ﷺ، وقال: الحمد لله الذي خصّ عليًّا بهذه الكرامة، فأنزل الله عزّوجل: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[1].

١٠- **عباية بن ربعي**: رواه عنه الحسكاني في (شواهد التنزيل) بسنده -المتقدّم ذكره- عن الأعمش عن عباية بن ربعي، قال: بينا عبد الله بن عباس جالس على شفير زمزم إذ أقبل رجل متعمم بالعمامة، فجعل ابن عباس لا يقول: قال رسول الله: إلا قال الرجل: قال رسول الله؟

فقال ابن عباس: سألتك بالله من أنت؟ قال: فكشف العمامة عن وجهه، وقال: يا أيها الناس من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا جُندب بن جنادة البدري، أبو ذر الغفاري: سمعت رسول الله ﷺ بهاتين وإلاّ صمّتا، ورأيته بهاتين وإلاّ فعميتا يقول: عليٌّ قائد البررة، وقاتل الكفرة، منصور من نصره، مخذول من خذله أما إنّي صليت مع رسول الله يومًا من الأيام صلاة الظهر، فدخل سائل في المسجد، فلم يعطه أحد، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللّهم اشهد أنّي سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئًا، وكان عليّ راكعًا، فأومى إليه بخنصره اليمنى، وكان يتختم فيها،

(١) تفسير مقاتل بن سليمان ١: ٣٠٧.

فأقبل السائل حتّى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين النبي ﷺ فلمّا فرغ النبيّ ﷺ من الصلاة، فرفع رأسه إلى السماء، وقال: اللّهم إن أخي موسى سألك، فقال: ﴿**رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۞ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ۞ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ۞ يَفْقَهُوا قَوْلِي ۞ وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۞ هَارُونَ أَخِي ۞ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي**﴾ الآية، فأنزلت عليه قرآنًا ناطقًا ﴿**سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا**﴾ اللهم وأنا محمد نبيّك وصفيّك اللهم فاشرح لي صدري ويسر لي أمري واجعل لي وزيرًا من أهلي عليًّا اشدد به ظهري.

قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله الكلمة حتى أنزل عليه جبرئيل من عند الله، فقال: يا محمّد إقرأ، فقال: وما أقرأ؟ قال: اقرأ ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ**﴾، إلى ﴿**رَاكِعُونَ**﴾[1].

❁❁❁

(١) شواهد التنزيل ١: ٢٢٨، وبهذا السند والمتن يرويه الثعلبي (المتوفى ٤٣٧) في تفسيره، انظر الكشف والبيان - الثعلبي - ٤: ٨٠.

رواة خبر النزول من المحدثين والعلماء

وممن ذكر خبر نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، في حق أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، جمع غفير من علماء أهل السنّة، وأن بعض هؤلاء الأعلام قد ذكر الخبر لمناقشته وصرفه عن مدلوله الحقيقي، والبعض الآخر ذكره مؤكدًا على صحته، منهم:

١ـ مقاتل بن سليمان: المتوفى (١٥٠) في تفسيره (١/ ٤٨٦). وقال المحقق عبد الله محمود شحاته في هامشه: لا تطوع قبل الصبح بأكثر من سنته، ولا تطوع فى الصبح إلى أن تطلع الشمس. وقد كان مقاتل شيعيًّا زيديًّا فيؤخذ كلامه فى مدح عليّ بتحفظ.

٢ـ القاضي أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عمر المدني الواقدي: المتوفى (٢٠٧) كما في ذخائر العقبى (ص١٢٣).

٣ـ الحافظ أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني: المتوفى (٢١١)، كما في تفسير ابن كثير (٢/ ٧٤).

٤ـ أبو جعفر الإسكافي المعتزلي: المتوفى (٢٢٠)، في المعيار والموازنة (ص٢٢٨).

٥ـ الحافظ أبو الحسن عثمان بن أبي شيبة الكوفي: المتوفى (٢٣٩) في تفسيره (٣/ ١٥٧)[1].

٦ـ الحافظ عبد بن حميد الكشي أبو محمّد: المتوفى (٢٤٩) في تفسيره، كما

(١) موسوعة الغدير، ٤: ٢٢١.

في الدر المنثور (٢/ ٢٩٣).

٧ـ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: المتوفى (٢٥٥) في كتابه العثمانية (ص١١٩).

٨ـ أبو سعيد الأشجّ الكوفي: المتوفى (٢٥٧) في تفسيره، كما في تفسير ابن أبي حاتم الرازي (٤/ ١١٦٢)، والطريق صحيح، رجاله كلّهم ثقات.

٩ـ أبو جعفر أحمد بن يحيى البلاذري: المتوفى (٢٧٩)، في أنساب الأشراف (ص ١٥٠).

١٠ـ الإمام يحيى بن الحسين: المتوفى (٢٩٨) في الأحكام (ص٣٧).

١١ـ الحافظ أحمد بن علي أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن: المتوفى (٣٠٣)، في صحيحه.

١٢ـ ابن جرير الطبري: المتوفى (٣١٠) في تفسيره (٦/ ٣٨٩) أورده بعدّة طرق.

١٣ـ ابن أبي حاتم الرازي: المتوفى (٣٢٧) في تفسيره (٤/ ١١٦٢).

١٤ـ أبو منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتريدي: المتوفى (٣٣٣)، في تفسير تأويلات أهل السنّة.

١٥ـ أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس: المتوفى (٣٣٨)، في معاني القرآن (٢/ ٣٢٥).

١٦ـ الحافظ أبو القاسم الطبراني: المتوفى (٣٦٠) في معجمه الأوسط

(٦/ ٢١٨) وفي معجمه الكبير (١/ ٣٢١).

١٧ـ الحافظ أبو الشيخ أبو محمّد عبد الله بن محمّد الأنصاري: المتوفى (٣٦٩)، في تفسيره،كما في الدر المنثور(٣/ ٤٠٤).

١٨ـ الحافظ أبو بكر الجصاص الرازي: المتوفى (٣٧٠)، في أحكام القرآن (١/ ٥٥٧)، وقد رواه من عدّة طرق.

١٩ـ نصر بن محمّد بن أحمد أبو الليث السمرقندي: المتوفى (٣٧٥) في تفسيره بحر العلوم (١/ ٤٨٥).

٢٠ـ أبو الحسن عليّ بن عيسى الرماني: المتوفى (٣٨٤)، في تفسيره (الجامع لعلم القرآن).

٢١ـ محمّد بن عبد الله بن عيسى المري أبو عبد الله المعروف بابن أبي زمنين المالكي: المتوفى (٣٩٩)، في تفسيره (٢ / ٣٤).

٢٢ـ الحاكم ابن البيع النيسابوري: المتوفى (٤٠٥)، في معرفة علوم الحديث (ص ١٠٢).

٢٣ـ أبو بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الأصفهاني: المتوفى (٤١٠)، في مناقب عليّ بن أبي طالب، وما نزل من القرآن في عليّ عليه السلام (ص ١٣٣).

٢٤ـ الحافظ أبو بكر الشيرازي: المتوفى (٤٠٧ / ١١)، في ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين[1].

(١) المصدر السابق.

٢٥ـ الحافظ أبو بكر ابن مردويه الأصبهاني: المتوفى (٤١٦)، كما في تفسير ابن كثير (٣ / ١٣٨)، من طريق سفيان الثوري، عن أبي سنان سعيد بن سنان البرجمي، عن الضحاك، عن ابن عباس، إسناد صحيح، رجاله كلّهم ثقات. ورواه بطريق آخر، وقال: إسناد لا يُقدح به. وأخرجه بطرق أُخرى عن أمير المؤمنين، وعمّار، وأبي رافع.

٢٦ـ أبو إسحاق الثعلبي النيسابوري: المتوفى (٤٢٧) في تفسيره الكشف والبيان (٤/ ٨١) عن أبي ذر.

٢٧ـ الحافظ أبو نعيم الأصبهاني: المتوفى (٤٣٠)، في معرفة الصحابة، (٢/ ٤٩).

٢٨ـ القيسى، أبو محمّد: المتوفى (٤٣٧)، في تفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية، وفي مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٣٠)، قال: قوله (وهم راكعون) ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في يؤتون أي يعطون ما يزكيهم عند الله في حال ركوعهم، أي وهم في صلاتهم، فالواو واو الحال، والآية على هذا المعنى نزلت في عليّ رضي الله عنه.

٢٩ـ أبو الحسن الماوردي الفقيه الشافعي: المتوفى (٤٥٠)، في تفسيره النكت والعيون (٢/ ٤٩).

٣٠ـ الحافظ أبو بكر البهيقي: المتوفى (٤٥٨)، في كتابه المصنف[1].

(١) المصدر السابق، ٤: ١٦٦.

٣١ـ الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي الشافعي: المتوفى (٤٦٣)، في المتفق والمفترق (٢/ ٣٩).

٣٢ـ أبو القاسم زين الإسلام عبد الكريم بن هوازن النيسابوري: المتوفى (٤٦٥)، في تفسيره الكبير[١].

٣٣ـ الحافظ أبو الحسن الواحدي النيسابوري: المتوفى (٤٦٨)، في أسباب نزول القرآن (ص ١٣٣).

٣٤ـ الفقيه ابن المغازلي الشافعي: المتوفى (٤٨٣)، في كتابه مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه (ص٣١١ - ٣١٤) أورده بخمسة طرق.

٣٥ـ شيخ المعتزلة أبو يوسف عبد السلام بن محمّد القزويني: المتوفى (٤٨٨)، في تفسيره الكبير، قال الذهبي: إنّه يقع في ثلاثمائة جزء[٢].

٣٦ـ أبو المظفر منصور بن محمّد السمعاني الشافعي: المتوفى(٤٨٩)، في تفسيره (تفسير القرآن)، (٢/ ٤٨).

٣٧ـ الحافظ أبو القاسم الحاكم الحسكاني: المتوفى (٤٩٠)، في شواهد التنزيل (١/ ٢٣١)، عن ابن عباس، و أنس بن مالك، وأمير المؤمنين عليه السلام، وأبي ذر، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وعبد الله بن سلام، والمقداد بن الأسود الكندي، وعطاء بن السائب، ومحمّد بن الحنفية، وابن جريج المكي.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تذكرة الحفاظ - للذهبي - ٤: ١٢٠٩.

٣٨ـ الجرجاني يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسيني الشجري المعروف (بابن الشجري): المتوفى (٤٩٩)، في الأمالي الخميسية (١/ ١٨٠).

٣٩ـ الفقيه أبو الحسن علي بن محمّد الكيا الطبري الشافعي: المتوفى (٥٠٤)، في أحكام القرآن (٣/ ٨٤).

٤٠ـ الحافظ أبو محمّد الفرّاء البغوي الشافعي: المتوفى (٥١٦)، في تفسيره معالم التنزيل (٣/ ٧٣).

٤١ـ أبو الحسن رزين العبدري الأندلسي: المتوفى (٥٣٥)، في الجمع بين الصحاح الست، نقلًا عن صحيح النسائي[1].

٤٢ـ أبو القاسم جار الله الزمخشري الحنفي: المتوفى (٥٣٨)، في تفسيره الكشّاف (١/ ٦٤٩).

٤٣ـ أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية المحاربي: المتوفى (٥٤٦)، في تفسيره المحرر الوجيز (٢/ ٢٠٨).

٤٤ـ أبو الفتح النطنزي: المتوفى (٥٥٠). في (الخصائص العلوية على سائر البرية)، عن ابن عباس وفي الإبانة عن جابر الأنصاري.

٤٥ـ الفقيه الحنبلي محيي الدين أبي محمّد عبد القادر الجيلاني الحسني الحسيني: المتوفى (٥٦١) في تفسيره المعروف بـ (تفسير الجيلاني).

٤٦ـ الحافظ عبد الكريم بن محمّد بن منصور التميمي المروزي أبو

(١) موسوعة الغدير، ٤: ٢٢٤.

سعد السمعاني: المتوفى (٥٦٢)، في فضائل الصحابة، عن أنس بن مالك[1].

٤٧ـ الإمام أبو بكر بن سعدون القرطبي: المتوفى (٥٦٧)، في تفسيره الكبير (٦/ ٢٢١).

٤٨ـ أخطب الخطباء الخوارزمي: المتوفى (٥٦٨)، في المناقب (ص ٢٦٤) أورده بطريقين.

٤٩ـ الحافظ أبو القاسم ابن عساكر الدمشقي: المتوفى (٥٧١)، في تأريخ مدينة دمشق (١٢/ ٣٠٥).

٥٠ـ الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي: المتوفى (٥٩٧)، كما في ذخائر العقبى (ص١٠٢).

٥١ـ أبو عبد الله فخر الدين الرازي الشافعي: المتوفى (٦٠٦)، في تفسيره (مفاتيح الغيب) (١٢/ ٢٦).

٥٢ـ محمّد بن عمر بن الحسين الرازي: المتوفى (٦٠٦) في كتابه المحصول في علم الأصول (٤/ ٢٩٥)

٥٣ـ أبو السعادات مبارك ابن الأثير الشيباني الجزري الشافعي: المتوفى (٦٠٦)، في جامع الأصول (٩/ ٤٧٨).

٥٤ـ القاضي محيي الدين محمّد بن أحمد القرشي العبشمي: المتوفى (٦١٠) في ترتيب الأمالي الخميسية (١ / ١٨٠).

---

(١) موسوعة الغدير، ٤: ٢٢٥.

٥٥ـ محمّد بن طلحة الشافعي: المتوفى (٦٥٢)، في مطالب السؤول (ص ١٧١).

٥٦ـ أبو المظفر سبط ابن الجوزي الحنفي: المتوفى (٦٥٤)، في تذكرة الخواص (ص١٥).

٥٧ـ عز الدين بن أبي الحديد المعتزلي: المتوفى (٦٥٥)، في شرح نهج البلاغة (١٣/ ٢٧٧).

٥٨ـ الحافظ أبو عبد الله الكنجي الشافعي: المتوفى (٦٥٨)، في كفاية الطالب (ص١٠٦).

٥٩ـ عزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي: المتوفى (٦٦٠)، في تفسيره (ص٣٩٣).

٦٠ـ أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي: المتوفى (٦٧١)، في تفسيره الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢٢١).

٦١ـ القاضي ناصر الدين البيضاوي الشافعي: المتوفى (٦٨٥)، في تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢٨٩).

٦٢ـ الحافظ فقيه الحرم أبو العباس محب الدين الطبري المكي الشافعي: المتوفى (٦٩٤)، في الرياض النضرة (٢/ ٢٢٧)، وذخائر العقبى (ص١٠٢)، من طريق الواحدي والواقدي وابن الجوزي والفضائلي.

٦٣ـ حافظ الدين النسفي: المتوفى (٧٠١، ٧١٠)، في تفسيره مدارك

التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٢٨٩).

٦٤ـ إبراهيم بن محمّد بن المؤيّد الجويني الحموني الخراساني: المتوفى (٧٢٢)، في فرائد السمطين (١/ ١٩٠).

٦٥ـ العلامة نظام الدين القمي النيسابوري المعروف بنظام الأعرج: المتوفى (٧٢٨)، في تفسيره غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣/ ١٧٨).

٦٦ـ أبو الحسن علي بن محمّد الخازن البغدادي: المتوفى (٧٤١)، في تفسيره لُباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٤٧٥).

٦٧ـ الحافظ محمّد بن أحمد بن جزي الكلبي: المتوفى (٧٤١)، في تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٨١).

٦٨ـ أبو حيان أثير الدين الأندلسي: المتوفى (٧٤٥)، في تفسيره البحر المحيط (٣/ ٥٢٥).

٦٩ـ شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي: المتوفى (٧٤٨)، في سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٠٦).

٧٠ـ شمس الدين محمود بن أبي القاسم عبد الرحمن الأصبهاني: المتوفى (٧٤٦، ٧٤٩)، في كتابه تسديد العقائد في شرح تجريد العقائد، وقال بعد تقرير اتفاق المفسّرين على نزول الآية في عليّ: قول المفسّرين لا يقتضي اختصاصها به واقتصارها عليه.

٧١ـ جمال الدين محمّد بن يوسف الزرندي: المتوفى (٧٥٠)، في نظم درر

السمطين (ص٨٦).

٧٢ـ القاضي عضد الإيجي الشافعي: المتوفى (٧٥٦)، في المواقف (٣/ ٢٧٦).

٧٣ـ أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي: المتوفى (٧٥٦)، في (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون).

٧٤ـ جمال الدين أبو محمّد عبد الله بن يوسف الزيلعي: المتوفى (٧٦٢)، في تخريج الأحاديث والآثار (٢/ ٢٣٨).

٧٥ـ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي: المتوفى (٧٧٤)، في البداية والنهاية (٧/ ٣٩٤).

٧٦ـ أبو حفص سراج الدين عمر بن عليّ بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني: المتوفى (٧٧٥)، في تفسيره اللُّباب (٦/ ١٢٧).

٧٧ـ سعد الدين التفتازاني الشافعي: المتوفى (٧٩١)، في المقاصد وشرحه (٥/ ٢٧٢)، نقل إجماع المفسّرين.

٧٨ـ نور الدين عليّ بن أبي بكر الهيثمي: المتوفى (٨٠٧)، في مجمع الزوائد (٧/ ٨٠).

٧٩ـ السيد الشريف الجرجاني: المتوفى (٨١٦)، في شرح المواقف (٨/ ٣٦٠).

٨٠ـ نور الدين ابن الصباغ المكي المالكي: المتوفى (٨٥٥)، في الفصول المهمة (ص١٢٣).

٨١ـ محمّد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي: المتوفى (٨٧١)، في جواهر المطالب في مناقب عليّ عليه السلام (١ / ٢٤٢).

٨٢ـ أبو زيد عبد الرحمن بن محمّد بن مخلوف الثعالبي: المتوفى (٨٧٥)، في تفسيره الجواهر الحسان (٢/ ٣٩٦).

٨٣ـ المولى علاء الدين القوشجي: المتوفى (٨٧٩)، في شرح التجريد (ص٤٧٧)، نقل إجماع المفسّرين.

٨٤ـ إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن عليّ بن أبي بكر البقاعي أبو الحسن برهان الدين: المتوفى (٨٨٥)، في تفسيره نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٢/ ٤١٤).

٨٥ـ المولى حسن جلبي بن محمد شاه بن حمزة الرومي الحنفي الفناري: المتوفى (٨٨٦)، في حاشيته على شرح المواقف (٨/ ٣٦٠).

٨٦ـ جلال الدين السيوطي الشافعي: المتوفى (٩١١)، في الدّرالمنثور (٣/ ١٠٥).

٨٧ـ نعمة الله بن محمود النخجواني ويعرف بالشيخ علوان: المتوفى (٩٢٠)، في الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية (ص١٩٧)، قال: نزلت في عليّ كرم الله وجهه حين سأله سائل وهو راكع في صلاته، فرمى له خاتمه.

٨٨ـ الحافظ ابن حجر الأنصاري الشافعي: المتوفى (٩٧٤)، في الصواعق المحرقة (١ / ١٠٤).

٨٩ـ الشيخ عليّ المتقي الهندي: المتوفى (٩٧٥)، في كنز العمال (١٣/ ١٠٨).

٩٠ـ أبو السعود العمادي محمّد بن محمّد بن مصطفى العمادي: المتوفى (٩٨٢)، في تفسيره أبي السعود (٣/ ٥٢).

٩١ـ محمّد طاهر الصدّيقي الهندي، الفتني، جمال الدين: المتوفى (٩٨٦) في تذكرة الموضوعات (ص٤٨).

٩٢ـ الملّا عليّ القاري: المتوفى (١٠١٤)، في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ١٨٩).

٩٣ـ أحمد بن محمّد بن المهدي بن عجينة الحسني الأنجري: المتوفى (١٢٢٤)، في تفسيره البحر المديد (٢/ ٧٩).

٩٤ـ القاضي مولوي محمّد ثناء الله الهندي الفاني فتي النقشبندي الحنفي العثماني المظهري: المتوفى (١٢٢٥)، في تفسير المظهري (٣/ ١٣٣)، حيث قال: فهذه شواهد يقوى بعضها بعضًا، وهذه القصّة تدلّ على أنّ العمل القليل فى الصلاة لا يبطلها وعليه انعقد الإجماع وعلى أن صدقة التطوع تسمى زكاة.

٩٥ـ القاضي الشوكاني الصنعاني: المتوفى (١٢٥٠)، في تفسيره فتح القدير (٢/ ٥٣).

٩٦ـ ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي: المتوفى (١٢٥٢)، في ردّ المحتار على الدّر المختار (١ / ٦٥٩).

٩٧ـ شهاب الدين السيد محمود الآلوسي الشافعي: المتوفى (١٢٧٠)، في تفسيره روح المعاني (٦/ ١٦٧).

٩٨ـ الشيخ سليمان القندوزي الحنفي: المتوفى (١٢٩٣)، في ينابيع المودّة (٢/ ١٨٥).

٩٩ـ السيد محمّد مؤمن الشبلنجي: المتوفى (١٢٩٨). في نور الأبصار (ص١٥٨).

١٠٠ـ الشيخ عبد القادر بن محمّد السعيد الكردستاني: المتوفى (١٣٠٤)، في تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام للتفتازاني (٢/ ٣٢٩).

١٠١ـ أبو الطيب محمّد صديق خان بن حسن بن عليّ بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي: المتوفى (١٣٠٧)، في تفسيره فتح البيان في مقاصد القرآن (٣/ ٤٥٣).

١٠٢ـ محمّد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليمًا، التناري بلدًا: المتوفى (١٣١٦)، في مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد (١/ ٢٧٨).

١٠٣ـ الشيخ محمّد بن يوسف بن عيسى بن صالح اطفيش: المتوفى (١٣٣٢)، في تفسيره تيسير التفسير، قال: وإن صحّ أَن عليًّا أَعطى فى الصلاة لدلّ أَنّ الفعل الخفيف الواحد فى الصلاة عمدًا لا يبطلها، والعمدة إِبطالها إِلّا العذر، فقد يكون عليّ يخاف على ذلك السائل، والخفيف القليل ما لا يظن به الرائى أَنّه ليس فى الصلاة أَو مالًا يستكثره المصلى والكثير ما يستكثره، وقيل: ما يحتاج إلى اليدين كثير ومالًا فقليل.

١٠٤ـ محمّد جمال الدين بن محمّد سعيد بن قاسم الحلّاق القاسمي: المتوفى (١٣٣٢)،في تفسيره محاسن التأويل (٤ / ١٧٥).

١٠٥ـ محمّد رشيد بن عليّ رضا بن محمّد شمس الدين بن محمّد بهاء الدين بن منلا عليّ خليفة القلموني الحسيني: المتوفى(١٣٥٤هـ)، في تفسير المنار (٦/ ٣٦٥).

١٠٦ـ عليّ محمّد فتح الدين الحنفي: المتوفى (١٣٧١)، في فلك النجاة في الإمامة والصلاة (ص١٩٢).

١٠٧ـ محمّد طاهر بن عاشور: المتوفى (١٣٩٣)، في تفسيره التحرير والتنوير (٤/ ٢٢٨).

١٠٨ـ محمّد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة: المتوفى (١٣٩٤)، في زهرة التفاسير (٥/ ٢٢٥٧).

فالمتوخّى من هذا العرض الذي ضمّ هذا العدد الكبير من أعلام أهل السنّة هو أن يكون جوابًا لمن أنكر أن واحدًا من العلماء لم يذكر خبر نزول الآية -آية الولاية- في عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وحاول أن يغطي الشمس بغربال ليلوك شدقاه بمثل هذا الكلام، فيقول: «جمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة لا الصحاح و لا السنن و لا الجوامع ولا المعجمات..»[1] وهذه الدعوى تستلزم رفع الأمور الواقعة والحقائق الثابتة، ومعلوم أنّ ما يستلزم رفع الأمور الواقعة فهو غير واقع، والأسطر المتقدّمة التي ضمت العدد

(١) منهاج السنة - لابن تيمية - ٧: ١٧.

المذكور من الأعلام هي خير شاهد على فضيحة المدّعي الذي يلقبه البعض «بشيخ الإسلام» مع أنّه ليس من ذلك في شيء، والدليل بين يديك.

المحور الثاني

جملة من الأسانيد المعتبرة التي ورد فيها خبر النزول

إن قيل: إنّ خبر نزول آية الولاية في عليّ عليه السلام هو من الآحاد وليس من المتواتر.

قلنا: سلّمنا، ولكن حتّى هذه الدعوى -أي كون الخبر من الآحاد- هي حجة آخذة بالأعناق.

فإن قلتم: كيف ذلك وأنتم الإمامية لا تثبت عندكم العقائد إلّا بالتواتر، والإيمان بولاية عليّ عليه السلام عندكم من العقائد، وليس من الفروع؟

قلنا: إنّ ولاية علي عليه السلام، وإمامته للأمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثابتة عندنا بالتواتر والدليل القطعي، وقد سطّرت في ذلك المجلدات، ودوّنت دونها المعاجم والقراطيس، وإنّما قلنا بحجيّتها وإن كانت من أخبار الآحاد، وذلك بحسب مبنى المخالف الذي لا يأبى عن إثبات العقائد ولو بأخبار الآحاد.

فها هو ابن تيمية يقول - في ما ينقله عنه ابن القيّم في (مختصر الصواعق)-: وأمّا القسم الثاني من الأخبار فهو ما لا يرويه إلّا الواحد العدل ونحوه، ولم يتواتر لفظه ولا معناه، ولكن تلقته الأمّة بالقبول عملًا به وتصديقًا له... فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمّة محمّد

من الأوّلين والآخرين، وأمّا السلف فلم يكن بينهم في ذلك نزاع[١].

وها هو ابن عبد البر -الفقيه الأندلسي الشهير- يتكلّم عن خبر الآحاد وموقف العلماء منه فيقول: وكلّهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده، على ذلك جميع أهل السنّة[٢].

وقد جاء عن ابن قيّم الجوزية، في مقام ردّه على من لم يحتج بخبر الآحاد في العقائد من أهل البدع، فيقول: وأمّا المقام الثامن: وهو انعقاد الإجماع المعلوم المتيقن على قبول هذه الأحاديث وإثبات صفات الربّ -تعالى- بها، فهذا لا يشك فيه من له أقل خبرة بالمنقول؛ فإنّ الصحابة -رضي الله عنهم- هم الذين رووا هذه الأحاديث وتلّقاها بعضهم عن بعض بالقبول، ولم ينكرها أحد منهم على من رواها، ثم تلّقاها عنهم جميع التابعين من أوّلهم إلى آخرهم[٣].

وبهذا المعنى -أيضًا- صرّح الألباني في كتابه (الحديث حجّة في نفسه في العقائد والأحكام)، حيث قال: إنّ عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعة محدثة.

وبالجملة فأدلة الكتاب والسنّة وعمل الصحابة وأقوال العلماء تدلّ دلالة قاطعة من وجوب الأخذ بحديث الآحاد في كلّ أبواب الشريعة سواء كان في الاعتقاديات أو العمليات وأنّ التفريق بينهما بدعة

(١) مختصر الصواعق المرسلة: ٥٦٠، ٥٦١.
(٢) التمهيد - لابن عبد البر - ١:٨.
(٣) مختصر الصواعق المرسلة: ٦٠٥.

لا يعرفها السلف[١].

ومن هنا نقول: إن الأسانيد المعتبرة التي سنتلوها هنا إنّما هي حجّة على مبنى من يقبل بالخبر الواحد في باب العقائد، وهم عموم أهل السنّة والجماعة، كما صرّحت به الأقوال المتقدّمة، وإلاّ فالخبر هو متواتر في حدّ نفسه كما تبيّن لنا ذلك مما تقدّم.

وبناءً على ذلك: فإنّ ردّ خبر الآحاد في العقائد هو منهج بدعي يخالف إجماع أهل السنّة والجماعة.

وهذه جملة من أسانيد الخبر مع تراجم الرواة، وعلى النحو الذي يثبت اعتبار كلّ راوٍ من رواة السند وحجّيته:

رواية الطبراني عن أمير المؤمنين عليه السلام[٢]:

ترجمة رواة الخبر:

١ـ الطبراني: قال ابن أبي يعلي في طبقاته: «هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني أبو القاسم، وافى أصبهان، وسكن بها... وكان أحد الأئمة والحفاظ في علم الحديث، وله تصانيف مذكورة وآثار مشهورة من جملتها المعجم الكبير والأوسط والصغير»[٣].

٢ـ عبد الرحمن بن محمّد بن سلم الرازي (ابن سلم): قال أبو نعيم: سكن أصبهان، إمام جامعها، توفي ٢٩١ هـ، مقبول القول، حدّث عن العراقيين

(١) الحديث حجة في نفسه في العقائد والأحكام - لمحمد ناصر الدين الألباني: ٦٣.
(٢) البداية والنهاية -لابن كثير- ٧:٣٥٨.
(٣) تذكرة الحفاظ ٣: ٩١٢.

وغيرهم، صاحب التفسير والمسند[١]، وقال الذهبي: الحافظ المجود العلّامة المفسّر..حدّث عنه القاضي أبو أحمد العسّال، وأبو القاسم الطبراني..وكان من أوعية العلم[٢]، وكان من الثقات[٣].

٣ـ محمّد بن يحيى بن الضريس: قال ابن أبي حاتم الرازي: كان يسكن فيد، روى عن محمّد بن فضيل، والوليد بن بكير، ومحمّد بن الطفيل، وعمر بن هاشم الجنبي، وعيسى بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، سمع منه أبي، وروى عنه، سمعت أبي يقول ذلك. سئل أبي عنه، فقال: صدوق[٤].

٤ـ عيسى بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب: ذكره ابن حبّان في الثقات[٥].

٥ـ عبد الله بن محمّد بن عمر بن علي: قال الذهبي: ثقة[٦]. وقال ابن حجر العسقلاني: أبو محمّد العلوي المدني مقبول[٧].

٦ـ محمّد بن عمر بن علي: قال الذهبي: ثقة[٨]. وقال ابن حجر: صدوق[٩].

---

(١) ذكر أخبار أصبهان – للأصبهاني – ٢: ١١٢.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٣: ٥٣٠.
(٣) تذكرة الحفاظ ٢: ٦٩٠.
(٤) الجرح والتعديل ٨: ١٢٤.
(٥) انظر ثقات ابن حبّان ٨: ٤٩٢.
(٦) الكاشف ١: ٥٤١.
(٧) تقريب التهذيب ١: ٥٣١.
(٨) الكاشف ٢: ٢٨١.
(٩) تقريب التهذيب ٢: ١١٧.

رواية ابن عساكر عن أمير المؤمنين عليه السلام[١]:

ترجمة رواة الخبر:

١ـ أبو سعيد المطرز: محمّد بن محمّد أبو سعيد المطرز الأصبهاني، مقرئ فقيه مسند، قال السمعاني: ثقة[٢].

٢ـ أبو علي الحداد: قال الذهبي: الشيخ الإمام المقرئ المجود، المحدّث المعمّر، مسند العصر أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن بن محمّد بن عليّ بن مهرة الأصبهاني الحدّاد، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعًا.. قال السمعاني: كان عالمًا ثقة صدوقًا من العلم والقرآن والدين، عمّر دهرًا، وحدّث بالكثير[٣].

٣ـ أبو القاسم غانم بن محمّد بن عبيد الله، قال الذهبي: البرجي الشيخ الصالح الأمين المعمر مسند أصبهان... وهو غانم بن أبي نصر، وبرج من قرى أصبهان[٤].

٤ـ أبو المعالي عبد الله بن أحمد بن محمّد، قال الذهبي: الحلواني الإمام المحدّث أبو المعالي... المروزي البزاز، فقيه عالم مؤثر كبير القدر كثير المال[٥].

٥ـ أبو نعيم الحافظ: وهو الحافظ الأصفهاني المشهور، صاحب

(١) تاريخ دمشق، ٤٢: ٣٥٦.
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، ٣٨٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٩: ٣٠٧.
(٤) المصدر السابق، ١٩: ٣٢١.
(٥) المصدر السابق، ٢٠: ١١٥.

كتاب حلية الأولياء، وغيرها من الكتب المعتبرة.

٦ـ عبد الرحمن بن مسلم الرازي: تقدّم.

٧ـ محمّد بن يحيى بن الضريس: تقدّم.

٨ـ عيسى بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب: تقدّم.

٩ـ عبد الله بن محمّد بن عمر بن عليّ: تقدّم.

١٠ـ محمّد بن عمر بن عليّ: تقدّم.

رواية الحاكم عن أمير المؤمنين عليه السلام[1]:

ترجمة رواة الخبر:

١ـ محمّد بن عبد الله الصفّار: قال الحاكم هو محدّث عصره، كان مجاب الدعوة، لم يرفع رأسه إلى السماء -كما بلغنا- نيفًا وأربعين سنة. ووصفه الذهبي: بالشيخ الإمام المحدّث القدوة. وقال السمعاني: وكان زاهدًا حسن السيرة ورعًا كثير الخير، توفي سنة ٣٣٩[2].

٢ـ عبد الرحمن بن مسلم الرازي: تقدّمت ترجمته.

وباقي سلسلة السند هي نفسها سلسلة إسناد رواية الطبراني عن أمير المؤمنين عليه السلام وقد تقدّم.

---

(١) معرفة علوم الحديث: ١٢٧.

(٢) الأنساب ٣: ٥٥٣. سير أعلام النبلاء ١٥: ٤٣٧.

رواية الحاكم عن ابن عباس[١]:

ترجمة رواة الخبر:

١ـ الحسن بن محمّد بن عثمان الفسوي: قال السمعاني: وأبو علي الحسن بن محمّد بن عثمان الفسوي نزيل البصرة، عنده أكثر مصنفات أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، ثقة نبيل[٢].

٢ـ يعقوب بن سفيان: وهو من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع من الطبقة الحادية عشرة، روى له الترمذي والنسائي، قال ابن حجر: يعقوب بن سفيان الفارسي أبو يوسف الفسوي، ثقة حافظ[٣].

٣ـ أبو نعيم الفضل بن دكين: وهو من صغار أتباع التابعين من الطبقة التاسعة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قال الذهبي: أبو نعيم الفضل بن دكين (واسم دكين) عمر بن حمّاد بن زهير الحافظ الثبت الكوفي اللائي التاجر من موالي طلحة بن عبيد الله التيمي[٤]. وقال ابن سعد في طبقاته: كان ثقة مأمونًا كثير الحديث حجة[٥].

٤ـ سفيان الثوري: وهو من كبار أتباع التابعين من الطبقة السابعة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة،

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٢١٢.
(٢) الأنساب ٤: ٣٨٥.
(٣) تقريب التهذيب ٢: ٣٣٨.
(٤) تذكرة الحفاظ: ٣٧٢.
(٥) الطبقات الكبرى - لابن سعد - ٦: ٤٠٠.

وهو سفيان بن سعيد بن مَسرْوق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهبة بن أبيّ بن عبد الله بن منقذ بن نصر بن الحارث بن ثعلبة بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مُضر بن نزار، شيخ الإسلام أبو عبد الله الثوري الفقيه الكوفي، سيّد أهل زمانه علمًا وعملًا...[١].

٥ـ منصور، وهو ابن المعتمر: وهو من الطبقة الخامسة من صغار التابعين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قال الذهبي: منصور بن المعتمر الحافظ الثبت القدوة، أبو عتاب السلمي الكوفي أحد الأعلام[٢].

٦ـ مجاهد: وهو من الطبقة الثالثة من الوسطى من التابعين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قال ابن سعد: كان ثقة فقيهًا عالمًا كثير الحديث، وقال ابن حِبّان كان فقيهًا[٣].

٧ـ ابن عباس:الصحابي المعروف،وهو غني عن التعريف والتوثيق.

---

(١) الوافي بالوفيات – للصفدي – ١٥: ١٧٤.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥: ٤٠٢.
(٣) تهذيب التهذيب ٦: ١٧٤ – ١٧٦.

رواية ابن مردويه عن ابن عباس:

ورواه ابن مردويه، من طريق سفيان الثوري، عن أبي سِنان، عن الضحّاك، عن ابن عباس، إلا أنّ ابن كثير ضعّف الخبر من جهة الانقطاع لكون الضحّاك لم يلق ابن عباس، ألّا أنّ المتأمل في تفسير ابن كثير يجد أنّه قد حكم بصحة أسانيد بعض الروايات التي يوجد في إسنادها (الضحّاك عن ابن عباس)، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ﴾ وهو لم يغمزها بدعوى الانقطاع، كما فعله مع خبر النزول لآية الولاية، وإليك نصّ ما قاله في تفسيره:

«وقال الضحّاك، عن ابن عباس: ﴿فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ﴾ فسلوا الموت... وهذه أسانيد صحيحة إلى ابن عباس»[1].

وهذا الإسناد - الذي وسمه ابن كثير هنا بالصحة - هو بعينه الإسناد المبحوث عنه في المقام الذي ضعّفه بالانقطاع.. فأنّى يؤفكون؟!

نقول: ويشهد لما نحن بصدد إثباته، ترجيح الشيخ «أحمد محمّد شاكر» سماع الضحّاك من ابن عباس، حيث قال: (الضحّاك بن مزاحم الهلالي اختلفوا في سماعه من ابن عباس، وقد رجّحنا في شرح المسند سماعه منه)[2].

وقد جاء في شرحه على المسند: (وقد أنكر بعضهم سماعه من ابن عباس أو من غيره من الصحابة، وإليه يشير البخاري بقوله في ترجمة

(١) تفسير ابن كثير، ١: ٣٣١، سورة البقرة، آية - ٩٤.
(٢) رجال تفسير الطبري، ٢٨٥.

حميد «مرسل»، يريد أنّ الحديث الذي رواه مرسل. وفي هذا نظر كثير، بل هو خطأ، فإنّه مات سنة ١٠٢ وقيل سنة ١٠٥ وقد بلغ الثمانين أو جاوزها، كما في التاريخ الصغير للبخاري ١١٦، وكما روى عنه أبو جناب الكلبي أنّه قال: جاورت ابن عباس سبع سنين)[١].

فالضحّاك بن مزاحم من صغار التابعين من الطبقة الخامسة، روى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وقد ترجم له الذهبي بقوله: الهلالي أبو محمّد، وقيل أبو القاسم، صاحب التفسير، كان من أوعية العلم، وليس بالمجود لحديثه، وهو صدوق في نفسه... حدّث عن ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وابن عمر، وأنس بن مالك... وثّقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما[٢].

فالدعوى المتقدّمة من ابن كثير واعتراضه على الرواية بالانقطاع - لكون الضحّاك لم يلق ابن عباس - فيها تأمل واضح بل تناقض صريح، وذلك حينما صحّح ابن كثير السند نفسه الذي وسمه بالانقطاع، كما تقدّم بيان ذلك.

وعليه؛ تكون رواية ابن مردويه بإسناده عن ابن عباس صحيحة السند، لتصحيح ابن كثير عين هذا السند عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ﴾، ومسألة الانقطاع المدّعاة في المقام مدفوعة بترجيح الشيخ أحمد محمّد شاكر لسماع الضحّاك من ابن عباس بل بتصحيح ابن كثير نفسه للسند المذكور!!.

---

(١) مسند أحمد بن حنبل - شرح أحمد محمد شاكر - ج٣، ص٢٩.
(٢) سير أعلام النبلاء ٤: ٥٩٨. الكاشف - للذهبي - ١: ٥٠٩.

رواية الطبري عن عتبة بن أبي حكيم[١]:

ترجمة رواة الخبر:

١ـ إسماعيل بن إسرائيل الرملي: قال السمعاني: أبو محمد بن إسماعيل اللال الرملي من أهل الرملة، يروي عن أيوب بن سويد، والمؤمل بن إسماعيل، والفريابي، سمع منه أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، وقال: كتبت عنه، وهو ثقة صدوق[٢].

٢ـ أيوب بن سويد: روى له أبو داود والترمذي وابن ماجة، قال ابن حجر: وهو الرملي أبو مسعود الحميري الشيباني، صدوق يخطئ[٣]. وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

٣ـ عتبة بن أبي حكيم: روى له البخاري في خلق أفعال العباد وأبو داود والترمذي والنسائي، قال ابن حجر: عتبة بن أبي حكيم الهمداني، أبو العباس الأردني، صدوق يخطئ كثيرًا[٥]. وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث[٦]. وقال أبو القاسم الطبراني: من ثقات المسلمين[٧].

---

(١) تفسير جامع البيان – للطبري– ١٠: ٤٢٦.
(٢) الأنساب – للسمعاني – ٥: ٦٦٩.
(٣) تقريب التهذيب ١: ١١٨.
(٤) الثقات لابن حبّان – ٨: ١٢٥.
(٥) تقريب التهذيب ١: ٦٥٢.
(٦) الجرح والتعديل ٦: ٣٧٠.
(٧) تهذيب التهذيب ٧: ٨٧.

رواية ابن أبي حاتم عن عتبة بن أبي حكيم[١]:

ترجمة رواة الخبر:

١ - الربيع بن سليمان المرادي: روى له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قال الذهبي: أبو محمّد المصري المؤذن الفقيه الحافظ، عن ابن وهب والشافعي، وأيوب بن سويد، وعنه أبو داود والنسائي وابن ماجة، وبواسطة الترمذي والأصم وخلق. وكان مؤذن جامع مصر، وقال: كلّ من حدّث بعد ابن وهب بمصر كنت مستمليه، عاش ستًّا وتسعين سنة، توفي في شوّال ٢٧٠[٢].

وذكره ابن حِبّان في الثقات[٣].

وقال ابن حجر: صاحب الشافعي ثقة[٤].

١ـ أيوب بن سويد: تقدّم.

٢ـ عتبة بن أبي حكيم: تقدّم.

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٤: ١١٦٢.
(٢) الكاشف - للذهبي - ١: ٣٩٢.
(٣) الثقات - لابن حبان - ٨: ٢٤.
(٤) تقريب التهذيب ١: ٢٩٤.

رواية ابن أبي حاتم عن السدي[١]:

ترجمة رواة الخبر:

١ـ الحسن بن عرفة: روى له الترمذي والنسائي وابن ماجة، قال ابن أبي حاتم: الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، روى عن مبارك بن سعيد أخي سفيان الثوري، وأبي حفص الأبار، وخلف بن خليفة، سمعت أبي يقول ذلك، وسمعت منه مع أبي بسامرا وبغداد: وهو صدوق، وسئل أبي عنه فقال: صدوق[٢]. وقال ابن حجر: أبو علي البغدادي صدوق[٣].

٢ـ عمر بن عبد الرحمن أبو حفص: قال ابن أبي حاتم الرازي: أبو حفص الأبار القرشي، روى عن منصور والأعمش وعطاء بن السائب، روى عنه سعيد بن سليمان، سمعت أبي يقول ذلك، قال أبو محمّد: روى عنه عبد الرحمن بن مهدي، نا عبد الرحمن، قال: قرأ علي العباس ابن محمّد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: أبو حفص الأبار، ثقة كوفي، ثنا عبد الرحمن، قال: سئل أبي وأبو زرعة عن أبي حفص الأبار فقالا: صدوق[٤]. وذكره ابن حبّان في الثقات[٥].

٣ـ السدي: وهو أسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمّد، روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٤: ١١٦٢.
(٢) الجرح والتعديل ٣: ٣١.
(٣) تقريب التهذيب ١: ٢٠٦.
(٤) الجرح والتعديل ٦: ١٢٢.
(٥) الثقات - لابن حبان - ٧: ١٨٩.

وثقه أحمد والعجلي، وقال عليّ بن المديني عن القطان: لا بأس به، ما سمعت أحدًا يذكره إلّا بخير، وما تركه أحد.

قال النسائي: صالح الحديث، وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن عدي هو عندي صدوق[١].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي في الكنى: صالح، وقال في موضع آخر: ليس به بأس[٢].

وقال الشيخان أحمد ومحمود شاكر في (رجال الطبري): وقد رجّحنا توثيقه في شرح المسند[٣].

رواية الطبري عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام[٤]:

ترجمة رواة الخبر:

١ـ هناد بن السري: وهو من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، روى له البخاري في خلق أفعال العباد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قال ابن أبي حاتم: أبو السري الكوفي الوراق، روى عن عبثر بن القاسم وأبي الأحوص، وابن المبارك، ومحمّد بن الفضيل، روى عنه أبي، وأبو زرعة، ومحمّد بن عبد الملك الدقيقي. نا عبد الرحمن نا أبو حامد أحمد بن سهل الإسفرائيني، قال: سمعت أحمد بن حنبل

(١) سِير أعلام النبلاء ٥: ٢٦٤، والكاشف - للذهبي - ١: ٦٤١.
(٢) انظر تهذيب التهذيب ١: ٢٧٣.
(٣) رجال تفسير الطبري، ٤٦.
(٤) تفسير جامع البيان ٦: ٣٨٩.

وسئل عمّن نكتب في الكوفة؟ فقال: عليكم بهناد، نا عبد الرحمن، قال سألت أبي عن هناد بن السري فقال: صدوق[١].

وقد وثقه ابن حجر بقوله: الكوفي الثقة[٢].

وقال عنه الذهبي: الإمام الحجة القدوة زين العابدين أبو السري التميمي الدارمي الكوفي مصنف كتاب الزهد وغير ذلك[٣].

٢ـ عبدة بن سليمان: وهو من أتباع التابعين، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة،قال الذهبي: الإمام الحافظ أبو محمّد الكلابي الكوفي.. قال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة وزيادة مع صلاح.. وقال العجلي: ثقة رجل صالح[٤].

وقال ابن حجر: عبدة بن سليمان الكلابي أبو محمّد الكوفي، يقال اسمه عبد الرحمن، ثقة ثبت[٥].

٣ـ عبد الملك بن أبي سليمان: وهو من صغار التابعين، روى له البخاري تعليقًا، ومسلم، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قال الذهبي: عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي الكوفي الحافظ الكبير... وقال أحمد بن حنبل: ثقة، وكذا وثّقه النسائي[٦].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢: ٥٠٧، الجرح والتعديل ٩: ١١٩.
(٢) تقريب التهذيب ٢: ٢٧٠.
(٣) سير أعلام النبلاء ١١: ٤٦٥.
(٤) تذكرة الحفاظ ١: ٣١٢.
(٥) تقريب التهذيب ١: ٦٢٨، وانظر الطبقات الكبرى - لابن سعد - ٦: ٣٩١.
(٦) تذكرة الحفاظ ١: ١٥٥.

وذكره ابن حبّان في الثقات[١].

٤- الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام: وثاقته عليه السلام محلّ اتفاق جميع مذاهب المسلمين.

رواية الحافظ أبي نعيم عن جابر بن عبد الله الأنصاري[٢]:

ترجمة رواة الخبر:

١ـ سليمان بن أحمد: هو الطبراني، متّفق على وثاقته عند أهل مذهبه.

٢ـ محمّد بن عبد الله الحضرمي (مطين): قال الذهبي: الشيخ الحافظ الصادق محدّث الكوفة، أبو جعفر محمّد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي الملقب بمطين[٣].

٣ـ إبراهيم بن عيسى التنوخي: ذكره ابن حِبّان في الثقات[٤].

٤ـ يحيى بن يعلى: قال الذهبي: ثقة[٥].

٥ـ عبيد الله بن موسى: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عبيد الله بن موسى، فقال: صدوق كوفي حسن الحديث[٦].

---

(١) الثقات - لابن حبان - ٧: ٩٧.
(٢) خصائص الوحي المبين: ٤٢.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٤: ٤١.
(٤) الثقات - لابن حبان - ٨: ٧٧.
(٥) ميزان الاعتدال ٤: ٤١٥.
(٦) الجرح والتعديل ٥: ٣٣٤.

٦ـ أبو الزبير: وطبقته تلي الوسطى من التابعين، وروى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، قال الذهبي: أبو الزبير محمّد بن مسلم بن تدرس المكي الحافظ الصدوق،. قال يعلى بن عطاء: ثنا أبو الزبير وكان من أكمل الناس عقلًا وأحفظهم. وقال ابن معين والنسائي: ثقة[١].

٧ـ جابر بن عبد الله الأنصاري: الصحابي المعروف.

هذه عشرة من الأسانيد المعتبرة التي تلت على مسامع الأمّة نزول آية الولاية في حقّ عليّ عليه السلام، وهي آخذة بالأعناق في حجيّتها، عند من يقول أنّ العقائد والأحكام تثبت بأخبار الآحاد، بل يمكن القول أنّ هذه الأسانيد العشرة تشكّل بمجموعها درجة عالية من التواتر، وذلك لمحّل الاعتبار لرواتها، وقد تقدّم عن الكتّاني قوله: (إن الصفات العليّة في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه)[٢].

(١) تذكرة الحفاظ ١: ١٢٦.
(٢) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ١٨.

خبر النزول في لباب النقول

ولا بأس في ختام ذكرنا للأسانيد المعتبرة الواردة في خبر نزول آية الولاية في حق أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أن نشير إلى ما أفاده السيوطي في كتابه الموسوم بـ(لباب النقول في أسباب النزول)، وذلك حينما تعرض لبيان سبب نزول الآية الكريمة: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾، وهو كان قد أشار في مقدّمة كتابه إلى ما يمتاز به عن كتاب أسباب النزول للواحدي، قائلًا: «الثالث: أشهر كتاب في هذا الفن الآن كتاب الواحدي، وكتابي هذا يتميز عليه بأمور: منها: عزوه كلّ حديث إلى من خرجه من أصحاب الكتب المعتبرة، كالكتب الستة والمستدرك، وصحيح ابن حبان، وسنن البيهقي والدار قطني، ومسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى، ومعاجم الطبراني، وتفاسير ابن جرير وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي الشيخ، وابن حبّان والفريابي، وعبد الرزاق، وابن المنذر وغيرهم. ومنها: تمييز الصحيح من غيره، والمقبول من المردود، ومنها: الجمع بين الروايات المتعددة، ومنها: تنحية ما ليس من أسباب النزول»[1].

هذا ما ذكره السيوطي في مقدمة كتابه المزبور، وبعد ما عرّج على ذكر أسباب نزول الآيات، وشرع بذكر سبب نزول قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُه**﴾ فقال: «قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾، أسباب نزول الآية: أخرج الطبراني في الأوسط بسند فيه مجاهيل عن

(١) لباب النقول في أسباب النزول، ١٠.

عمّار بن ياسر قال: وقف على عليّ بن أبي طالب سائل وهو راكع في تطوع، فنزع خاتمه فأعطاه السائل، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية، وله شاهد.

قال عبد الرزاق: حدّثنا عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس في قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية. قال: نزلت في عليّ بن أبي طالب. وروى ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس مثله. وأخرج أيضًا عن علي مثله. وأخرج ابن جرير عن مجاهد، وابن أبي حاتم عن سلمة بن كهيل مثله. فهذه شواهد يقوّي بعضها بعضًا»[1].

فقوله: (فهذه شواهد يقوي بعضها بعضًا) يفصح عن مقبولية هذا الخبر عند السيوطي، وأنّ له أصلًا، خاصة وأنّه لم يشر إلى ما يعارضه، وهو قد اشترط على نفسه لبيان أسباب النزول أن يجمع (الروايات المتعددة) وأن يقوم بتنحية (ما ليس من أسباب النزول) بل (تمييز الصحيح من غيره، والمقبول من المردود)..

فهذه الشهادة من السيوطي يمكن عدّها شاهدًا إضافيًّا لما أوردناه من الأسانيد المعتبرة في المقام..

❁❁❁

(١) لباب النقول في أسباب النزول - للسيوطي-، ١١٤.

المحور الثالث

اعترافات علماء أهل السنّة بإجماع المفسّرين على نزول الآية في علي عليه السلام:

نقدّم هذا المحور لمن لم تصل عنده القناعة الكافية - بعد المحورين السابقين - بنزول قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾، في حقّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، حينما تصدّق بخاتمه وهو راكع في صلاته، فهاهم كبار علماء أهل السنة من ذوي الاختصاص في علم الكلام ومسائل العقيدة، أمثال القاضي عضد الدين الإيجي، والشريف الجرجاني، وسعد الدين التفتازاني، وعلاء الدين القوشجي، وابن حجر الهيثمي، يعترفون بإجماع المفسّرين بنزول الآية المتقدّمة في أمير المؤمنين علي عليه السلام، وها هي اعترافاتهم بالنص:

١ـ القاضي عضد الدين الإيجي:

قال في «المواقف في علم الكلام»: «وأجمع أئمة التفسير أنّ المراد عليّ»[1].

(١) انظر: المواقف في علم الكلام - للإيجي - ٣: ٦١٤.

من الإيجي؟!

وقد تسأل هنا عن القاضي الإيجي ومكانته العلمية؟

فنقول: ممن ترجم للإيجي ابن حجر العسقلاني، وقد قال في حقه: (كان إمامًا في المعقول قائمًا بالأصول والمعاني والعربية مشاركًا في الفنون) [١].. وللإيجي مؤلفات كثيرة أبرزها: شرح المختصر والمواقف في علم الكلام.

وقد أنجب تلامذة عظامًا اشتهروا في الآفاق مثل شمس الدين الكرماني وضياء الدين العفيفي وسعد الدين التفتازاني وغيرهم.

وقيل عن كتابه المواقف:

«هو كتاب يقصر عنه الوصف، ولا يستغني عنه من رام تحقيق الفن»[٢].

٢ـ الشريف الجرجاني:

قال في «شرح المواقف»: «وقد أجمع أئمة التفسير على أنّ المراد بـ: ﴿**الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ**﴾ إلى قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ عليّ، فإنّه كان في الصلاة راكعًا، فسأله سائل فأعطاه خاتمه، فنزلت الآية»[٣].

(١) الدرر الكامنة - لابن حجر - ١: ٢٢٦.
(٢) البدر الطالع ١: ٣٠٩.
(٣) شرح المواقف ٣: ٦١٤.

من الجرجاني؟!

وصفه العلّامة السخاوي بقوله: عالم الشرق وعلّامة عصره ووحيد دهره وسلطان العلماء والعاملين، افتخار أعاظم المفسرين، ذو الخَلْق والخُلُق والتواضع مع الفقراء وذو فصاحة وطلاقة وعبارة رشيقة ومعرفة بطرق المناظرة والمباحثة والاحتجاج، وذا قوة في المناظرة وطول روح وعقل تام.[١]

٣ـ سعد الدين التفتازاني:

قال في «شرح المقاصد»: «نزلت باتفاق المفسرين في عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - حين أعطى السائل خاتمه وهو راكع في صلاته»[٢].

من التفتازاني؟!

ترجم له ابن حجر العسقلاني قائلًا: هو العلّامة الكبير صاحب شرحي التلخيص وشرح العقائد في أصول الدين... وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق بل بسائر الأمصار، لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم[٣].

٤ـ علاء الدين القوشجي:

قال في «شرح تجريد الاعتقاد»: «إنّها نزلت باتفاق المفسرين في حقّ

---

(١) الضوء اللامع ٣: ١٣٢.
(٢) انظر: شرح المقاصد في علم الكلام - للتفتازاني - ٢: ٢٨٨.
(٣) انظر: الدرر الكامنة - لابن حجر العسقلاني - ٢: ١٣٩.

عليّ بن أبي طالب حين أعطى السائل خاتمه وهو راكع في صلاته...»[١].

من القوشجي؟!

ترجم له الشوكاني بقوله: هو علي بن محمّد القوشجي، بفتح القاف وسكون الواو وفتح الشين المعجمة بعدها جيم وياء النسبة... قرأ على علماء سمرقند ثمّ رحل إلى الروم، وقرأ على قاضي زادة الرومي ثمّ رحل إلى بلاد كرمان، فقرأ على علمائها، وسوّد هنالك شرحه للتجريد، ثمّ عاد إلى ملك ما وراء النهر، ولم يُدرَ أين ذهب؟ فلما وصل إليه عاتبه على الاغتراب فاعتذر بأنّه اغترب لطلب العلم... وهو من مشاهير العلماء[٢].

وقد قيل عن شرحه (تجريد الاعتقاد): إنّه شرح عظيم سائر في الأقطار كثير الفوائد[٣].

٥. ابن حجر الهيتمي:

قال في «الصواعق المحرقة»: «وقد أجمع أهل التفسير على أنّ المراد بالذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون، عليّ، إذ سبب نزولها أنّه سُئل وهو راكع فأعطى خاتمه..»[٤].

---

(١) انظر: شرح تجريد الاعتقاد: ٣٦٨.
(٢) البدر الطالع - للشوكاني - ١: ٤٧٢.
(٣) المصدر السابق.
(٤) الصواعق المحرقة - لابن حجر الهيثمي - ١٢٠

من ابن حجر؟!

قال في حقه الشهاب الخفاجي: «العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتَمي نزيل مكَّة، شرّفها الله، علامة الدهر خصوصًا الحجاز، فإذا نشرت حلَل الفضل فهو طراز الطّراز. فكم حجّت وفود الفُضلاء لكَعبته، وتوجهتْ وجوه الطَّلب إلى قبلته. إن حدّث عن الفقْه والحديث لم تتَقرَّط الآذان بمثل أخباره في القديم والحديث»[1].

وبعد هذا الذي نقلناه عن أكابر علماء أهل السنة من ذوي الاختصاص وأصحاب الفن من اعترافاتهم بإجماع المفسرين حول نزول آية الولاية في حقّ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، من حقّنا، بل من حقّ كلّ إنسان منّ الله عليه بنعمة العقل أن يتعجب من قول ابن تيمية: «فيا ليت شعري من نقل هذا الإجماع من أهل العلم والعالمين بالإجماع في مثل هذه الأمور، فإنّ نقل الإجماع في مثل هذا لا يقبل من غير أهل العلم بالمنقولات..»[2] فلا أدري هل مثل القاضي الإيجي والشريف الجرجاني والعلّامة التفتازاني والقوشجي وابن حجر الهيتمي، أئمة المعقول والمنقول، لا يعدّون من أهل العلم بالمنقولات عند ابن تيمية.. إن شر البلية ما يضحك حقًّا، ولكن نقول كما قال الشاعر:

مَن يَلقَ آسَادَ الرّجَالِ يُكلَم شِنشِنَةٌ أعرِفُهَا مِن أخزَم

بل لك أن تقول من هذا العرض لناقلي الإجماع من العلماء الأعلام عند أهل السنّة أنّ منكر الإجماع المزبور بعيد كل البعد عن الحق ولا

(١) ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا – للشهاب الخفاجي، ١١٧.
(٢) منهاج السنة – لابن تيمية – ٧: ١٤.

حجة له ولا برهان في إثبات مدّعاه، وذلك لأنّ هؤلاء لم ينقلوا سوى ما ذكره أئمة التفسير عن الصحابة والتابعين شهادتهم في سبب نزول الآية المتقدّمة، فيكون لزامًا على من يدّعي أنّه سلفي أن يتّبع السلف في ما ينقل عنه متواترًا ومعتبرًا ومجمعًا.

قال عبد الله بن مسعود: اتّبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم. وجاء عن عمر بن عبد العزيز: قف حيث وقف القوم فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولهم على كشفها كانوا أقوى، وبالفضل لو كان فيها أحرى، فلئن قلتم: حدث بعدهم، فما أحدثه إلا من خالف هديهم ورغب عن سنتهم، ولقد وصفوا منه ما يشفي وتكلموا منه بما يكفي، فما فوقهم محسر، وما دونهم مقصر. لقد قصر عنهم قوم فجفوا، وتجاوزهم آخرون فغلوا، وإنهم في ما بين ذلك لعلى هدى مستقيم[1].

وعن الأوزاعي: عليك بآثار السلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول[2].

وعن ابن حجر العسقلاني: السعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف[3].

وفي ما ذكرناه كفاية لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

---

(١) لمعة الاعتقاد – لابن قدامة المقدسي، ٦.
(٢) المناظرة في القرآن – لابن قدامة المقدسي، ٧.
(٣) فتح الباري، ١٣: ٢١٣.

المحور الرابع

مناقشة الدعاوى المناهضة لسبب نزول الآية في عليّ عليه السلام

وقبل التعرض للدعاوى المناهضة لسبب نزول الآية -آية الولاية- في عليّ عليه السلام نعيد الكرّة على استذكار ضابطة أسباب النزول، التي مرّ ذكرها في مقدّمة هذا الفصل؛ لارتباطها المباشر بمسائل هذا المحور، فنقول:

كثيرًا ما يجد الباحث في أسباب النزول ألفاظًا لا تتوافق مع ضابطة النزول، ويكون مرجعها الاجتهادات والآراء الشخصية، فالضابطة تقتضي أن تكون وظيفة الراوي هي الشهادة والوقوف على القصة أو الواقعة التي نزلت بسببها الآية، فإنّ تحديد مدلول آية من الآيات الكريمة في معنى معين لا يتمّ إلّا بمعرفة سبب النزول وما يرتبط به من أحداث ووقائع تشير إليها الآية، وقد أشار إلى هذا المعنى الواحدي النيسابوري في خطبة كتابه (أسباب النزول) حيث قال: «إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»[1]، وجعل السيوطي من فوائد معرفة أسباب النزول الوقوف على المعنى

(١) أسباب نزول القرآن - للواحدي، ١٠.

وإزاحة الإشكال عن وجه الآية[١]، وقال القشيري - المشهور بابن دقيق العيد -: «بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز»[٢]، كما أشار إلى ذلك ابن تيمية بقوله:«ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبّب»[٣].

فاتضح مما تقدّم أنّ لمعرفة سبب النزول مدخلًا كبيرًا في بيان المعنى المراد من آيات القرآن الكريم.. والطريق الصحيح لمعرفة أسباب النزول منحصر بالأخبار والروايات المتضمنة لنقل الواقعة التي تتكلم عنها الآية، لا أن تكون تلك الروايات والأخبار متضمنة لوجهات نظر الرواة وآرائهم الشخصية واجتهاداتهم بحيث ينقلونها على أساس أنّها مدلول للآية فتكون دليلًا على سبب النزول من غير أن يكونوا شهودًا على الواقعة أو القصة التي نزلت بسببها الآية، فمثل هذا لا يعد بيانًا لسبب النزول وإنما هو راجع إلى التفسير، بل لا بد أن تكون وظيفة الرواة في بيان سبب النزول هو الإخبار فقط والشهادة على الواقعة التي نزلت الآية بسببها، قال الواحدي: «لا يحلّ القول في أسباب نزول الكتاب إلّا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدّوا في الطلاب، وقد ورد الشرع بالوعيد للجاهل ذي العثار في هذا العلم بالنار.

أخبرنا أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم الواعظ، قال: أخبرنا أبو

(١) انظر الإتقان في علوم القرآن: ٤٨، ولباب النقول في أسباب النزول: ٥.
(٢) لباب النقول في أسباب النزول: ٥. البرهان في علوم القرآن - للزركشي -١:٣٣.
(٣) مجموع الفتاوى ١٣: ٣٣٩.

الحسين محمد بن أحمد بن حامد العطار، قال: حدّثنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار، قال: حدّثنا ليث بن حماد، قال: حدّثنا أبو عوانة، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اتقوا الحديث إلّا ما علمتم، فإنّه من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار، ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار.

والسلف الماضون رحمهم الله كانوا من أبعد الغاية إحترازًا عن القول في نزول الآية»[1].

وجاء عن السيوطي عن ابن سيرين قوله: «سألت عبيدة عن آية من القرآن فقال: اتق الله وقل سدادًا، ذهب الذين يعلمون فيم أنزل القرآن»[2].

وبعد هذا نستعرض بعض الدعاوى في نزول الآية المتقدّمة – آية الولاية– في غير عليّ عليه السلام لنقف على القول الفصل في هذه المسألة التي بين أيدينا.

❁❁❁

(١) أسباب نزول القرآن – للواحدي –: ١١.
(٢) لباب النقول: ٦.

الدعوى الأولى: نزول الآية في أبي بكر:

ويوجد في هذا الجانب روايتان:

الرواية الأولى: وهي ما ورد في تفسير القرطبي، قال: «وقال ابن عباس: نزلت في أبي بكر، وقال في رواية أخرى: نزلت في عليّ بن أبي طالب»[١].

الرواية الثانية: ما ورد عن ابن الجوزي في زاد المسير، حيث قال: «والثالث: أنها نزلت في أبي بكر، قاله عكرمة»[٢]

والملحوظ على هذين النقلين:

أنّه في النقل الأول ذكر قولين عن ابن عباس، الأول: أنّها نزلت في أبي بكر، والثاني: أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والحال أنّه لا يمكن الركون إلى هذه الدعوى للسبب الآتي:

أنّ ما نُقل عن ابن عباس من أنّها نزلت في أبي بكر مبتور السند، بل لا يوجد فيه سند البتّة، فهذا نقلٌ مرسل لا قيمة علمية له، وما نقل عن ابن عباس من أنّها نزلت في أمير المؤمنين عليّ عليه السلام قد ورد من عدّة طرق، وبعضها صحيح السند كما تقدّم بيانه، وفي مقام التعارض تقدّم الرواية الصحيحة السند والمروية بعدّة طرق على الرواية الضعيفة، هذا بالنسبة لرواية ابن عباس.

أما قول عكرمة، فيرد عليه ما ذكرناه قبل قليل أيضًا، إضافة

(١) الجامع لأحكام القرآن - القرطبي - ٦: ٢٢١.
(٢) زاد المسير، ٢: ٢٩٢.

إلى الخدشة في الراوي نفسه، فعكرمة معروف بالكذب والنصب لآل البيت عليهم السلام، فقد ورد عن الذهبي في (سير أعلام النبلاء) قوله: أنّ: سعيد بن المسيب كان يقول لغلام له يا برد لا تكذب عليّ كما يكذب عكرمة على ابن عباس.

ونقل أيضًا أنّ مالكًا كان: لا يرى عكرمة ثقة وكان يأمر أن لا يُؤخذ عنه.

قال يحيى بن معين:كان مالك يكره عكرمة، قيل: فقد روى عن رجل عنه قال شيء يسير.

وكذلك نقل الذهبي عن ابن المديني قوله: إنّه لم يسمِّ مالك عكرمة في شيء من كتبه إلّا في حديث ثور عن عكرمة عن ابن عباس في الذي يصيب أهله وهو محرم، قال: يصوم ويهدي، وكأنه ذهب إلى أنّه يرى رأي الخوارج، وكان يقول في كتبه: رجل.

وروى الربيع عن الشافعي، قال: ومالك سيء الرأي في عكرمة، قال لا أرى لأحد أن يقبل حديثه.

وقال أحمد بن حنبل: عكرمة بن خالد أوثق من عكرمة مولى ابن عباس، عكرمة مضطرب الحديث يختلف عنه، وما أدري.

وقال قتادة: ما حفظت عن عكرمة إلّا بيت شعر رواه عنه أيوب، فعلى هذا روايته عنه تدليس.

وفي صحيح البخاري لقتادة عن عكرمة أربعة أحاديث في تكبيرات الصلاة والخنصر والإبهام سواء، والمتشبهين بالنساء، وفي زوج بريرة وفي

السنن أحاديث.

قال أحمد بن أبي خثيمة: رأيت في كتاب علي بن المديني، سمعت يحيى بن سعيد يقول: حدّثوني والله عن أيوب أنّه ذكر له عكرمة لا يحسن الصلاة، قال أيوب: وكان يصلي؟!

الفضل بن موسى عن رشدين بن كريب قال رأيت عكرمة قد أقيم قائما في لعب النرد، وقال يزيد بن هارون: قدِمَ عكرمة البصرة فأتاه أيوب وسليمان التيمي ويونس، فبينا هو يحدّثهم إذ سمع صوت غناء، فقال: أمسكوا ثمّ قال قاتله الله لقد أجاد[1].

وفي مورد آخر من كتابه، ينقل الذهبي عن أبي داود السنجي عن الأصمعي عن ابن أبي الزناد قوله: قال: مات كثير وعكرمة مولى ابن عباس في يوم واحد، فأخبرني غير الأصمعي، قال: فشهد الناس جنازة كثير، وتركوا جنازة عكرمة، قلت: ما تركوا عكرمة مع علمه وشيعوا كثيرًا إلّا عن بلية كبيرة في نفوسهم له رضي الله عنه[2].

النتيجة: أنّ هذه الدعوى -نزول آية الولاية في أبي بكر- مما لا يمكن الركون إليها بأي حال من الأحوال.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٥: ٢٢ - ٢٦.
(٢) المصدر السابق ٥: ٣٣.

الدعوى الثانية: أنّها نزلت في عبادة بن الصامت:

وتوجد في هذا الجانب عدّة روايات نستعرضها واحدة واحدة:

الرواية الأولى: قال السيوطي في (الدر المنثور): «وأخرج ابن أبي شيبة وابن جرير عن عطية بن سعد، قال: جاء عبادة بن الصامت من بني الحارث بن الخزرج إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إنّ لي موالي من يهود كثير عددهم، وإنّي أبرأ إلى الله ورسوله من ولاية يهود وأتولى الله ورسوله، فقال عبد الله بن أبي: إني رجل أخاف الدوائر لا أبرأ من ولاية مواليّ، فقال رسول الله ﷺ لعبد الله بن أبي: أبا حباب! أ رايت الذي نفست به من ولاء يهود على عبادة فهو لك دونه؟ قال: إذن أقبل، فأنزل الله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ**﴾ إلى أن بلغ إلى قوله: ﴿**وَالله يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾»[1].

الملحوظات على الرواية:

١ـ هي ضعيفة السند لأجل عطية بن سعد، قال عنه الذهبي: من مشاهير التابعين، ضعيفُ الحديث [2]، وقال ابن حجر: ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس القبيح[3].

٢ـ هناك اضطراب واضح في بيان سبب النزول في الرواية، وإليك التوضيح: ذُكر في ذيل الرواية أنّ هناك عدّة آيات داخلة ضمن سبب

(١) الدر المنثور ٢: ٢٩١.
(٢) سير أعلام النبلاء، ٥: ٣٢٥.
(٣) طبقات المدلسين - ابن حجر - ٥٠.

النزول المذكور، حيث جاء فيها: «إلى أن بلغ إلى قوله: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾»، أي أنّ الآيات النازلة بحق عبادة بن الصامت من الآية رقم (٥١) المذكورة، إلى الآية رقم (٦٧)، وهي قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، والسؤال هنا: أنّه كيف صحّ أن تدخل كلّ هذه الآيات ضمن واقعة واحدة، وهي براءة عبادة بن الصامت من قريظة والنضير، مع أنّ لكلّ واحدة من الآيات المنحصرة بين الآيتين المذكورتين لها سبب نزول خاص بها؟! وإليك بيان ذلك:

الآية(٥٧) سبب نزولها: أنّ رفاعة بن زيد بن التابوت، وسويد بن الحارث كانا قد أظهرا الإسلام، ثمّ نافقا، فنزلت الآية[١].

والآية (٥٨) سبب نزولها قولان:

الأول: إن منادي رسول الله ﷺ، كان إذا نادى إلى الصلاة، وقام المسلمون إليها، قالت اليهود: قاموا لا قاموا، صلوا لا صلوا، على سبيل الاستهزاء والضحك، قاله ابن السائب.

الثاني: إنّ الكفّار لمّا سمعوا الأذان حسدوا رسول الله ﷺ والمسلمين على ذلك، وقالوا: يا محمّد لقد أبدعت شيئًا لم نسمع به في ما مضى من الأُمم الخالية، فإن كنت تدعي النبوة، فقد خالفت في هذا الأذان الأنبياء قبلك، فما أقبح هذا الصوت، وأسمج هذا الأمر[٢].

والآية (٥٩) سبب نزولها: أن نفرًا من اليهود أتوا رسول الله ﷺ،

(١) زاد المسير - ابن الجوزي - ٢: ٢٢٨.
(٢) زاد المسير، ٢:٢٩.

فسألوه عمن يؤمن به من الرسل، فذكر جميع الأنبياء، فلما ذكر عيسى، جحدوا نبوّته، وقالوا: والله ما نعلم دينًا شرًّا من دينكم، قاله ابن عباس[١].

والآية (٦٠) سبب نزولها: قول اليهود للمؤمنين: والله ما علمنا أهل دين أقلّ حظًّا منكم في الدنيا والآخرة، ولا دينًا شرًّا من دينكم[٢].

والآية (٦٤) سبب نزولها: قال أبو صالح عن ابن عباس: نزلت في فنحاص اليهودي وأصحابه، قالوا: يد الله مغلولة[٣].

وهكذا بقية الآيات إلى الآية (٦٧)، إذ إنّ لكل منها سببَ نزولٍ خاصًّا بها، فكيف ساغ لعطية بن سعد أن يسوقها جميعًا لسبب نزول واحد، ويصرّح (فأنزل الله)؟!

٣ـ أنّها معارضة بالروايات المتواترة أو المعتبرة الدالة على نزول آية الولاية بحقّ علي عليه السلام، وعند التعارض تقدّم الرواية الصحيحة على الضعيفة.

الرواية الثانية: عن السيوطي قال:«أخرج ابن مردويه من طريق عبادة بن الوليد عن أبيه عن جدّه عن عبادة بن الصامت، قال: فيّ نزلت هذه الآية حين أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله فبرئت إليه من حلف يهود وظاهرت رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمين عليهم»[٤].

---

(١) المصدر السابق، ٢: ٢٣٠.
(٢) المصدر السابق، ٢: ٢٣١.
(٣) زاد المسير، ٢: ٢٩٨، والدر المنثور، ٢: ٥٢٥.
(٤) الدر المنثور – السيوطي – ٢: ٢٩١.

الملحوظات على الرواية:

أولًا: يرد عليها ما أوردناه في النقطة الثانية من الملحوظات على الرواية السابقة، خاصة بعد الإبهام والإجمال عن الآية المقصودة في المقام.

ثانيًا: وإذا سلّمنا أنّ المقصود بقوله (فيّ نزلت هذه الآية) هو آية الولاية، قلنا هي معارضة بروايات أُخر متواترة ومعتبرة تفيد أنّها نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام، وعند التعارض تقدّم هذه الروايات لكثرة طرقها وصحتها، خاصة بعد التأمل في تفسير (ابن مردويه) وطرق رواياته، وقد صرّح به أكثر من علَمٍ من أعلام أهل السنّة، كابن الجوزي (الذي حكم بالوضع على أحاديث كثيرة في هذا التفسير)، والدهلوي صاحب التحفة الاثني عشرية الذي صرّح في رسالته في (أصول الحديث) بأنّ تفسير ابن مردويه هو من التفاسير المشهورة إلّا أنّه لا يمكن الأعتماد عليه للدلالة على عقيدة أو حكم، وأورده في عداد كتب الطبقة الرابعة التي تنطبق عليها الضابطة المذكورة.

ثالثًا: ولو تنزّلنا عن كلّ ذلك، وقبلنا هذه الدعوى بحق عبادة بن الصامت، نقول: نعم نزلت بحقّ عبادة لكن من جهة كونه مخاطبًا، لأنّ الآية الشريفة فيها ثلاث جهات:

الأولى: جهة المخاطبين لضمير (كم) في ﴿وَلِيُّكُمُ﴾، فدخل في المخاطبين عبادة وغيره من المسلمين.

الثانية: جهة الولي المنحصرة في الآية بالله تعالى وبالرسول والذين آمنوا.

الثالثة: جهة التعريف بالولي وبيان الحال التي هو عليها وهي متمثلة بالجزء الأخير من الآية الشريفة في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾.

فقولهم: نزلت بحق عبادة إنّما هو من جهة كونه مخاطبًا، وهذا الخطاب هو الذي يمكن استفادته من سياق الرواية وخطابها، لا من الجهة الثانية، وهي جهة الولي، لأنّه يلزم فيه محذور محال، وهو: أن يكون المضاف هو المضاف إليه، وهذا مستحيل، فتأمل جيدًا.

أمّا كونها نزلت بحقّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام لأنه عليه السلام هو المشار إليه بالولاية، بعد أن ثبت بالإجماع أنّ الصفات المذكورة لم تقع بالفعل الخارجي إلّا من عليّ بن أبي طالب عليه السلام وليس من أحدٍ سواه، وبالتالي يتوجب على عبادة وغيره من المسلمين موالاته عليه السلام.

وبهذا البيان يُجمع بين الروايات الواردة في الباب وينتفي التعارض بالمرة.

الرواية الثالثة: قال ابن جرير الطبري في (جامع البيان): «حدّثنا هناد بن السري، قال: حدّثنا يونس بن بكير، قال: حدّثنا ابن إسحاق، قال: حدّثني والدي إسحاق بن يسار، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، قال: لمّا حاربت بنو قينقاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشى عبادة بن الصامت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان أحد بني عوف بن الخزرج، فخلعهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتبرأ إلى الله وإلى رسوله من حلفهم، وقال: أتولى الله ورسوله والمؤمنين، وأبرأ من حلف الكفّار وولايتهم،

ففيه نزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ لقول عبادة: أتولى الله ورسوله والذين آمنوا، وتبرئه من بني قينقاع وولايتهم»[1].

الملحوظات على الرواية:

أوّلًا: أنّها اختلفت في النقل عن الرواية الأولى، حيث جاء في هذه الرواية: «ففيه نزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ لقول عبادة: أتولّى الله ورسوله والذين آمنوا، وتبرئه من بني قينقاع وولايتهم»، بينما جاء في الرواية الأولى: « فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ﴾، والفرق واضح بين مفاد الآيتين، ففي هذه الآية جاء النهي عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، بينما الآية الأخرى جاء الإرشاد باتخاذ الله ورسوله والذين آمنوا أولياء، وبالنتيجة هي لا تنفع المستدل في دعواه من ناحيتين:

الأولى: الاضطراب في النقل، لأنّ الواقعة واحدة.

الثانية: أنّ عبادة ليس هو المقصود بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، وإنّما هو المخاطب باتخاذ الله ورسوله والذين آمنوا أولياء، كما تقدّمت الإشارة إليه في الرواية السابقة.

فإن قلت: إنّ عبادة هو المعني في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ

(١) جامع البيان ١٠: ٤٢٤.

﴿وَرَسُولُهُ﴾ فيكون غير مشمول بالخطاب بل يكون هو المشار إليه بالولاية.

قلنا: فما الوجه إذن في قول عبادة في الرواية: (أتولى الله ورسوله والذين آمنوا) إذا كان هو المعني في الآية المذكورة؟!

وإنّ مفاد هذه الدعوى أنْ يصير مراد عبادة في قوله هو: أنّي أتولى الله ورسوله ونفسي، وهو غير مراد قطعًا، بل لم نسمع ذلك من بليغ من قبل !!.

ثانيًا: ومما يوهن متن الرواية، أنّ التعبير بمثل: (ففيه نزلت) لا ينطبق عليه ضابطة أسباب النزول، بل يكون المراد به التفسير، وقد أشرنا سابقًا إلى أنّ وظيفة الراوي في سبب النزول إنما هو الشهادة والوقوف على التنزيل لا التفسير.

ثالثًا: أنّ الرواية ضعيفة السند لمجيء يونس بن بكير وابن إسحاق في سندها.

أما يونس بن بكير:

فقد قال البخاري فيه: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[1].

وقال أبو داود: ليس بحجة [2].

وقال النسائي: ليس بالقوي.

(١) تهذيب الكمال - المزي - ٤: ٢٣٣.

(٢) تذكرة الحفاظ، ١: ٣٢٧، والطبقات الكبرى - لابن سعد - ٦: ٣٩٩.

وقال ابن حجر: ضعيف[١].

وأما ابن إسحاق، وهو محمّد بن إسحاق بن يسار:

فقد قال النسائي فيه: محمّد بن إسحاق ليس بالقوي[٢].

وقال يحيى بن معين: ابن اسحاق ضعيف[٣].

وقال عنه مالك: دجّال من الدجاجلة[٤].

فتكون الرواية ساقطة عن الاعتبار من هذه الناحية.

(١) تقريب التهذيب - ابن حجرالعسقلاني - ١: ١٣٧، معرفة الثقات ٢: ٣٧٧.
(٢) كتاب الضعفاء والمتروكين - النسائي - ٢٣٠.
(٣) انظر: تذكرة الحفاظ ١: ١٧٣، و ضعفاء العقيلي ٤: ٢٨.
(٤) انظر ميزان الاعتدال، ٣: ٤٦٩.

الروايات المستدل بها على نزول الآية في عموم المؤمنين

ويستدّل أصحاب هذه الدعوى بعدة روايات على أنّ الآية - محل الكلام - نزلت في عموم المؤمنين، نذكرها تباعًا:

الرواية الأولى: عن الطبري في تفسيره، قال: «حدّثنا محمّد بن الحسين، قال: حدّثنا أحمد بن المفضل، قال: حدّثنا أسباط، عن السدي، قال: ثمّ أخبرهم بمن يتولاهم، فقال: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ هؤلاء جميع المؤمنين، ولكنّ عليّ بن أبي طالب مرّ به سائل وهو راكع في المسجد، فأعطاه خاتمه»[1].

الملحوظات على الرواية:

أوّلًا: أنّ قول السدي: «ثمّ أخبرهم - يعني رسول الله ﷺ - بمن يتولاهم» يراد بها إخبار عن شخص واحد يتولى جماعة، أي يكون وليًّا عليهم، لا إخبار عن جماعة تتولى جماعة، كي تفيد المدّعي في دعواه هنا؛ إذ لو كان ذلك للزم أن يقول: ثمّ أخبرهم بمن يتولونهم (لا بمن يتولاهم)، ولا يستعمل المفرد في إرادة الجمع والعكس صحيح، فتنبّه لذلك.

ثانيًا: قد أشار السدي في ذيل الرواية إلى سبب النزول للآية الكريمة، حيث قال: (ولكنّ عليّ بن أبي طالب مرّ به سائل وهو راكع في المسجد فأعطاه خاتمه)، وهذا القول ينسجم تماماً مع ما قاله في

(١) جامع البيان، ١٠: ٤٢٥، و في شواهد التنزيل، ١: ٢٢١.

مقدمة الرواية في الإخبار عن شخص واحد يتولاهم: (ثم أخبرهم بمن يتولاهم) فتسقط دعوى أنّ المراد بها عموم المؤمنين بالمرة.

ثالثًا: أنّ مثل التعبير بقوله: «هؤلاء جميع المؤمنين» يلائم التفسير لا بيان سبب النزول، فلا يمكن الاعتماد عليها من هذه الناحية لما تقدّم بيانه من وظيفة الراوي في الشهادة لسبب النزول لا التفسير وإبداء الرأي.

الرواية الثانية: قال ابن كثير في تفسيره: «وقال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: من أسلم فقد تولى الله ورسوله والذين آمنوا، رواه ابن جرير»[1].

الملحوظات على الرواية:

أوّلًا: أنّ ابن عباس لا يخبر عن سبب النزول للآية الكريمة، وإنما هو بصدد تفسير قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ**﴾، بقرينة قوله: (يعني أنّه من أسلم تولى الله ورسوله).

ثانيًا: أنّها بصدد بيان من يجب عليه التولي لا من يكون هو المولى، فلا تكون معارضة للروايات الدالة على نزولها في أمير المؤمنين عليّ عليه السلام من كونه مولى المؤمنين بعد الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ثالثًا: أنّ المعني بـ(الذين آمنوا) في ذيل الرواية، هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقد ورد عن ابن عباس قوله: ما أنزل الله آية في القرآن، يقول فيها: يا أيها الذين آمنوا، إلّا كان عليٌّ شريفها وأميرها،

(١) تفسير ابن كثير، ٢: ٧٤.

ولقد عاتب الله أصحاب محمّد في غير آية من القرآن، وما ذكر عليًّا إلّا بخير»[١].

رابعًا: أنّ الذيل المذكور، (والذين آمنوا) لم يرد في رواية ابن جرير، كما هو الثابت في تفسيره[٢]، وإنّما أضافه ابن كثير من عنده، وهذا يكشف عن أمانته في النقل، ويرد عليه من التهافت في المعنى إذا أراد به وحدة المتولي والمولى، كما تقدّمت الإشارة إليه.

خامسًا: أنّ الرواية ضعيفة السند لأجل عبد الله بن صالح، وعليّ بن أبي طلحة الذي لم يدرك ابن عبّاس، مع أنّ الأكثرين قد ضعّفوه، قال الألباني: الضعف في ابن أبي طلحة نفسه؛ فقد تكلّم فيه بعض الأئمة؛ فقال أحمد: له أشياء منكرات، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث منكر، ووثقه العجلي وغيره، وقال الحافظ: صدوق يخطئ، أرسل عن ابن عباس، وجزم بضعفه الهيثمي[٣].

الرواية الثالثة: قال ابن كثير في تفسيره: «قال ابن أبي حاتم: حدّثنا الربيع بن سليمان المرادي، حدّثنا أيوب بن سويد، عن عتبة بن أبي حكيم في قوله: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾، قال: هم المؤمنون، وعليّ بن أبي طالب»[٤].

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ١: ١٩٦.

(٢) جامع البيان - ابن جرير الطبري- ١٠: ٤٢٥، قال: (حدّثني المثنى، قال، حدّثنا عبد الله بن صالح، قال: حدّثني معاوية بن صالح، عن عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عباس قوله:«إنّما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا»، يعني: أنه من أسلم تولى الله ورسوله).

(٣) السلسلة الضعيفة - للألباني - ٦: ١.

(٤) تفسير ابن كثير، ٢: ٧٤.

الملحوظات على الرواية:

أولًا: أنّ هذه الرواية من منقولات ابن كثير عن تفسير ابن أبي حاتم كما نصّ في نقله للرواية بقوله: (قال ابن أبي حاتم)، والواقع أنّ رواية ابن أبي حاتم في تفسيره تخلو من قوله (هم المؤمنون)، وهذا يكشف على أنّ المقطع المذكور إنّما هو من عنديات ابن كثير واضافته.. وهذا دليل ثانٍ - بعد الدليل السابق الذي قدّمناه - على أمانة ابن كثير وشدّة ورعه في نقل آثار السلف؟! وإليك نصّ الرواية من تفسير ابن أبي حاتم سندًا ومتنًا: «حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، ثنا أيوب بن سويد، عن عتبة بن أبي حكيم في قوله: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾، قال: علي بن أبي طالب»[1]، هذه هي الرواية التي وردت في تفسير ابن أبي حاتم الرازي، وبهذا المتن -أيضًا- رواها ابن جرير الطبري بطريق آخر، حيث قال: «حدّثنا إسماعيل بن إسرائيل الرملي، قال: ثنا أيوب بن سويد، قال: ثنا عتبة بن أبي حكيم في هذه الآية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾، قال: عليّ بن أبي طالب»[2].

فالتلاعب في الرواية من ابن كثير واضح للعيان، ولله عاقبة الأمور، قال تعالى: ﴿ **أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾[3]؟!، مع أنّ التهافت في المعنى واضح، لو

(١) تفسير ابن أبي حاتم الرازي ٤: ١١٦٢.
(٢) جامع البيان - ابن جرير الطبري ١٠: ٤٢٦.
(٣) (٣) سورة الملك: الآية ٢٢.

تمّ النقل الذي أراده ابن كثير بقوله:(قال هم المؤمنون وعليّ بن أبي طالب)؛ إذ يرد عليه اتحاد المتولي والمولى، وهو غير مراد قطعًا.

نعم لو كان هذا الكلام في مقام التفصيل للمتولي والمولى وأن المراد بالمتولي هم المؤمنون والمولى علي بن أبي طالب عليه السلام يرتفع التهافت في النقل المذكور، لكنه بعيد عن مراد ابن كثير كما هو واضح.

وبانتهاء هذه المناقشة مع هذه الرواية التي نقلها ابن كثير يمكن القول بأنّه لا توجد رواية واحدة تدعم دعوى المدّعين أنّ الآية المتقدمة -آية الولاية- كونها نزلت في غير عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فدونك الروايات - المتقدّمة - فارجع إليها وتأمل فيها جيدًا، وستنتهي إلى ما انتهينا إليه من اختصاص نزول الآية الكريمة بأمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وبهذا يثبت المطلوب، وكون المراد من قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ هو أنّ الولاية الكبرى التي يجب على المؤمنين الإذعان لها والتسليم لأمرها إنّما هي منحصرة في ثلاثة لا غير: الله، ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأمير المؤمنين علي عليه السلام.

ولعلّك هنا تسأل عن الدليل على الانحصار المذكور؟ فنقول: هذا ما يتكفّل ببيانه الفصل الثاني الآتي بمحاوره الخمسة فتابع وتأمل في ثنايا أبحاثه.

الفصل الثاني

وفيه محاور خمسة:

المحور الأول: بيان مؤدى لفظ ﴿إِنَّمَا﴾.

المحور الثاني: بيان المراد من لفظ ﴿وَلِيُّكُمُ﴾.

المحور الثالث: بيان قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾.

المحور الرابع: بيان قوله تعالى ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾.

المحور الخامس: بيان قوله تعالى ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾.

المحور الأول

بيان مؤدى لفظة ﴿إِنَّمَا﴾:

قبل تفصيل الكلام حول كلمة ﴿إِنَّمَا﴾ وبيان مؤداها، وأنها هل تفيد الحصر أو لا تفيده، لا بدّ من بيان مقدمة في إيضاح معنى الحصر، فنقول: الحصر في اللغة يعني: الحبس.. وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء وحصره فيه[١] وهذا يعني جعل أحد الشيئين خاصًّا بالآخر ووصفًا له قائمًا به[٢].

الحصر هو أسلوب في الكلام يعمد إلى جمع طرفي النفي والإثبات (السلب والإيجاب) في عبارة واحدة، فهو يتضمن معنى جملتين، ينتج منهما معنى أعمق.. والقرآن الكريم زاخر باستعمال هذا اللون من التعبير عندما يريد إثبات حكم ونفيه عمّا عداه[٣].

ولشدّة عناية البلاغيين بهذا الفن فقد وصفوه بأنّهُ: «دقيق المجرى لطيف المغزى كثير الفوائد... يستعمله الأديب ليأتي أسلوبه مصورًا قويًّا يوحي إلى القارئ بمعانٍ شتى... وفيه لون من الإيجاز هو البلاغة

(١) التعريفات، ٩٣.
(٢) دلالات التراكيب، ٢٣.
(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٥٣، فكرة النظم:١٨، المعاني في ضوء أساليب القرآن:٢٦٨، البلاغة العربية قراءة أخرى: ٢٦٠.

كلها، وذلك أنّ جملة القصر تقوم مقام جملتين»[١].

والحصر نوعان: حقيقي وإضافي.

أمّا الحصر الحقيقي فهو: أن يختص المحصور بالمحصور عليه بحسب الحقيقة والواقع نحو قوله تعالى ﴿**وَإِلَـهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ**﴾[٢] الدال على حصر الإلوهية بالله تعالى، بمعنى نفي كلّ فرد من الآلهة ثمّ حصر ذلك المعنى فيه تبارك وتعالى.

وأمّا الحصر الإضافي فالمراد به: أن يختصّ المحصور بالمحصور عليه لا حقيقة بل بالقياس إلى شيء آخر معين، وينقسم هذا الحصر إلى ثلاثة أقسام: قلب، إفراد، تعيين.

فحصر القلب يكون كما في المتقابلات من الصفات والموصوفات، وذلك إذا كان المخاطب يعتقد عكس ما يثبته المتكلم، وهذا كموقف المشركين من القرآن الكريم، كما سجّل ذلك القرآن لنا على ألسنتهم، قال تعالى: ﴿**إِنْ هَـذَا إِلَّا قَـوْلُ الْبَـشَرِ**﴾[٣]، وقوله ﴿**إِنْ هَـذَا إِلاَّ أَسَـاطِيرُ الأَوَّلِـينَ**﴾[٤]، وقوله تعالى ﴿**إِنْ هَـذَا إِلَّا اخْتِـلَاقٌ**﴾[٥]، ففيها دلالة على الحيرة والاضطراب، والكذب هو غير حق.

وحصر الإفراد يراد به اعتقاد المخاطب اشتراك الموصوف في صفتين

---

(١) من بلاغة النظم العربي ٢: ٨-٩.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٦٣.
(٣) (٢) سورة المدثر: الآية ٢٥.
(٤) (٣) سورة المؤمنون: الآية ٨٣.
(٥) (٤) سورة ص: الآية ٧.

أو قيام الصفة بموصوفين، فيكون أسلوب الحصر إفرادًا لأحدهما ونفيًا للآخر، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ**﴾[1]، فالصفة المنفية هي الإكراه والإجبار.

وأمّا حصر التعيين فهو يستعمل حين يكون عند المخاطب إيهام وتردد كقولنا: إنّما التحلّل من القيم داء الأمم، وذلك لمن يسوّي أو يتردد بين آثار التخلق بالقيم والتحلل منها.

طرق الحصر:

وأمّا طرق الحصر ووسائله فهي كثيرة، وأشهرها أربعة طرق وهي الأكثر ورودًا في القرآن الكريم، وهذه الطرق هي:

١ـ العطف: وأدواته «لا، بل، لكن» فإن كان العطف بـ (لا) كان المقصور عليه مقابلًا لما بعدها، وإن كان بـ (بل) أو (لكن) كان المقصور عليه ما بعدهما. فالمثال على قصر الموصوف على الصفة إفرادًا قولنا «زيد شاعر لا كاتب» وقلبًا: «زيد قائم لا قاعد».

٢ـ النفي والاستثناء: سواء كان النفي بـ (لا) أو (ما) أو غيرهما، ويسمى استثناءً مفرغًا كقوله تعالى: ﴿**إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ**﴾[2].. ووجه استفادة القصر من الاستثناء أنّ النفي لا يكون إلا في الصفات لا في الذوات[3].

٣ـ تقديم ما حقّه التأخير: وهنا يكون المقصور عليه هو المقدّم،

(١) سورة الغاشية: الآية ٢١ و ٢٢.
(٢) سورة يس: الآية ١٥.
(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١: ٢٢٨.

ومن ذلك قولك: شاعر هو[١].

٤ـ إنّما: وهي محلّ البحث، وهي تفيد القصر لكونها متضمنة معنى «ما» و «لا»[٢]، ويعلّل البعض الآخر إفادتها الحصر لتضمّنها معنى النفي والاستثناء[٣].

وقد صرّح الأسنوي في (الكوكب الدري) بأنّ (إنّما) تدّل على الحصر قطعًا، وقال: هذا هو مختار ابن عصفور وابن مالك ومختار المتأخرين[٤].

وعن ابن فارس في (الصاحبي) تحت عنوان (باب إنّما)، قال: سمعت علي بن إبراهيم القطان يقول: سمعت ثعلبًا يقول: سمعت سلمة يقول: سمعت الفرّاء يقول: إذا قلت: (إنّما قمت) فقد نفيت عن نفسك كلّ فعل إلّا القيام، وإذا قلت: (إنّما قام أنا) فإنّك نفيت القيام عن كلّ أحد وأثبته لنفسك... والذي قاله الفرّاء صحيح[٥].

هذا، وقد نصّ الخطيب القزويني في (الإيضاح): على أنّ دلالة (العطف) و(النفي والاستثناء) و(إنّما) على القصر من حيث الأصل، أي الوضع[٦].

وعن ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري):

وأمّا من قال يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله «لا ربا إلّا في النسيئة» لورود ذلك في بعض طرق الحديث المذكور،

(١) انظر: المصدر السابق ١: ٢٣٠.
(٢) دلائل الإعجاز٢٥٣.
(٣) مفتاح العلوم ١٣٠.
(٤) الكوكب الدري: ٣٧٤.
(٥) الصاحبي في فقه اللغة، باب (إنّما): ٣١، وانظر أيضًا: تفسير ابن فارس: ١٣٣، ١٣٤.
(٦) الإيضاح ١: ٢٣١.

فلا يفيد ذلك في رد إفادة الحصر بل يقويه، ويشعر بأنّ مفاد الصيغتين عندهم واحد، وإلّا لما استعملوا هذه موضع هذه. وأوضح من هذا حديث «إنّما الماء من الماء»، فإنّ الصحابة الذين ذهبوا إليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه، وإنّما عارضهم في الحكم من أدلة أخرى، كحديث «إذا التقى الختانان»[1].

وجاء عن ابن تيمية في (مجموع الفتاوى):

لفظة إنّما للحصر عند جماهير العلماء، وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب كما تعرف معاني حروف النفي والاستفهام والشرط وغير ذلك، لكنْ تنازع الناس هل دلالتها على الحصر بطريق المنطوق او المفهوم؟ على قولين، والجمهور على أنّه بطريق المنطوق[2].

وعن النووي: «قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة (إنّما) موضوعة للحصر تثبت المذكور وتنفي ما سواه»[3].

فهذه أقوال أئمّة اللغة والنحو والبلاغة والفقهاء عن دلالة (إنّما) على الحصر، ومع ذلك فقد أورد البعض إشكالًا بعدم الدلالة المذكورة، ونحن هنا سنستعرض الإشكال المذكور، ونجيب عليه في الوقت ذاته.

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني ١: ١٠.
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٨/ ٢٦٤.
(٣) شرح مسلم ١٣/ ٥٤، والشرح الكبير ٢: ٦٩٠.

دعوى عدم دلالة «إنّما» على الحصر وجوابها

حاول البعض أن يستدلّ بآيات من القرآن الكريم على أنّ لفظة «إنّما» لا تدلّ على الحصر، فقال: «لا نسلّم أن كلمة ﴿إِنَّمَا﴾ للحصر، والدليل عليه قوله ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاء أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾[١] ولا شكّ أن الحياة الدنيا لها أمثال أخرى سوى هذا المثل، وقال: ﴿إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾[٢] ولا شكّ أن اللعب واللهو قد يحصل في غيرها»[٣].

وهذا هو حاصل الإشكال المذكور.

وجوابه:

أوّلًا: أنّ الاستعمال هنا لا يدلّ على كونه حقيقيًّا، فالاستعمال أعمّ من الحقيقة والمجاز كما هو معلوم.

وثانيًا: أنّ الحصر في الآية إضافي، والمقصود منه زوال الدنيا وعدم ثباتها، أي أنّ الحياة الدنيا بالإضافة إلى أمر الثبات وعدم الثبات منحصرة في عدم الثبات، فمثلها في هذه الجهة مثل: ﴿كَمَاء أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالأَنْعَامُ حَتَّىَ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[٤].

هذا هو الجواب الحَلّي، وجواب النقضيّ أنّه وردت آيات أُخر

(١) يونس: ٢٤.
(٢) محمّد: ٣٦.
(٣) تفسير الرازي ١٢: ٣٠.
(٤) سورة يونس: الآية ٢٤.

يستفاد منها الحصر للآية المستدلّ بها نفسها في الإشكال، كقوله تعالى ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾[٢]، حيث لا شبهة في إفادة كلمة(ما) و «إلاّ» الحصر ولم ينكرها أحد في ما نعلم إلاّ أبو حنيفة، فما الجواب؟!

بل نقول: إنّ من أوضح الأدلة على دلالة كلمة (إنّما) على الحصر قوله تعالى: ﴿وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ﴾[٣]؛ إذ لو لم تكن دالة على الحصر لكانت بمنزلة: إن تولّوا فعليك البلاغ، وهو عليه البلاغ تولّوا أم لا. وإنّما رتّب على توليهم نفي غير البلاغ مما يتوهم نسبته له[٤].

فاتضح لنا -مما تقدّم- بأنّ دلالة كلمة (إنّما) على الحصر ثابتة، وبهذا اللحاظ فالآية الكريمة قد حصرت لفظ الولاية بالله سبحانه وتعالى ثمّ عطفت عليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ الذين آمنوا، بمعنى نفي كلّ فرد من الولاية ثمّ حصر ذلك المعنى في ثلاثة هم: الله تبارك وتعالى، ورسوله الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، والذين آمنوا، وبعد أن ثبت عندنا بالتواتر والاعتبار والإجماع بأنّ الصفة المذكورة للذين آمنوا وهي قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، قد وقعت بالفعل الخارجي من عليّ عليه السلام وحده لا سواه، فثبت أنّ المراد من (الذين آمنوا) في الآية الكريمة هو عليّ عليه السلام دون غيره، فتكون الولاية الكبرى التي يجب على المؤمنين اتباعها والتسليم لها منحصرة في ثلاثة، هم الله جلّ وعلا،

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٢.
(٢) سورة العنكبوت: الآية ٦٤.
(٣) سورة آل عمران: الآية ٢٠.
(٤) انظر: البحر المحيط - الزركشي - ٣: ٢٤٠.

والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، وأمير المؤمنين علي عليه السلام، وإذا ثبت هذا المعنى فهو ينفي إمامة كلّ شخص -عدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم- وتقدّمه على عليّ عليه السلام كما سيتضح ذلك عند اطلاعنا على المعنى المراد من الولاية في الآية الكريمة.

فان قلت: إنّ هذا الدليل كما يدلّ على نفي إمامة الثلاثة الذين تقدّموا على علي عليه السلام في الإمامة والخلافة ينفي كذلك إمامة الأئمّة من ولده الذين تعتقد الشيعة بإمامتهم، ولا يقال: إنّ الحصر هنا إضافي بالنسبة إلى من تقدّمه، لأنّا نقول إنّ حصر الولاية في الآية هو حصر حقيقي؛ لأنّ الصفات المذكورة هي في خصوص عليّ عليه السلام لا في غيره، وفي النتيجة كما يُبطل هذا الدليل إمامة من تقدّمه كذلك يُبطل إمامة من تأخر عنه من ولده من الأئمة الأحد عشر عليهم السلام، لعدم استجماع تلك الصفات في غيره عليه السلام.

فيقال في جوابه: إنّ الحصر في الآية لايضر بإمامة الأئمّة من ولده عليهم السلام، سواء كان حقيقيًّا أو إضافيًّا، أمّا كونه حقيقيًّا فلا يضر؛ لأنّ ولايتهم ثابتة بالطول وبالنيابة عن ولايته عليه السلام ومترتبة عليها في ذاتها، وتأتي بعدها في الزمن، وأنّ ترتب إمامتهم زمانًا بعد أبيهم ثابتة بأدلة أُخرى، ولفظ الجمع في قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾ لا يعارضه ما اختص به أمير المؤمنين عليّ عليه السلام؛ لأنّ ما اختص به عليه السلام وقع خارجًا في وقته، فحصر الولاية يكون مختصًّا بما وقع منه خارجًا لا بما دلّ عليه اللفظ، ثم إنّ سياق الآية مساق الإخبار لا التشريع، دلّ ذلك على إمامتهم وولايتهم بالاختصاص لا بالتخصيص، ولوجود روايات

عندنا مفادها أنّ الأئمّة عليهم السلام جميعهم إذا وصلوا مقام الإمامة تصدّقوا حال الركوع.

وأمّا كونه إضافيًّا فلا يضر: لاحتمال وقوع الترديد فيه بالإضافة إلى الثلاثة المتقدّمين عليه عليه السلام، فيصح حصر الولاية في زمن حياة الإمام عليه السلام فقط، كما يستحيل عدم وجود الولاية وتعددها على طول الزمان إلى يوم القيامة، لما هو مركوز في العقول من عدم خلو الأرض من إمام إلى يوم القيامة، والحصر في الصفات التي اختص بها أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ يصح في حياته أو الحال والآن، لوقوع لفظ ﴿**وَيُؤْتُونَ**﴾ فعلًا مضارعًا، ودلالته على الحال.

فالحصر إنّما يضر لو كانت الولاية بالعرَض وفي وقت حياة الولي وزمنها نفسه أو كانت على نحو الشركة أو المعارضة أو سابقة بالزمن كما يدّعيه أهل السنة لخلفائهم، وعليه سواء كان الحصر في الآية حصرًا حقيقيًّا أو إضافيًّا فهو ينفي إمامة الثلاثة -أبي بكر وعمر وعثمان- المتقدمين وهو المطلوب.

فإنْ قلت: لِمَ لا يكون الحصر في الآية الكريمة حصرًا إضافيًّا لولايته عليه السلام في وقت من الأوقات، فتصحّ إمامته وإمامة الذين سبقوه بالخلافة؟!

قلنا: هذا ينافي سياق الآية ومفادها، التي حصرت الولاية به عليه السلام إضافة إلى الله تعالى ورسوله الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ومن المسلّم أنّ حصر الولاية بالله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم هو حصر حقيقي لا إضافي، فيكون حصرها به عليه السلام كذلك.

المحور الثاني

بيان المراد من لفظ (وليّكم):

قال ابن فارس: ولي أصل صحيح يدلّ على قرب، من ذلك الولْي: القرب. يقال: تباعد بعد ولْيٍ، أي تباعد بعد قرب، وجلس مما يليني، أي يقاربني. والولي: المطر يجيء بعد الوسْمي، سُمِّي بذلك، لأنّه يلي الوسمي. ومن الباب المولى: المعتِق والمعتَق والصاحب والحليف وابن العم والناصر والجار، كل هؤلاء من الوَلي، وهو القرب، وكلّ من وَلي أمر آخر فهو وليه. وفلان أولى بكذا، أي أحرى به وأجدر. فأما قولهم في الشتم: أولى لك، قال الأصمعي: معناه: قاربه ما يهلكه، أي نزل به. والولاء: الموالون، يقال: هؤلاء ولاء فلان. والولاء أيضًا: ولاء المعتَق، وهو أن يكون ولاؤه لمعتقه، كأنه يكون أولى به في الإرث من غيره إذا لم يكن للمعتِق وارثُ نسب. ووالیت بين الشيئين: إذا عاديت بينهما وِلاءً. وأفعل هذا على الوِلاء، أي مرتّبًا[1].

وقال ابن منظور: في أسماء الله تعالى: الوليّ هو الناصر، وقيل المتولي لأمور العالم والخلائق القائم بها، ومن أسمائه عز وجل: الولي، وهو مالك الأشياء جميعها المتصرف فيها. قال ابن الأثير: وكأن الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل، وما لم يجتمع ذلك فيها لم ينطلق عليه

(١) معجم مقاييس اللغة – لابن فارس – ٦: ١٤١.

الوالي، ولي الشيء وولى عليه وِلاية ووَلاية. قال سيبويه: الوَلاية بالفتح المصدر، وبالكسر الاسم مثل الإمارة والنقابة. والولي: ولي اليتيم الذي يلي أمره، ويقوم بكفايته، وولي المرأة الذي يلي عقد النكاح عليها، والولي والمَولى واحد في كلام العرب، ومنه قول سيّدنا: من كنت مولاه فعلي مولاه، أي من كنت وليه. وقوله: من تولّاني فليتولَّ عليًّا، أي من نصرني فلينصره. وقوله: اللّهم والِ من والاه، أي أحبب من أحبه. وقول عمر لعليّ: أصبحت مولى كل مؤمن، أي وليه. ووالى بين الأمر موالاةً ووِلاءً: تابع. وتوالى الشيء: تتابع. وتتابع عليه شهران، أي تتابع، وولّى الشيء وتولّى: أدبر. وولّى عنه: أعرض[1].

وعن الفيومي: الوَلْي مثل فَلْس: القرب. وفي الفعل لغتان: أكثرهما وليه يليه بكسرتين، والثانية من باب وعد وهي قليلة الاستعمال. وجلست مما يليه، أي يقاربه. وقيل: الولي حصول الثاني بعد الأوّل من غير فصل. وولّيت الأمر إليه وِلاية: توليته، وولّيت البلد، وولّيت على الصبي والمرأة، فالفاعل والٍ، والجمع ولاة، والصبي والمرأة مَوليٌّ عليه، والأصل على المفعول. والوَلاية بالفتح والكسر: النصرة. واستولى عليه: غلب عليه وتمكّن منه. والمولَى: ابن العم، العصبة، الناصر، الحليف وهو الذي يقال له مولى الموالاة، والمولى: المعتِق وهو مولى النعمة، والعتيق وهم موالي بني هاشم أي عتقاؤهم. والولاء: النصرة، لكنّه خصّ في الشرع بولاء العتق. وولّيته تولية: جعلته واليًا. ووالاه موالاة ووِلاءً: تابعه. وتوالت الأخبار: تتابعت. والولي بمعنى الفاعل

(١) لسان العرب -لابن منظور- ١٥: ٤٠٦.

من وليه. عن أبي زيد: هنّ وليّات الله وعدوّات الله وأولياؤه وأعداؤه. وفلانةٌ أولى بكذا، أي أحق به، وهم الاولَون. وفلانة هي الوُليا وهنّ الوُلي مثل الفُضلى والفُضل. ولّيت عنه: أعرضت[1].

وجاء عن بعض المحققين: أنّ الأصل الواحد في المادة (أي مادة ولي): هو وقوع شيء وراء شيء مع رابطة بينهما. والوراء أعمُّ من القدّام والخلف. كما أن الشيئين أعمُّ من أن يكونا مختلفين وجودًا أو بلحاظ المحل والاعتبار. والرابطة أيضًا أعمُّ من أن تكون حسنةً أو سيئةً. وأما مفاهيم القُرب والحب والنصر والمتابعة: فمن آثار الأصل اختلاف الموارد[2].

وبلحاظ ما تقدّم يمكن أن يقال: إنّ معاني الولي في مثل «الصهر، الحليف، الصديق، الناصر ونحوها» التي شرحت لفظ الولي إنّما تصح في ما عدا الآية الكريمة -محلّ البحث- حيث لا ينسجم تفسير «الولي» فيها بالمعاني المذكورة؛ لأنّها حينئذٍ لا تعطي معنًى صحيحًا يمكن الركون إليه في ما لو فسّر لفظ «الوليّ» بإحداها. وكذا الأمر في آيات أُخرى من القرآن الكريم.

وعلى سبيل المثال إن فسّرنا المراد من (الولي) في الآية الكريمة بمعنى الصهر فلا محالة ينقلب معنى الآية إلى الحقيقة الآتية: «... إنّما صهركم الله ورسوله والذين يعطون الزكاة في حال الركوع»، وهذا واضح البطلان، وهكذا الحال في بقية المعاني مثل الحليف والصديق وابن العم والعصبة ونحو

(١) المصباح المنير -للفيومي- ١٠: ٤٥١.
(٢) التحقيق في كلمات القرآن- للعلامة المصطفوي- ١٣: ٢٢٥.

ذلك.. نعم يبقى هناك وجهٌ بأن تفسّر لفظة (ولي) في الآية الكريمة بواحدة من المعاني الثلاثة وهي: الصديق، والناصر، والأولى بالأمر، ولذا يكون من المناسب في التحقيق أن تدور رحى البحث حول هذه المعاني الثلاثة لا غير، وللوصول إلى التفسير الصحيح من المعاني الثلاثة الذي ينسجم مع تفسير لفظة الولي نقول:

تفسير الولي بمعنى الصديق:

وفيه: أنّ الآية لو فسرت بهذا المعنى فإنّها ستعطي خلاف المعهود لوجود أداة الحصر «إنّما» إذ يكون معنى الآية كما يأتي:«إنّما صديقكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يؤتون الزكاة وهم راكعون» أو تكون بهذا المعنى: «ليس لنا من صديق إلّا الله ورسوله والذين يعطون الزكاة وهم راكعون»، وهذا خلاف المعهود؛ فالصداقة لا تنحصر بالثلاثة المذكورين فقط، بل لم يعهد أن تطلق على العلاقة بين الله ورسوله ﷺ والذين يؤتون الزكاة وهم راكعون أنّها علاقة صداقة؟!

وأيضًا: أنّ علاقة الأخوّة هي أسمى من علاقة الصداقة وقد وسم المولى سبحانه المؤمنين بالأخوة، فقال عزّ من قائل: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾[1]، ولذا لا يكون من المناسب أن نقصر الصداقة وطلب العون على مُعطي الزكاة وهو في حال الركوع في الصلاة وحده بينما نجد القرآن قد عدّة جميع المؤمنين إخوة!

(١) سورة الحجرات: الآية ١٠.

تفسير الولي بمعنى الناصر:

وأمّا لو فسّرنا لفظة «الولي» بالناصر، فإنّ المعنى حينئذٍ يكون كما يأتي: «إنّما ناصركم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يؤتون الزكاة حال ركوعهم في الصلاة» والحال أنّ النصرة -كما هو واضح- لا وجه لاختصاصها بفريق دون آخر ولا بأُناس دون آخرين، وأوضح شاهد على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ**﴾[1].

وبلحاظ ما تقدّم تبيّن لنا: أنّ تفسير «الولي» في الآية -محلّ البحث- بالصديق أو الناصر، يناهض جملة من آيات القرآن الكريم بل يخالف المعهود كما تقدّم بيانه، ولو سلّم فلا وجه لحصر الصداقة والنصرة بالثلاثة المذكورين، فإنّ الناصر والصديق، معناهما عام، ولايمكن حصرهما في أفراد أو جهات معيّنة دون غيرها، مع وجود غيرهم من أهل النصرة والصداقة، فلا وجه للاختصاص المذكور؛ لذا لا يمكن الركون إلى هذين المعنيين في تفسير الآية.

تفسير الولي بمعنى الأولى بالتصرف:

وهنا إذا أردنا أن نفسر لفظة (ولي) الواردة في الآية الكريمة بمعنى (الأولى بالتصرف) فعلينا أن نلحظ أن جعل هذا المعنى عامًّا بمعنى أن يكون كلّ أحد له الأمر والنهي على العباد، فهذا واضح البطلان من ناحيتين:

الأولى: واقعية خارجية؛ لما فيها من اختلال النظام، فإنّ نظام

(١) سورة الأنفال: الآية ٧٢.

الدنيا قائم على الرئاسة والمرؤوسين كما يرشد إليه قوله تعالى: ﴿**رَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا**﴾[1].

والثانية: لـ محل (إنّما) الدالة على الحصر كما تقدّم بيانه، بمعنى أن الولاية التي عُني بها (الأَولى بالتصرف) ينبغي أن تكون محصورة بثلاثة لا غير: الله ورسوله ﷺ ومن كانت صفته أنّه أدّى الصلاة وآتى الزكاة وهو في حال الركوع.

فان قلت: لا نسلّم أنّ المراد بالولي المتوّلي للأمور والمستحق للتصرف فيها تصرفًا عامًّا، بل لا بد أن يكون المراد الناصر، لأنّ كلمة «إِنَّمَا» المفيدة للحصر تقتضي ذلك المعنى، لأنّ الحصر يكون في ما يحتمل اعتقاد الشركة والتردد والنزاع، ولم يكن وقت نزول هذه الآية تردد ونزاع في الإمامة وولاية التصرف، بل كان بالنصرة والمحبة.

نقول: إنّ وقوع التنازع في الإمامة وولاية التصرف قبل نزول الآية أو عدم وقوعه قبل نزولها مما يثبته النقل الصحيح، فدليل النقل الصحيح على وقوع التنازع قبل نزول الآية هو ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: لأعطين هذه الراية رجلًا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه. قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، فتساورت لها رجاء أن أدعى لها. قال: فدعا رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب عليه السلام فأعطاه إياها»[2].

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٣٢.

(٢) صحيح مسلم ٧: ١٢١، باب من فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، السنن الكبرى - للنسائي - ٥: ١١١، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، ٥٧، رياض الصالحين - النووي - ١٠٨.

فالقول بعدم وقوع التنازع قبل النزول فمجرد دعوى لا دليل عليها.

وإن قلت: إنّ السياق -الذي وردت فيه آية الولاية- دال على إرادة المحب أو الناصر أو الصديق أو نحو ذلك من لفظة (ولي)؛ لأنّها جاءت في إطار النهي عن اتخاذ الكفار أولياء، ويشهد لذلك ما قبلها وما بعدها من الآيات.

قلنا: إنّ الآية - بعد التدبّر فيها - تجدها مفصولة عمّا قبلها من الآيات الناهية عن اتخاذ الكفّار أولياء، بل هي مرشحة عن الآية التي قبلها بلا فصل، وهي قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلاَ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآئِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[1]، فإنّ هذه الآية مختصة بأمير المؤمنين عليه السلام، ومنذرة ببأسه وبأس أصحابه، كما ذكره الثعلبي في تفسيره (كشف البيان)، وتواتر نقله عند الشيعة، مما يكون من المجمع عليه بين الفريقين، وهو ما يشهد له ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم خيبر: لأعطين هذه الراية رجلًا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه. قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلّا يومئذٍ، فتساورتُ لها رجاءَ أن ادعى لها. قال: فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ بن أبي طالب عليه السلام فأعطاه اياها»[2]،

(١) سورة المائدة: الآية ٥٤.

(٢) صحيح مسلم ٧: ١٢١، باب من فضائل علّي بن أبي طالب عليه السلام، السنن الكبرى - للنسائي - ٥: ١١١، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، ٥٧، رياض الصالحين - النووي - ١٠٨.

الدال على أنّ مَن هذه صفته ينبغي أن يكون هو الأمير دون غيره.

لذا تكون آية الولاية -الواردة بعد هذه الآية- مفصّلة لما أُشير إليه هنا من التوّلي لصاحب هذا البأس وأنه قطب الرحى لعزة المؤمنين.

❁❁❁

المحور الثالث

بيان قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا﴾:

إنّ المراد من «الذين آمنوا» في آية الولاية هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهذا ثابت بالتواتر والاعتبار والإجماع المشار إليه سابقًا، فليرجع إليه هناك.

وقد يشكل هنا بإشكال مفاده: أنّ عليًّا عليه السلام هو فرد، ولفظة (الذين آمنوا) جمع، فكيف ساغ التعبير عن المفرد بلفظ يدل على الجمع؟!

والجواب: أنّ هذا الاستعمال -أي استعمال الجمع وإرادة المفرد- سائغٌ شائعٌ في كلام العرب والقرآن الكريم، وله نكات بلاغية.. ومن شواهد استعماله في القرآن الكريم نذكر الموارد الآتية:

١- في سورة البقرة الآية (١١٨): ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ**﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق سعيد أو عكرمة عن ابن عباس قال: «قال رافع بن حريملة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن كنت رسولًا من الله كما تقول فقل لله فليكلمنا حتى

نسمع كلامه، فأنزل الله في ذلك ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ الآية»[١].

٢ـ في سورة البقرة الآية (١٨٤): ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج ابن سعد في طبقاته عن مجاهد قال: «هذه الآية نزلت في مولاي قيس بن السائب ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ فأفطر وأطعم لكلّ يوم مسكينًا»[٢].

٣ـ في سورة البقرة الآية (٢٢١): ﴿وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلاَ تُنكِحُواْ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُواْ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُوْلَـئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم والواحدي عن مقاتل قال: «نزلت هذه الآية في ابن أبي مثرد الغنوي، استأذن النبي ﷺ في عَناقٍ أن يتزوجها، وهي مشركة، وكانت ذا حظ وجمال، فنزلت... الآية»[٣].

٤ـ في سورة آل عمران الآية (١٨١): ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ

(١) لباب النقول في أسباب النزول - للسيوطي -، ٢٧.
(٢) المصدر السابق، ٣٦.
(٣) المصدر السابق، ٤٨.

قَالُواْ إِنَّ اللهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاء سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج ابن إسحاق، وابن أبي حاتم، عن ابن عباس، قال: «دخل أبو بكر بيت المدراس فوجد يهودًا قد اجتمعوا إلى رجل منهم يقال له فنحاص، فقال له: والله يا أبا بكر ما بنا إلى الله من فقر، وأنه إلينا فقير، ولو كان غنيًّا عنا ما استقرض منا كما يزعم صاحبكم، فغضب أبو بكر، فضرب وجهه. فذهب فنحاص إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا محمد انظر ما صنع صاحبك بي، فقال: يا أبا بكر ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رسول الله قال قولًا عظيمًا يزعم أنّ الله فقير وأنّهم عنه أغنياء، فجحد فنحاص، فأنزل الله: **﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾**»[1].

٥ـ في سورة النساء الآية (١٩): **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهًا وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾**.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم بسند حسن عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، قال: «لما توفي أبو قيس بن الأسلت أراد ابنه أن يتزوج امرأته وكان لهم ذلك في الجاهلية فأنزل الله **﴿لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهًا﴾**»[2].

---

(١) المصدر السابق، ٧٣.

(٢) المصدر السابق، ٧٩.

٦ـ في سورة النساء الآية (١٧٦): ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُواْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاء فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: روى النسائي من طريق أبي الزبير عن جابر قال: «اشتكيت فدخل عليّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت: يا رسول الله أُوصي لأخواتي بالثلث قال: أحسن، قلت بالشطر، قال: أحسن ثمّ خرج ثمّ دخل عليّ، قال: لا أراك تموت في وجعك هذا، إنّ الله أنزل وبيّن ما لأخواتك، وهو الثلثان. فكان جابر يقول: نزلت هذه الآية فيّ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ﴾»[1].

٧ـ في سورة الأنفال الآية (٢٧): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: روى سعيد بن منصور وغيره[2] عن عبد الله بن قتادة، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿لاَ تَخُونُواْ اللهَ وَالرَّسُولَ﴾ في أبي لبابة بن عبد المنذر، سأله بنو قريظة يوم قريظة ما هذا الأمر؟ فأشار إلى حلقه: إنّه الذبح، فنزلت، قال أبو لبابة: ما زالت قدماي حتى علمت أني خنت الله ورسوله»[3].

---

(١) المصدر السابق، ١٠٥.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره ١٣: ٤٨١.

(٣) لباب النقول، ١٣٥.

٨ـ في سورة التوبة الآية (٦١):﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِالله وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُواْ مِنكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس، قال: كان نبتل بن الحارث يأتي رسول الله ﷺ فيجلس إليه، فيسمع منه، وينقل حديثه إلى المنافقين، فأنزل الله ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ الآية»[1].

٩ـ في سورة التوبة الآية (٧٤): ﴿يَحْلِفُونَ بِالله مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْ وَمَا نَقَمُواْ إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ الله وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِهِ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ وَإِن يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبْهُمُ الله عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الأَرْضِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس، قال: «كان الجلاس بن سويد بن الصامت ممن تخلّف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وقال: لئن كان هذا الرجل صادقًا لنحن شر من الحمير، فرفع عمير بن سعد ذلك إلى رسول الله ﷺ، فحلف بالله ما قلت، فأنزل الله: ﴿يَحْلِفُونَ بِالله مَا قَالُواْ﴾ الآية، فزعموا: أنّه تاب وحسنت توبته»[2].

١٠ـ في سورة النحل الآية (٤٢):﴿الَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَى رَبِّهِمْ

(١) المصدر السابق، ١٤٩ – ١٥٠.
(٢) المصدر السابق، ١٥١.

يَتَوَكَّلُونَ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج ابن جرير عن داود بن أبي هند، قال: «نزلت: ﴿**وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ**﴾ في أبي جندل بن سهيل»[١].

١١ـ في سورة البقرة الآية (١٩٩): ﴿**ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُواْ اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾.

«قيل إبراهيم وحده، وقيل آدم وحده، والعرب تخاطب الرجل العظيم الذي له أتباع مخاطبة الجمع، وكذلك من له صفات كثيرة كقولهم:

فأنتَ الناسُ إذ فيكَ الذي قد حواهُ الناسَ من وصفٍ جميل»[٢].

١٢ـ في سورة الحج الآية (٣): ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ**﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «أخرج ابن أبي حاتم عن أبي مالك في قوله::﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللهِ**﴾ قال: نزلت في النضر بن الحارث»[٣].

١٣ـ في سورة النور الآية (٦): ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ**

(١) المصدر السابق، ١٧٠.
(٢) تفسير البحر المحيط ٢: ١٠٨ - ١٠٩.
(٣) لباب النقول، ١٨٩.

الصَّادِقِينَ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: أخرج البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس: «إنّ هلال بن أُمية قذف امرأته عند النبي ﷺ، بشريك ابن سحماء، فقال له النبي ﷺ: البيّنة او حدٌّ في ظهرك، فقال: يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلًا ينطلق يلتمس البيّنة؟ فجعل النبي ﷺ يقول: البيّنة أو حدٌّ في ظهرك. فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق ولينزلَنّ الله ما يبرئ ظهري من الحدّ، فنزل جبريل، فأنزل الله عليه﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ**﴾ فقرأ حتى بلغ...»[1].

١٤ـ في سورة النور الآية (٣٣): ﴿**وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ**﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «أخرج مسلم [2] من طريق أبي سفيان عن جابر بن عبد الله، قال: كان عبد الله بن أُبيّ يقول لجارية له: اذهبي فابغينا شيئًا، فأنزل الله:﴿**وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ**﴾ الآية»[3].

١٥ـ في سورة لقمان الآية (٦):﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾.

---

(١) المصدر السابق، ١٩٥.

(٢) رواه مسلم في صحيحه، ٨: ٢٤٤، كتاب التفسير، باب في قوله تعالى:﴿**وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ**﴾ الآية.

(٣) لباب النقول، ٢٠٢.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «أخرج ابن جرير[١] من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاء﴾ قال: نزلت في رجل من قريش اشترى جارية مغنية»[٢].

١٦ـ في سورة الأحزاب الآية (١٢): ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «أخرج جويبر عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في معتب بن قشير الأنصاري، وهو صاحب هذه المقالة»[٣].

١٧ـ في سورة الأحزاب الآية (٥٣): ﴿...وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ وَلَا أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ عِندَ اللهِ عَظِيمًا﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «أخرج ابن أبي حاتم عن ابن زيد، قال: بلغ النبي ﷺ، أنّ رجلًا يقول: لو قد توفي النبي ﷺ تزوجت فلانة من بعده، فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللهِ﴾ الآية»[٤].

١٨ـ في سورة فاطر الآية (٢٩): ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ﴾.

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره ٢٠: ١٣٠.
(٢) لباب النقول، ٢١٤.
(٣) المصدر السابق، ٢١٩.
(٤) لباب النقول، ٢٢٦.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «أخرج عبد الغني بن سعيد الثقفي في تفسيره عن ابن عباس أنّ حصين بن الحارث بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي نزلت فيه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾»[١].

١٩ـ في سورة يس الآية (٨): ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «وأخرج ابن جرير عن عكرمة قال: قال أبو جهل: لئن رأيت محمّدًا لأفعلن ولأفعلنّ فأنزل الله ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا﴾ إلى قوله ﴿يُبْصِرُونَ﴾ فكانوا يقولون: هذا محمّد، فيقول: أين هو؟ أين هو؟ ولا يبصره»[٢].

٢٠ـ في سورة غافر الآية (٤): ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «أخرج ابن أبي حاتم عن السدي عن أبي مالك في قوله: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قال: نزلت في الحارث بن قيس السهمي»[٣].

٢١ـ في سورة الحجرات الآية (٤): ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «وأخرج أحمد بسند صحيح

(١) المصدر السابق، ٢٢٩.
(٢) المصدر السابق، ٢٣٠.
(٣) المصدر السابق، ٢٣٦.

عن الأقرع بن حابس أنّه نادى رسول الله ﷺ من وراء الحجرات فلم يجبه، فقال: يا محمّد إن حمدي لزين وإن ذمي لشين، فقال: ذلكم الله»[١].

٢٢ـ في سورة المجادلة الآية (١٤): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

قال السيوطي في سبب نزول الآية: «وأخرج ابن أبي حاتم عن السدي في قوله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا﴾ الآية، قال: بلغنا أنّها نزلت في عبد الله بن نبتل»[٢].

ففي جميع هذه الآيات، ورد الخطاب بصيغة الجمع، ولكن بعد رجوعنا إلى أسباب نزولها، نجد أنّ المصداق الخارجي لكلّ آية من الآيات المذكورة هو شخص واحد فقط.

فتحصّل لنا من الاستعراض المتقدّم للآيات الكريمة «أنّه لا خلاف بين أهل اللسان العرب ولا بين المسلمين في استعمال صيغ الجمع وإرادة المفرد، وأنّ هذا الاستعمال إنّما يكون لنكاتٍ بلاغية، أحدها إرادة التعظيم فقط، فلا يكون حينئذٍ في صيغة الجمع تعدد أصلًا؛ لأنّ صيغة الجمع التي يراد بها التعظيم، يراد بها واحد، وإلّا انتفى الوجه من الاستعمال المذكور»[٣]، والعرب تخاطب الرجل العظيم الذي له أتباع

(١) المصدر السابق، ٢٤٩.
(٢) المصدر السابق، ٢٦٣.
(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن - للشنقيطي - ٥٠: ٦٩.

مخاطبة الجمع، وكذلك من له صفات كثيرة كقولهم:

فأنتَ الناسُ إذ فيكَ الذي قد حواهُ الناسَ من وصفٍ جميل[١].

ومن النكات البلاغية لهذا الاستعمال هو الترغيب، أي ترغيب الآخرين في الاقتداء بصاحب هذا المعبّر عنه بلفظ الجمع أو بفعله.. وبلحاظ ذلك يمكننا أن نفهم هذا الاستعمال للجمع في قوله تعالى: ﴿**الذين آمنوا**﴾، والمقصود به فرد واحد هو عليّ عليه السلام، وذلك ليرغب الناس في مثل فعله لينالوا مثل ثوابه، وكذلك لينبّه على أن سجية المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البرّ والإحسان وتفقّد الفقراء، حتى إن لزمهم أمرٌ لايقبل التأخير وهم في الصلاة، لم يؤخّروه إلى الفراغ منها[٢]، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى يوجد في هذا التعبير جنبة تعظيم لأمير المؤمنين عليه السلام حيث إنّه يشير إلى أنّه عليه السلام بمنزلة جميع المؤمنين المصلين المزكين؛ وليس ذاك إلّا لأنّه عليه السلام أميرهم وعميدهم، وأنّه الإيمان كله، كما يشير إلى ذلك النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله يوم الخندق حين برز عليه السلام لقتالِ عمرو بن ود العامري: (برز الإيمانُ كلّه إلى الشرك كلهِ)[٣].

❁❁❁

(١) انظر: تفسير البحر المحيط ٢: ١٠٨، ١٠٩.
(٢) انظر: الكشاف ٢: ٣٨.
(٣) شرح نهج البلاغة - للمعتزلي - ١٩: ١٦.

المحور الرابع

بيان قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾:

من المعلوم أنّ لفظة الزكاة هي لفظة عربية معروفة قبل ورود الشرع، وأنّها كانت مستعملة في أشعارالعرب[١].

وهي لغة: مصدر «زكا الشيء» إذا نما وزاد، وزكا فلان إذا صلح، فالزكاة هي: البركة والنماء والطهارة والصلاح[٢].

قال الماوردي: الزكاة في اللغة هي النماء والزيادة، يقال: زكا المال إذا نما وزاد، وزكا الزرع إذا زاد ريعه، ويقال: رجل زاكٍ، إذا كان كثير الخير والمعروف، قال الله تعالى: ﴿**أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ**﴾[٣]، أي نامية كثيرة الخير، وقال الشاعر:

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة وللسبع أزكى من ثلاث وأكثر

وقال الراجز المنقري:

---

(١) المجموع شرح المهذب - النووي -٥: ٣٢٥.
(٢) المعجم الوسيط: ٣٩٨.
(٣) الكهف:٧٤.

فلا زكا عديده ولا خسا كما شرار البقل أطراف السّفا[١].

والزكاة الشرعية في لغة القرآن والسنّة تسمى «صدقة»، حتّى قال الماوردي: «الصدقة زكاة، والزكاة صدقة، يفترق الاسم، ويتفق المسمى»[٢]. وبهذا اللحاظ نفهم أنّ إيتاء الزكاة من قبل أمير المؤمنين عليه السلام حال ركوعه إنّما هو كان صدقةً تصدّق بها لصدق اسم الزكاة على الصدقة، ولا يفرق في ذلك بين كونها صدقة واجبة أو مستحبة، لأنّ اسم الزكاة يشملها.

وقد تقول: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام إنّما تصدّق بخاتم، وهذا التصدّق لا يسمى زكاة؟

وفي الجواب نقول: لقد استدلّ علماء أهل السنّة على استحباب إعطاء سائل المسجد بنفس الحادثة المذكورة في سبب النزول، وإليك أقوالهم:

عن الشنقيطي في (شرح زاد المستقنع) قال: «ورخَّص بعض العلماء في سؤال السائل في المسجد، وفيه حديث علي المشهور أنّه أعطى سائلًا يسأل في المسجد وهو راكع، فأنزل الله الآية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾[٣]، فأُثنِي عليه مع أنّه أعطاه في المسجد»[٤].

وجاء عن ابن عابدين في (حاشية رد المحتار): «فرع: يكره إعطاء

(١) الحاوي الكبير - الماوردي -٣: ١٣٥.
(٢) الأحكام السلطانية - الماوردي -١: ٢٠٢.
(٣) المائدة:٥٥.
(٤) شرح زاد المستقنع - للشنقيطي -٧٢: ٨.

سائل المسجد إلّا إذا لم يتخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار ومتن مواهب الرحمن، لأنّ عليًّا تصدّق بخاتمه في الصلاة فمدحه الله بقوله: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾»[1].

وقال المفتي عطية صقر في (فتاوى الأزهر) في جوابه على سؤال وجّه إليه: « ما حكم الدين في من يدخل المسجد فى يوم الجمعة أو فى المناسبات، ويطلب من الناس معونة متظاهرًا بالمرض أو الحاجة، هل يجوز له ذلك، وهل يجوز أن نتصدّق عليه؟ الجواب:... ومن الأدلة حديث آخر رواه الطبراني فى الأوسط عن عمّار بن ياسر، قال: وقف على عليّ بن أبى طالب سائل وهو راكع فى تطوع، فنزع خاتمه فأعطاه السائل، فنزلت ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ وذكر السيوطى طرقًا أخرى لنزول هذه الآية، وفيها تصدّق عليّ وهو راكع»[2].

وجاء عن أبي بكر الرازي في (أحكام القرآن): «﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ يدلّ على أنّ صدقة التطوع تسمى زكاة؛ لأنّ عليًّا تصدّق بخاتمه تطوعًا، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾، انتظم صدقة الفرض والنفل فصار اسم الزكاة يتناول الفرض والنفل كاسم الصدقة وكاسم الصلاة ينتظم الأمرين»[3].

---

(١) حاشية ردّ المحتار - لابن عابدين - ١: ٧١١.

(٢) فتاوى الأزهر، ٩: ١٤٥.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢: ٥٥٨، وانظر تفسير القرطبي ٦: ٢٢٢، وأحكام القرآن - للكيا الهراسي - ٢: ٢٠٥.

وبلحاظ هذه الأقوال يمكن القول: إنّ إطلاق لفظ الزكاة على التصدق بالخاتم لا إشكال فيه ولا شبهة تعتريه، لأنّ لفظ الزكاة قد ثبت أنّه موضوع للفرض والنفل، كما هو الحال في لفظي (الصلاة) و(الصيام) المستعملين حالتي الفرض والنفل معًا.

أقول: وبعد ذكرنا لأقوال العلماء بجواز التصدّق في أثناء الصلاة، وخاصة إذا كان بفعل ليس ماحيًا لماهيّة الصلاة لا نجد أنفسنا بحاجة للخوض في الرد على إشكال من يقول أنّ هذه النسبة - أي التصدّق في أثناء الصلاة - لا يصح أن تنسب لعلي عليه السلام لأنّها فعل مبطل للصلاة فإننا نورد هنا جملة من الأحاديث الصحيحة المستدلّ بها عند علماء أهل السنّة بجواز ثلاث حركات بل أكثر في الصلاة:

١ـ حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحمله أُمامة بنت أبي العاص:

عن البخاري في صحيحه، قال: «حدّثنا أبو الوليد، حدّثنا الليث، حدّثنا سعيد المقبري، حدّثنا عمرو بن سليم، حدّثنا أبو قتادة، قال: خرج علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأُمامة بنت أبي العاص على عاتقه فصلّى فإذا ركع وضع وإذا رفع رفعها»[1].

٢ـ حديث فتح الباب لعائشة:

وعن أحمد بن حنبل في مسنده: «حدّثنا عبد الله حدّثني أبي أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، قال حدّثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، حدّثنا برد عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت:

(١) صحيح البخاري ٧: ٧٤.

استفتحت الباب ورسول الله ﷺ قائم يصلي فمشى في القبلة إما عن يمينه وإما عن يساره حتى فتح لي ثمّ رجع إلى مصلاه»[١] وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

٣ـ حديث قتل الأسودين:

وعن الحاكم النيسابوري في مستدركه، قال: «أخبرنا أبو بكر أحمد بن إسحاق وعلي بن حمشاد، قالا: ثنا بشر بن موسى ثنا الحميدي ثنا سفيان عن معمر، وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدّثني أبي، ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى، ثنا معمر عن يحيى بن أبي كثير، عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة: [أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الأسودين في الصلاة الحيّة والعقرب]، قال الحاكم: هذا حديث صحيح و لم يخرجاه وضمضم بن جوس من ثقات أهل اليمامة سمع من جماعة من الصحابة، وروى عنه يحيى بن أبي كثير وقد وثقه أحمد بن حنبل»[٢] ووافقه الذهبي في التلخيص على صحة الحديث.

٤ـ حديث دفع المار بين يدي المصلي:

وجاء في مسند أحمد بن حنبل: «حدّثنا عبد الله، حدّثني أبي، ثنا إسماعيل بن أبي فديك، ثنا الضحاك بن عثمان، عن صدقة بن يسار،

---

(١) مسند أحمد بن حنبل -٦: ٢٣٤، ح٢٦٠١٤.

(٢) المستدرك على الصحيحين،١: ٣٨٦، ح٩٣٩، بتعليق الذهبي في التلخيص، مسند أحمد بن حنبل، ٢: ٢٣٣، ح٧١٧٨، وعلق عليه شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير ضمضم فمن رجال أصحاب السنن.

عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: [إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه فإن أبى فليقاتله فإن معه القرين]»[١] وعلّق عليه شعيب الأرنؤوط قال: صحيح وهذا إسناد حسن رجاله رجال الصحيح.

وقال ابن ماجة في سننه: «حدثنا هارون بن عبد الله الحمال والحسن بن داود المنكدري، قالا: حدثنا ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر: [أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه. فإن أبى فليقاتله. فإن معه القرين]»[٢] قال الألباني: صحيح.

٥ـ حديث صلاة النبي ﷺ على المنبر:

وجاء عن الألباني في (تلخيص صفة صلاة النبي): «وتجوز صلاة الإمام على مكان مرتفع لتعليم الناس يقوم عليه، فيكبر، ويقرأ، ويركع وهو عليه ثم ينزل القهقرى حتى يتمّكن من السجود على الأرض في أصل المنبر ثم يعود إليه. فيصنع في الركعة الأخرى كما صنع في الأولى»[٣]

ولعلّ المستند لهذا الحكم من الألباني هو لما رواه في (مختصر إرواء الغليل) من صلاته ﷺ على المنبر ونزوله القهقرى حيث سجد في

(١) مسند أحمد بن حنبل، ٢: ٨٦،ح٥٥٨٥.
(٢) سنن ابن ماجة، ١: ٣٠٧، ح٩٥٥، وانظر صحيح البخاري ٤: ٩٢، وصحيح مسلم ٢: ٥٧.
(٣) تلخيص صفة الصلاة – محمد ناصر الدين الألباني –، ص٤.

أصل المنبر ثمّ عاد، وصرّح بأنّ هذا الحديث متفق عليه[١].

٦ـ حديث التقدّم والتأخر في صلاة الكسوف:

وجاء في صحيح البخاري من حديث عبد الله بن عباس، قال: خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، قالوا: يا رسول الله رأيناك تناولت شيئًا في مقامك ثم رأيناك تكعكعت، قال: إنّي رأيت الجنة، فتناولت منها عنقودًا، ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا[٢].

وهذا الحديث فيه إشارة إلى التأخر ثمّ الرجوع، فلما تأخر رسول ﷺ تأخر الناس، ولما تقدّم تقدّم الناس، وكان تأخره وتقدّمه من أجل أنه عرضت عليه النار فتأخر، ولما ذهب عرضها تقدّم، فتأخر الناس لتأخره، وتقدّموا لتقدّمه، كما يذكر ذلك عبد الرزاق في مصنفه[٣].

قال الألباني في (إرواء الغليل): «حديث» أنه ﷺ تقدّم وتأخر في صلاة الكسوف، صحيح أخرجه مسلم وأبو عوانة في صحيحيهما من حديث جابر[٤].

وقد استفاد علماء أهل السنّة من هذه الأحاديث الصحيحة جملة من الأحكام، نشير إلى بعضها:

١ـ قال ابن قدامة المقدسي في (الكافي في فقه ابن حنبل): «المشي والحك والتروح. فإن كثر متواليًا أبطل الصلاة إجماعًا، وإن قلّ لم

(١) مختصر إرواء الغليل – محمد ناصر الدين الألباني –: ١٠٩، حديث ٥٤٥، قال: صحيح.
(٢) صحيح البخاري ١: ١٨٣، تكعكعت: أي تأخرت إلى الخلف.
(٣) المصنّف – عبد الرزاق الصنعاني – ٣: ١٠٠.
(٤) إرواء الغليل – الألباني – ٢: ١٠٩.

يبطلها لما روى أبو قتادة أنّ النبي ﷺ صلى وهو حامل أُمامة بنت أبي العاص بن الربيع إذا قام حملها، وإذا سجد وضعها. متفق عليه، وروي عنه أنه فتح الباب لعائشة وهو في الصلاة ولا فرق بين العمد والسهو فيه؛ لأنه من غير جنس الصلاة [١]». انتهى.

٢ـ وعن العثيمين في (الشرح الممتع على زاد المستقنع): «قَدَّرَ بعض العلماء الحركة الكثيرة بثلاث حركات، ولكن هذا التقدير ليس بصحيح؛ لأنّ الرسول ﷺ فَتَحَ البابَ لعائشة، وكان البابُ في القِبْلة، فتقدَّم ورَجَعَ. وفي صلاة الكسوف تقدَّم ورَجَعَ وتأخَّر، وحين صُنع له المِنبرُ؛ صار يصلِّي عليه، فيصعد عند القيام والرُّكوع، وينزل للأرض عند السجود، وعن أبي قتادة، أنّ رسول الله ﷺ كان يُصلِّي وهو حامل أُمَامَة بنتَ زينبَ بنت رسول الله ﷺ، فإذا قام حملها، وإذا سَجَدَ وضعها، وكلُّ هذه أفعال أكثر من ثلاث حركات [٢]». انتهى.

٣ـ وعن ابن عبد الوهاب «لا بأس بالإشارة بالعين واليد، لحديث جابر وغيره. ولا بأس بقتل الحية والعقرب، لأنه ﷺ أمر بقتلهما في الصلاة... ولا بأس بالعمل اليسير للحاجة، لحديث فتح الباب لعائشة، وإذا بدره البصاق بصق في ثوبه وحك بعضه ببعض، وإن كان في غير المسجد فإن أحب فعل ذلك، وإن أحب بصق عن يساره أو تحت قدمه[٣]». انتهى.

---

(١) الكافي في فقه ابن حنبل - لابن قدامة المقدسي - ١: ٢٧٣.
(٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع -محمد بن صالح العثيمين - ٣: ١٩٤.
(٣) مختصر الإنصاف والشرح الكبير، ١: ١٣٦، (الكتاب مطبوع ضمن مجموعة مؤلفات محمد بن عبد الوهاب، الجزء الثاني).

فتلخص ممّا تقدّم: أنّ ما فعله أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، من التصدّق بخاتمه، يصدق عليه أنّه فِعْلٌ قليل في قِبال ما نقلته لنا الأَحاديث المتقدّمة آنفاً من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والمستدل بها على عدم بطلان الصلاة بالفعل الكثير، بل يمكن القول: إنَّ ما فعله أمير المؤمنين عليه السلام عند التصدّق بالخاتم حال الركوع ليس إلّا إِشارة، كما جاء في بعض الروايات، بأنّه عليه السلام أشار بيدهِ إلى السائل ليأخذ الخاتم من إصبعه، والإشارة باليد أثناء الصلاة لا تبطلها بالإتفاق.

هل التصدّق بالخاتم يُعارض الاشتغال بالصلاة؟!

وقد يقال: لقد ثبت عن النبي ﷺ قوله: «إنّ في الصلاة لشغلًا»، وكذلك ما ورد في القرآن الكريم، من قوله تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۞ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ**﴾[1]، فكيف ينسب إلى عليّ عليه السلام أنّه اشتغل بإخراج الزكاة وقت الصلاة؟

والجواب هنا من جهتين: حلّي ونقضي.

أمّا الجواب الحلّي: فإنّ إخراج الزكاة أو التصدّق ليس من الأمور الدنيوية حتى يكون شاغلًا عن الصلاة، بل هو من الأمور العبادية التي يكون الداعي فيها هو قصد التقرب إلى الله تعالى شأنه شأن الصلاة التي يشترط فيها قصد القربة، فاتحاد المقصود في كلا الأمرين يرفع دعوى التشاغل هذه، بل يمكن عدّ ذلك من أفضل الحالات، أي حين يجمع المكلف بين عبادتين في آن واحد، ومن هنا استحق هذا الفعل المدح من قبل المولى سبحانه، وجعل ولاية صاحبه في عرض ولاية الله ورسوله ﷺ، ولا أدري بعد نصّ القرآن بمدح هذه الحالة وتقريرها كيف يستسيغ البعض طرح مثل هذا الإشكال؟! ولا أقول إلّا أنّ شرّ البلية ما يضحك حقًا.

وأمّا الجواب النقضي: فقد ثبت عن النبي ﷺ كما تقدّم بيانه قيامه بجملة من الأفعال في الصلاة ولم ينبس أحد ببنتِ شِفَةٍ أنّه خالف قوله تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۞ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ**﴾؟!

---

(١) سورة المؤمنون: الآية ١-٢.

فان قيل: إنّ حديث حمل النبي ﷺ أُمامة بنت أبي العاص في صلاته، قد نسخ بقوله: «إنّ في الصلاة لشغلًا».

قلنا: من الثابت أنّ قصة حمل النبي ﷺ أُمامة بنت أبي العاص وهو في صلاته، كانت بعد الهجرة، حيث قدمت زينب وبنتها إلى المدينة آنذاك، بينما حديث: «إنّ في الصلاة لشغلًا» كان قبل الهجرة، فدعوى النسخ هذه باطلة ولا وجه لها، وقد ردّها علماء أهل السنّة بلا مزيد عليه.

قال ابن حجر: «إنّ النسخ لا يثبت بالاحتمال، وبأنّ هذه القصة كانت بعد قوله ﷺ، (إنّ في الصلاة لشغلًا) لأن ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعًا بمدة مديدة... وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنّه عمل غير متوالٍ لوجود الطمأنينة في أركان صلاته، وقال النووي: ادّعى بعض المالكية أنّ هذا الحديث منسوخ، وبعضهم أنّه من الخصائص وبعضهم أنّه كان لضرورة، وكلّ ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع... والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلّت أو تفرقت، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك، وإنّما فَعَل النبي ﷺ ذلك لبيان الجواز. وقال الفاكهاني: وكان السر في حمله أُمامة في الصلاة دفعًا لما كانت العرب تألفه من كراهة البنات وحملهن، فخالفهم في ذلك حتّى في الصلاة للمبالغة في ردعهم، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول»[1].

(١) فتح الباري - ابن حجر - ١: ٤٨٩.

وجاء عن العيني في (عمدة القاري): «وقد رُدّ هذا بأنّ قوله: (إنّ في الصلاة لشغلًا)، كان قبل بدر عند قدوم عبد الله بن مسعود من الحبشة، وأنّ قدوم زينب وبنتها إلى المدينة كان بعد ذلك، ولو لم يكن الأمر كذلك لكان فيه إثبات النسخ بمجرد الاجتهاد، وروى أشهب وابن نافع عن مالك أنّ هذا كان للضرورة، وادعى بعض المالكية أنّه خاص بالنبيّ، ذكره القاضي عياض، وقال النووي: وكلّ هذه الدعاوى باطلة ومردودة، فإنّه لا دليل عليها ولا ضرورة إليها بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك، وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع... ودلائل الشرع متظاهرة على أنّ هذه الأفعال في الصلاة لا تبطلها إذا قلّت أو تفرقت، وفَعَل النبي هذا بيانًا للجواز وتنبيهًا عليه»[1]. انتهى.

❁❁❁

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري - للعيني الحنفي - ٤: ٣٠٣.

المحور الخامس

بيان قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾.

أمّا قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، فالمراد به هذا الركوع المتعارف حال الصلاة، ولكنّ البعض حمله على التواضع والخضوع، وهو غلط بيّن؛ إذ لا يساعد على إرادة هذا المعنى لا اللغة ولا الشرع، وإليك جليّة الأمر:

قال صاحب العين في معنى الركوع: كلّ شيء ينكبّ لوجهه فتمس ركبته الأرض أو لا تمسها بعد أن يطأطئ رأسه فهو راكع، قال لبيد:

أخبرّ أخبار القرون التي مضت... أدبّ كأني كلما قمت راكع

وقال الشاعر:

ولكني أنص العيس تدمى أياطلها وتركع بالحزون[1]

وقال ابن فارس: الراء والكاف والعين أصل واحد يدلّ على انحناء في الإنسان وغيره، يقال: ركع الرجل إذا انحنى وكلّ منحنٍ راكع[2].

وقال صاحب الجمهرة: الراكع الذي يكبو على وجهه، ومنه

(١) العين – الخليل بن أحمد –: ٢٠٠.
(٢) مقاييس اللغة – لابن فارس – ٢: ٤٣٤.

الركـوع في الصـلاة، قـال الشـاعر:

وأفْلتَ حاجبٌ فوق العوالي على شقّاءَ تركع في الظراب.

قوله تركع أي تكبو على وجهها[١].

وعـن صاحـب الصحـاح: الركـوع الانحنـاء ومنـه، ركـوع الصـلاة، وركـع الشـيخ: انحنـى مـن الكـبر[٢].

وعـن صاحـب القامـوس: كلّ شيء يخفـض رأسـه، فهـو راكـع، والركـوع في الصـلاة أن يخفـض رأسـه بعـد قومـة القـراءة حتّـى تنـال راحتـاه ركبتيـه أو حتّـى يطمئـن ظهـره[٣].

وقـال جـار الله الزمخـشري: ركـع، شـيخ راكـع، منحـن مـن الكـبر، وشـيوخ ركّـع، ومنـه ركـوع الصـلاة، وصـلّى ركعـة: قومـة سـميت بالمـرة مـن الركـوع فيهـا، وكانـت العـرب تسـمي مـن آمـن بـالله ولم يعبـد الأوثـان راكعًـا، ويقولـون: ركـع إلى الله أي اطمـأن إليـه خالصـة، قـال النابغـة:

سيبلغ عذرًا أو نجاحًا من امرئ إلى ربّه ربّ البرية راكع

ومـن المجـاز: لغبـت الإبـل حتـى ركعـت، وهـن رواكـع، اذا طأطـأت رؤوسـها وكبّـت عـلى وجههـا.. قـال ذو الرمـة:

إذا ما نضونا جوز رمل علت بنا طريقة قف مبرح بالرواكع.

وركع الرجل: انحطت حاله وافتقر، قال:

---

(١) جمهرة اللغة – لابن دريد – ١: ٤٢٤.
(٢) الصحاح في اللغة – للجوهري – ٣: ١٢٢٢.
(٣) القاموس المحيط – للفيروز آبادي – ٣: ٣١.

لا تهين الفقير علّك أنْ تركع يومًا والدهر قد رفعه[١].

وقال الفيومي: ركع ركوعًا، انحنى وركع، قام إلى الصلاة، قاله ابن القوطية وجماعة، وكلّ قومة ركعة، ثمّ استعملت في الشرع في هيأة مخصوصة، وركع الشيخ انحنى من الكبر[٢].

وقال صاحب المطلع: قال ابن الأنباري، الركوع في اللغة الانحناء، يقال: ركع الشيخ إذا انحنى من الكبر[٣].

فتحصّل ممّا تقدّم: أنّ الركوع لا يفهم منه سواء اللغة أوالشرع إلّا التطأطؤ إمّا مطلقًا أو مخصوصًا، فمن أين يُراد به التواضع والخضوع في الآية الكريمة؟!

وأمّا إن أُريد به التواضع والخضوع على سبيل التشبيه والمجاز، فذاك يحتاج إلى قرينة، وهي مفقودة في المقام، «وإذا دار اللفظ بين احتمال المجاز واحتمال الحقيقة فاحتمال الحقيقة أرجح»[٤] وإن سلّمنا جدلًا أنّ معنى الركوع لغةً هو التواضع والخضوع ولكنّه في المقام يكون مرددًا بين المعنى اللغوي والاصطلاح الشرعي، وهو طأطأة الرأس والانحناء ووضع اليدين على الركبتين هو المناسب في المقام؛ لكون هذه المفردة (الركوع) قد جاءت في سياق مفردات ذات اصطلاحات شرعية كالصلاة والزكاة، فيكون المناسب حملها على الاصطلاح الشرعي

(١) أساس البلاغة - للزمخشري - ١: ١٨٢.
(٢) المصباح المنير - للفيومي - ٣: ٤٦٩.
(٣) المطلع على أبواب الفقه - لأبي عبد الله البعلي الحنبلي - ٧٥.
(٤) المزهر - للسيوطي -١: ٢٨٧، و بداية المجتهد ونهاية المقتصد - لابن رشد -: ٣٥، وتاج العروس: ٥٨.

أيضًا.

قال الشوكاني: إذا كان للفظ محمل شرعي ومحمل لغوي فإنّه يحمل على المحمل الشرعي.. وهكذا إذا كان له مسمى شرعي ومسمى لغوي فإنه يحمل على الشرعي[1]. انتهى.

❁❁❁

(١) إرشاد الفحول - للشوكاني - ٢: ٢٣.

الفصل الثالث

وفيه:

- علاقة السنّة بالقرآن
- رزية الخميس تكشف السر عن عدم ذكر اسم عليّ عليه السلام صراحة في القرآن.
- الأجوبة النقضية على دعوى عدم تصريح القرآن باسم الإمام علي عليه السلام.

علاقة السنة بالقرآن

في هذا الفصل نحاول أن نبين العلاقة بين القرآن والسنّة الشريفة الواردة عن النبي الأعظم ﷺ، وهل يجوز الاستغناء عنها والاكتفاء بالقرآن الكريم في معرفة العقائد والأحكام؟

قال تعالى في محكم كتابه العزيز: ﴿**كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ**﴾[1] فهذه الآية الكريمة يفهم منها أنّ تعليم القرآن الكريم وبيانه للناس هو من الوظائف الرئيسة لرسول الله ﷺ، وهذا مما لا شك فيه ولا إشكال، ولكن حصل نزاع بين أهل السنّة في كمية البيان الذي اضطلع به رسول الله ﷺ للقرآن، فهل بيّن ﷺ وفسّر كل آيات القرآن أم أنّه اقتصر على تفسير بعضها فقط؟ أقوال: فمنهم من استدل برواية عائشة التي تقول: «ما كان النبي ﷺ يفسّر شيئًا من القرآن إلّا آيًا بعدد علمهنّ إيّاه جبرئيل»[2]، وهذا يعني أنّه ﷺ بيّن وفسّر بعض الآيات من القرآن فقط.

ومنهم من قال: إنّ رسول الله ﷺ قد فسّر كلّ آيات القرآن، وقد نقل السيوطي في الإتقان كلامًا لابن تيمية هذا نصه:«يجب

(١) البقرة: ١٥١.
(٢) تفسير ابن كثير ١: ٧.

أن يعلم أنّ النبي ﷺ بيّن لاصحابه معاني القرآن، كما بيّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1]، يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدّثنا الذين كانوا يقرأون القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما: أنّهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتّى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلّمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة»[2].انتهى.

وهنا عقّب السيوطي على الكلام المتقدّم بقوله: « فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتابًا في فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم؟»[3].

ومما تقدّم اتضح أنّ أصل علاقة السنة بالقرآن هي علاقة البيان والشرح والتوضيح، كما صدع القرآن الكريم نفسه بذلك، حين قال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[4]، فبيان السنة للقرآن إنّما هو لتوضيح مشكله، وتخصيص عامّه، وتقييد مطلقه، وما إلى ذلك من أمور تكون محلًّا لابتلاء المؤمنين في العقائد والأحكام، فالقرآن بمثابة الدستور الذي يحدد الخط العام للإسلام ومسيرته في حياة الفرد والمجتمع، وتأتي السنّة لتبيّن هذه الخطوط العريضة التّي خطّها القرآن

(١) النحل:٤٤.
(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢: ٤٦٨.
(٣) المصدر السابق ٢: ٤٦٩.
(٤) النحل:٤٤.

بعمومه ومحكمه وإطلاقه ومجمله لتأخذ وظيفة التخصيص والتقييد والتفصيل بما شاءت لها السماء أن تبيّن ذلك، حتّى قيل: الوحي وَحيان: وحيٌ أُمرْنا بكتابته، وتعبّدنا بتلاوته،وهو القرآن الكريم.

ووحيٌ لم نؤمر بكتابته، ولم نتعبد بتلاوته وهو السنّة[1].

❁❁❁

(١) انظر: أضواء البيان – للشنقيطي – ٨: ٣٧، ينقله عن السيوطي.

رزية الخميس تكشف السر عن عدم ذكر اسم علي عليه السلام صراحة في القرآن.

في ذلك اليوم الذي اجتمع فيه المسلمون، وقلوبهم تعتصر ألمًا وهم يرون نبيّهم الأعظم وحبيب ربّ العالمين يجود بنفسه في مرضٍ أخبرهم بأنّه مرض موته، وأنّه سيفارقهم على أثره فلا يراهم ولا يرونه إلّا ما شاء الله وقد دعته شفقته على هذه الأمة، وليقطع دابر النزاع بينهم بأن يطلب منهم كتفًا ودواة ليكتب لهم كتابًا لا يضلّوا بعده أبدًا، وهنا ثارت ثائرة البعض، وتعالت الأصوات بمنع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من كتابة كتابه الذي أراد فقالوا: يا رسول الله أنت تهجر[1]، وها هنا سؤال يُطرح على طول التأريخ وهو ما الذي أراد كتابته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالكتاب هذا، ولماذا منعه القوم من ذلك؟!

من الواضح أنّ هذا الكتاب الذي أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتابته في أواخر أيامه لم يكن يهدف منه صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيان أحكام الصلاة أو الصوم أو أي شيء آخر يتعلق بأمور العبادات أو المعاملات بين المسلمين، فهذا الأمر كان قد تكفّل ببيانه على مدى ثلاث وعشرين سنة وبلّغه بأتم التبليغ.. وهو صلى الله عليه وآله وسلم أيضًا لم يكن يهدف من كتابة هذا الكتاب إلى بيان شيء من المواعظ أو في ما يتعلّق بقضايا الأخلاق والآداب، فقد كان منبره الشريف يقوم بمثل هذا العطاء في كلّ يوم عدّة مرات من عمره المبارك الّذي قضاه بين ظهراني المسلمين..

---

(٢) ينظر رزية يوم الخميس في جميع صحاح المسلمين ومسانيدهم ومعاجمهم، فلا توجد رواية نقلت بالتواتر المعتبر كهذه الرواية أو الرزية كما يسميها ابن عباس.

إنّ الـذي أراد كتابتـه النبـي ﷺ في هـذا الكتـاب هـو النـص عـلى الخلافة في إنسانٍ معيّن من بعده لئلّا يقع نزاع وفتن في هذا الأمر يجر عـلى الأمـة الويـلات والخلافـات إلى يـوم القيامـة.

وهـذا المعنـى هـو الّـذي نـصّ عليـه شرّاح الصّحـاح في مـا بيّنـوه عنـد شرحهـم لهـذا الحديـث الشريـف، كابـن حجـر في شرحـه لصحيـح البخـاري، والنـووي في شرحـه لصحيـح مسـلم[1].

وقـد كانـت لابـن عبـاس محاججـات متعـددة مـع عمـر بـن الخطـاب حـول هـذا الموضـوع، كشـف فيهـا الأخـير عـن معرفتـه بهـذا الأمـر، وأنّ هـذا - أي المعرفة بهذا الأمر وأنّ النبي ﷺ أراد أن يصرّح باسم الخليفة مـن بعـده في هـذه الواقعـة - كان هـو السـبب الّـذي دعـاه للوقـوف بوجـه النبـي الأعظـم ﷺ ومواجهتـه بتلـك الكلمـة القارصـة ليحـول بينـه وبـين مـا يريـد!

قـال عمـر بـن الخطـاب يومًـا لابـن عبـاس: كيـف خلفـت ابـن عمـك، قـال: فظننتـه يعنـي عبـد الله بـن جعفـر، قـال: فقلـت: خلّفتـه مـع أترابـه، قـال: لم أعـن ذلـك إنّـما عنيـت عظيمكـم أهـل البيـت، قـال: قلـت: خلفّتـه يمتـح بالغـرب وهـو يقـرأ القـرآن، قـال: يـا عبـد الله عليـك دمـاء البـدن إن كتمتنيهـا هـل بقـي في نفسـه شيء مـن أمـر الخلافـة؟ قـال: قلـت: نعـم، قـال: أيزعـم أنّ رسـول الله نـصّ عليـه؟ قـال ابـن عبـاس: قلـت: وأزيـدك، سـألت أبي عـمّا يدّعـي إلى ذلـك -مـن نـصّ رسـول الله عليـه بالخلافـة- فقـال: صـدق، فقـال عمـر: كان مـن رسـول الله في أمـره ذرو مـن قـول لا

(١) انظر: فتح الباري ٨: ١٠١، صحيح مسلم بشرح النووي ١١: ٨٩.

يثبت حجة، ولا يقطع عذرًا، ولقد كان يربع في أمره وقتًا ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه فمنعته من ذلك..[١]. وهذا الحديث كان قد ذكره - كما يشير ابن أبي الحديد وغيره - بسند معتبر عن ابن عباس أحمد بن أبي طاهر في كتاب (تاريخ بغداد) [٢].

وأيضًا جاء في بيان آخر عن عمر بن الخطاب مع ابن عباس نفسه يذكر فيه الدوافع التّي دفعته إلى هذا التصرف، وكأنه كان - بهذا التصرف- يعبّر بالنيابة عن إتجاه أو تيار كان موجودًا بين الصحابة، ولم يكن له - أي لعمر - سوى قصب السبق في التعبير عن تطلعات هذا التيار وأهدافه.

ذكر الطبري في تاريخه: « قال عمر لابن عباس: أ تدري ما منع قومكم منكم بعد محمّد؟ فكرهت أن أجيبه، فقلت: إن لم أدرِ فأمير المؤمنين يدريني، فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة، فتبجحوا على قومكم بجحًا بجحًا، فاختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفّقت، فقلت: يا أمير المؤمنين إن تأذنْ لي وتُمِطْ عني الغضب تكلّمت، فقال: تكلّم يا بن عباس، فقلت: أمّا قولك يا أمير المؤمنين «اختارت قريش لأنفسها فأصابت ووفقت»، فلو أنّ قريشًا اختارت لأنفسها حيث اختار الله عزوجل لها لكان الصواب بيدها غير مردود ولا محسود [٣]، وأمّا قولك «إنّهم كرهوا أن تكون لنا النبوة والخلافة» فإنّ

(١) انظر: شرح نهج البلاغة - للمعتزلي - ٢١: ١٢.

(٢) أحمد بن أبي طاهر هو من أعاظم العلماء وكبار أعلام التاريخ، وله ٥٠ مصنفًا أبرزها: تاريخ بغداد، ينظر: الأعلام للزركلي ١: ١٤١.

(٣) وهذه إشارة واضحة من ابن عباس إلى أنّ اختيار أمير المؤمنين عليه السلام للخلافة إنّما هو اختيار الله عز وجل.

الله عزوجل وصف قومًا بالكراهية فقال ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[١] فقال عمر: هيهات أبت والله قلوبكم يا بني هاشم إلّا حسدًا ما يحول وضغنًا وغشًّا ما يزول، فقلت: مهلًا يا أمير المؤمنين لا تصف قلوب قوم أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا بالحسد والغش، فإنّ قلب رسول الله ﷺ من قلوب بني هاشم، فقال عمر: إليك عني يا ابن عباس، فقلت: افعل، فلمّا ذهبت لأقوم استحيى منّي فقال: يا ابن عباس مكانك فوالله إنّي لراع لحقّك محب لما سرّك، فقلت: يا أمير المؤمنين إن لي عليك حقًّا وعلى كلّ مسلم، فمن حفظه فحظه أصاب، ومن أضاعه فحظه أخطأ، ثمّ قام فمضى »[٢][٣].

❁❁❁

(١) سورة محمد: الآية ٩.

(٢) تاريخ الطبري ٣: ٢٩٠، الكامل في التأريخ ٢: ٤٥٨ حوادث سنة ٢٣، السقيفة وفدك: ١٣٢، شرح نهج البلاغة ١٢: ٥٣، ٥٤.

(٣) السلف الصالح للشيعة: ١٣٢، ١٣٥.

الأجوبة النقضية

على دعوى عدم تصريح القرآن باسم الإمام علي عليه السلام

وها هنا سؤال يطرحه البعض بإلحاح، وهو: لماذا لم يصرّح القرآن باسم عليّ عليه السلام في مسألة الخلافة ليقطع دابر النزاع وتهتدي الأمة بالبيان الواضح الصريح؟

والجواب: أننا لا نعلّم القرآن كيف يصوغ بيانه، فالمولى سبحانه هو أعرف بالمصلحة في ذلك، ولكن عندنا بعض النقوضات على أصحاب هذه الدعوى نُلزمهم بالإجابة عليها، منها:

النقض الأوّل:

عدم ذكر القرآن لأسماء الخلفاء الثلاثة الذين تسلّموا زمام الأمور بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهم لم يرد ذكرٌ صريحٌ لهم في القرآن الكريم، فهل هذا يعني إنكارًا لخلافتهم وعدم مشروعيتها؟

أ لم يكن من الميسور لله عزّ وجل ذكر اسم أبي بكر في آية الغار مثلًا، وجعل ذلك فضيلة له يتسنّم بها زمام الأمور بلا منافس له، بل اكتفى فقط بقوله: ﴿**ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا**﴾ ولم نكن نعرف المراد بصاحبه في هذه الآية إلا مما ورد من السنّة.

فإذا ثبتت هذه الدعوى في حقّ أبي بكر هنا تثبت لعليّ عليه السلام في آية الولاية؛ إذ لم نعرف سبب نزولها في عليّ عليه السلام إلّا من طريق السنّة!!

النقض الثاني: عدم ذكر كثير من مسائل الفروع.

لو كانت دعوى عدم ذكر بعض الأمور في القرآن التّي نشب الخلاف فيها مدعاة إلى ردّها لرددنا كثيرًا من مسائل الفروع التّي لم تذكر في القرآن والتّي اختصت السنّة بنقلها فقط، مع أنّ الخلاف فيها قد نشب على أوجه، ومع ذلك لم ينبس أحد ببنت شفة بردّ هذه المسائل من السنّة وعدم قبولها، فها نحن اليوم وقد مضت أكثر من ١٤٠٠ سنة، وما زال الخلاف قائمًا إلى الآن بين أهل السنّة و الشيعة حول ما يصح السجود عليه وما لايصح، فالشيعة يقولون بصحة السجود على التراب والتربة وما أنبتته الأرض دون غيره، بينما أهل السنّة يقولون بجوازه على الفراش ونحوه، ولا يخفى على أحدٍ ما للصلاة من أهمية قصوى في الإسلام، والسجود ركن من أهم أركانها، ومع ذلك لم يصرح القرآن بكيفيته، هل يُقتصر به على التراب أو يجوز على الفراش والسجاد، مع أنّه سبحانه مطلع حتمًا على هذا الخلاف، ويعلم أنّه سيقع في الأمة، ومع ذلك لم يصرّح بكلمة واحدة في ما يصح السجود عليه ولا يصح، بل ثبت كلّ ذلك من طريق السنّة، وكانت السنّة هي الطريق الوحيد لبيان ما يصح السجود عليه ولا يصح.. وهكذا نجد غير السجود الكثير الكثير من المسائل العَقَدية والفقهية.

النقض الثالث: عدم ذكر جملة من أبرز المسائل العَقَدية.

نسمع من بعض المتطرفين من المسلمين أنّهم يقولون: إنّ التبرك بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام، شرك.

ولا يخفى على البصير أنّ للشرك أثرًا كبيرًا في العقيدة بل يعدّ أبرز مسألة عَقَدية على الإطلاق، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا**﴾[1]، نقول: فإذا كان التبرك بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام، شرك كما يدّعون، فلماذا لم يذكر هذا الأمر صراحة في القرآن، مع ما له من أثر كبير كما ذكرنا، وإذا سألتهم في الاستدلال على شرك المتبركين هنا جاؤوك بأدلة من السنّة يفهمونها هم على أنّها تفيد الشرك والخروج عن التوحيد للمتبرك.

نقول: فإذا أمكن أن تثبتوا شرك كلّ من تبرك بقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام من طريق السنّة، فكذلك يمكن إثبات أنّ المراد في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ هو عليّ عليه السلام، ومن الطريق نفسه الذي أثبتم به الشرك للمتبرك، وهو السنّة الشريفة، والتفريق بينهما تحكم واضح.

النقض الرابع: النقض بذكر المتشابهات في القرآن وعدم الاقتصار على ذكر المحكمات.

دعوى أنّه ينبغي التصريح باسم عليّ عليه السلام لتهتدي الأمة بالبيان الواضح والصريح ينقضه هنا ورود المتشابه في القرآن والغاية منه، قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ**

(١) النساء:٤٨.

ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾[1]، فلماذا لم يقتصر القرآن على ذكر المحكمات فقط لتهتدي الأمة بالبيان المحكم الواضح والصريح، وجاء بالمتشابهات، وكان فتنة للذين في قلوبهم مرض حين أصروا على اتباع، فزاغوا عن السراط المستقيم؟!

هذا آخر الكتاب، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين، سيّما سيّدنا ومولانا الإمام المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف، وجعلنا من أعوانه وأنصاره، وجعلنا ممن ينالون شرف الشهادة بين يديه، وأسأل الله تعالى أن يجعلنا من المتمسكين بالثقلين كتاب الله والعترة الطاهرة، وأن يوفقنا لما يحب ويرضى وأن ينفعنا به **﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۞ إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾**[2].

١٩ جمادى الأولى ١٤٤٣
النجف الأشرف
مهدي الموسوي الجابري

(١) آل عمران:٧.
(٢) الشعراء: ٨٨-٨٩.

فهرس المصادر

١ـ القرآن الكريم.

٢ـ ابن قيم الجوزية وجهوده في خدمة السنة النبوية وعلومها: جمال بن محمد السيد، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية / المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.

٣ـ أحكام القرآن: علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري الملقب بعماد الدين المعروف بالكيا الهراسي الشافعي، تحقيق موسى محمد علي وعزة عبد عطية، الناشر دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤٠٥.

٤ـ أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر دار الكتب العلمية / بيروت ١٤١٥ - ١٩٩٤ م.

٥ـ الأحكام السلطانية: العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي، الناشر دار الحديث / القاهرة.

٦ـ الأحكام: الإمام يحيى بن الحسين، تجميع أبي الحسن علي بن أحمد بن أبي حريصة، ١٤١٠ - ١٩٩٠ م.

٧ـ أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله

الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، الناشر دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤١٩ - ١٩٩٨ م.

٨- أسباب نزول الآيات: الواحدي النيسابوري، نشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع / القاهرة، ١٣٨٨ - ١٩٦٨ م.

٩- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق سعيد المندوب، نشر دار الفكر / بيروت، ١٤١٦ - ١٩٩٦م.

١٠- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٥ م.

١١- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر دار الكتاب العربي / دمشق، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٢- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر المكتب الإسلامي / بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

١٣- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي، الناشر دار العلم للملايين ١٩٨٠م.

١٤- الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢ هـ، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية الجزء الأول، دار الجنان.

١٥ـ أنساب الأشراف: المؤلف أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، تحقيق وتعليق الشيخ محمد باقر المحمودي، مؤسسة الأعلمي/ بيروت، ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م.

١٦ـ أنوار الأصول: تقريرات أبحاث الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: المقرر أحمد المقدسي، الناشر مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام/ قم المقدسة، ١٤٢٨.

١٧ـ الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، تحقيق محمد السعدي فرهود ومحمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، الناشر دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني/ بيروت - القاهرة، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤ م.

١٨ـ البحر المحيط: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبدالله الزركشي، الناشر دار الكتبي/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٩ـ البحر المديد في تفسير القرآن المجيد: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت/ ٢٠٠٢ م ١٤٢٣ هـ.

٢٠ـ البداية والنهاية: ابن كثير الدمشقي، تحقيق وتدقيق وتعليق: علي شيري الناشر، دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.

٢١ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الناشر دار المعرفة - بيروت.

٢٢ـ البرهان: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦ - ١٩٥٧م.

٢٣ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد الحفيد، تحقيق خالد العطار، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

٢٤ـ البلاغة العربية قراءة أخرى: محمد أحمد عبد المطلب، منشورات الشركة العالمية للطباعة والنشر/ لونجمان، ١٩٩٧.

٢٥ـ البيان في تفسير القرآن: السيد أبو القاسم الخوئي، الناشر: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.

٢٦ـ تاج العروس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: علي شيري، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت، ١٤١٤ - ١٩٩٤م.

٢٧ـ تاريخ مدينة دمشق: علي بن الحسن المعروف بـ(ابن عساكر)، تحقيق علي شيري، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت - لبنان.

٢٨ـ التحقيق في كلمات القرآن الكريم: العلامة حسن المصطفوي، مركز نشر آثار العلامة المصطفوي / طهران، ١٣٨٥.

٢٩ـ تخريج الأحاديث والآثار: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الناشر دار ابن

خزيمة / الرياض، ١٤١٤.

٣٠. ترتيب الأمالي الخميسية: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني، ترتيب القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٣١. تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي، الناشر دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

٣٢. تذكرة خواص الأمة في خصائص الأئمة عليهم السلام: الحافظ أبو الفرج الجوزي، قدم له السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر مكتبة نينوى.

٣٣. تذكرة الموضوعات: محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، الناشر إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٣ هـ.

٣٤. تسديد العقائد في شرح تجريد العقائد: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني، منشورات المكتبة البريدية بالقدس.

٣٥. تفسير ابن كثير: ابن كثير الدمشقي، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

٣٦. تفسير السمرقندي: أبو الليث السمرقندي، تحقيق د.محمود مطرجي، الناشر دار الفكر- بيروت.

٣٧. تفسير السمعاني: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر دار الوطن / الرياض ١٤١٨.

٣٨. تفسير مقاتل بن سليمان: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي، تحقيق عبد الله محمود شحاتة، الناشر دار إحياء التراث / بيروت، ١٤٢٤.

٣٩. تفسير البغوي المؤلف: ابو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق خالد عبد الرحمن العك، الناشر دار المعرفة، بيروت.

٤٠. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): ابو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الملقب بفخر الدين الرازي، الناشر دار احياء التراث العربي / بيروت، ١٤٢٠.

٤١. تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن): أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٤٢. تفسير الجيلاني: محيي الدين أبو محمد عبد القادر الجيلاني، تحقيق محمد فاضل الجيلاني الحسني التّيلاني الجمزرقي، الناشر مركز الجيلاني للبحوث العلمية / إسطنبول، ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م.

٤٣. تفسير ابن أبي حاتم: ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد محمد الطيب الناشر المكتبة العصرية، صيدا.

٤٤ـ تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة): محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي تحقيق مجدي باسلوم الناشر دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٤٥ـ تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، تحقيق الشيخ مروان محمد الشعار، الناشر دار النفائس، بيروت.

٤٦ـ تفسير القاسمي (محاسن التأويل): محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر عيسى البابي الحلبي / ١٣٧٦ - ١٩٥٧ م.

٤٧ـ تفسير تأويلات أهل السنة: أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي / تفسير الآية ٥٥.

٤٨ـ تفسير غريب ما فى الصحيحين البخارى ومسلم: محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد بن بن يصل الأزدي الحميدي، تحقيق الدكتورة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز الناشر مكتبة السنة / القاهرة، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.

٤٩ـ تفسير الميزان: السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة.

٥٠ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تصحيح: أبي إسحاق إبراهيم اطفيش، الناشر دار إحياء التراث

العربي / بيروت، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

٥١. تفسير التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الناشر الدار التونسية للنشر / تونس، ١٩٨٤ م.

٥٢. تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله الزمخشري المعتزلي، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الناشر دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥٣. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، منشورات الهيأة المصرية العامة للكتاب / ١٩٩٠ م.

٥٤. تفسير زهرة التفاسير: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف (بأبي زهرة)، الناشر دار الفكر العربي.

٥٥. تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن): أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، تحقيق الدكتور عبد الفتاح أبو سنة - الشيخ علي محمد معوض - والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي / بيروت، ١٤١٨.

٥٦. تفسير ابن عادل الحنبلي (اللباب في علوم الكتاب): ابن عادل الحنبلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد

معوض، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م.

٥٧- تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان): حسن بن محمد النيسابوري، تحقيق الشيخ زكريا عميران، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٨- تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل): أبو الحسن علي بن محمد الخازن، الناشر دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.

٥٩- تفسير المظهرى: محمد ثناء الله المظهري، غلام نبي التونسي، الناشر مكتبة الرشدية/ باكستان، ١٤١٢ هـ.

٦٠- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم): أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، الناشر دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦١- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): ناصرالدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، بيروت - دار الفكر الناشر.

٦٢- تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، مجموعة رسائل جامعية بكلية الداراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ.د: الشاهد البوشيخي، الناشر

مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ١٤٢٩ - ٢٠٠٨ م.

٦٣- تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي، تحقيق السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان.

٦٤- تفسير العز بن عبد السلام: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي، تحقيق الدكتور عبد الله بن إبراهيم الوهبي، الناشر دار ابن حزم/ بيروت، ١٤١٦ - ١٩٩٦م.

٦٥- تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

٦٦- تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام (حاشيه المحاكمات): عبد القادر السنندجي الكردستاني- حاشيه:محمد وسيم الكردستاني ط. المطبعه الأميرية/ مصر، ١٩٠١م.

٦٧- تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

٦٨- تهذيب الكمال: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف/ تخريج: شعيب الأرنؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.

٦٩ـ تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر دار الفكر/ بيروت، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.

٧٠ـ تيسير التفسير: الشيخ محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح اطفيش، الناشر وزارة التراث القومي والثقافة، مطبعة البابي الحلبي، مصر، نشر، عمان من سنة ١٩٨٢م إلى ١٩٨٧ م.

٧١ـ الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، الناشر مؤسسة الكتب الثقافية / حيدر آباد الدكن - الهند، ١٣٩٣.

٧٢ـ جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق أحمد محمد شاكر الناشر، مؤسسة الرسالة/ ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧٣ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، الناشر مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الجزء [١،٢]: ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م، الجزء [٣،٤]: ١٣٩٠ هـ، ١٩٧٠ م. الجزء [٥]: ١٣٩٠ هـ، ١٩٧١ م، الجزء [٦،٧]: ١٣٩١ هـ، ١٩٧١ م، الجزء [٨ - ١١]: ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م، الجزء [١٢] (التتمة): ط دار الفكر، تحقيق بشير عيون.

٧٤ـ الجامع لعلم القرآن: علي بن عيسى بن علي الرماني، تحقيق الدكتور خضر محمد نبها، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت.

٧٥ـ الجرح والتعديل المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الناشر دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ١٣٧٢ - ١٩٥٣ م.

٧٦ـ الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق د. علي حسين البواب، الناشر دار ابن حزم/ بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٧٧ـ جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، الناشر دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٨٧م.

٧٨ـ جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عليه السلام: شمس الدين أبو البركات محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي، تحقيق العلامة الخبير الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ١٤١٥ هـ.

٧٩ـ الجوهرة في نسب الإمام علي وآله: محمد بن أبي بكر الأنصاري التلمساني المعروف البري، تحقيق دكتور محمد التونجي، الناشر مكتبة النور/ بيروت، ١٤٠٢.

٨٠ـ حاشيه الفناري على شرح المواقف للجرجاني (مخطوطة): حسن بن محمد بن محمد، الفناري، المكتبه الوطنية - باريس.

٨١ـ الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتبة المعارف / ١٤٢٥ - ٢٠٠٥ م.

٨٢ـ حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة: عبد الله بن أحمد

بن محمد المقدسي أبو محمد، تحقيق عبد الله يوسف الجديع، الناشر مكتبة الرشد / الرياض، ١٤٠٩.

٨٣ـ خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، تحقيق وتصحيح الأسانيد ووضع الفهارس محمد هادي الأميني، الناشر مكتبة نينوى الحديثة - طهران.

٨٤ـ الخصائص العلوية على سائر البرية: ابي الفتح محمد بن احمد بن علي النطنزي، تحقيق علي ال كوثر، الناشر مجمع احياء فرهنك/ قم، ١٣٩٠.

٨٥ـ الخطط السياسية لتوحيد الامة الاسلامية المحامي احمد حسين يعقوب، دار الثقلين/ بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٤ م.

٨٦ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني.

٨٧ـ الدُّرُّ المَصونُ في علومِ الكِتابِ المكنونِ: أحمد بن يوسف، المعروف بالسَّمينِ الحَلَبيِّ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط دار القلم - دمشق.

٨٨ـ الدر المنثور: جلال الدين السيوطي، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

٨٨ـ دلائل الصدق لنهج الحق: اية الله الشيخ محمد حسن المظفر تحقيق مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث/ دمشق، ١٤٢٣.

٨٩. دلائل الإعجاز: أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق د.محمد التنجي الناشر دار الكتاب العربي/ بيروت، ١٩٩٥.

٩٠. دلالات التراكيب دراسة بلاغية: د.محمد محمد أبو موسى. الناشر مكتبة وهبة / القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٤ م.

٩١. ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى محب الدين احمد بن عبد الله الطبري تحقيق محمد امين ضنّاوي دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٧ -٢٠٠٦م.

٩٢. ذكر أخبار إصبهان: الحافظ الأصبهاني، الناشر مطبعة بريل - ليدن المحروسة / ١٩٣٤ م.

٩٣. ذم الكلام وأهله: ابو اسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل الناشر مكتبة العلوم والحكم/ المدينة المنورة، ١٤١٨ - ١٩٩٨ م.

٩٤. رجال تفسير الطبري جرحا وتعديلا من تحقيق جامع البيان عن تأويل آي القرآن: احمد شاكر ومحمود شاكر، جمع وترتيب محمد صبحي بن حسن حلاّق، دار ابن حزم.

٩٥. رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين محمد امين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي إشراف مكتب البحوث والدراسات، الناشر دار الفكر/ بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

٩٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين

محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي.

٩٧- الرياض النضره في مناقب العشره: أبو جعفر أحمد المحب الطبري، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، التصنيف: طبعة مصر سنة ١٩٥١.

٩٨- رياض الصالحين: يحيى بن شرف النووي، الناشر دار الفكر المعاصر/ بيروت، ١٤١١ - ١٩٩١ م.

٩٩- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي الخفاجي.

١٠٠- زاد المسير: ابن الجوزي، تحقيق محمد بن عبد الرحمن عبد الله الطبعة، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.

١٠١- سلسلة الأحاديث الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر دار المعارف / الرياض، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

١٠٢- سنن ابن ماجة: محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، تحقيق وترقيم وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٠٣- سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت، ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م.

١٠٤ـ السنن الكبرى: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق دكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١١ - ١٩٩١ م.

١٠٥ـ سنن النسائي: أحمد بن شعيب النسائي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت، ١٣٤٨ - ١٩٣٠ م.

١٠٦ـ سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي تعليق شعيب الأرنؤوط، تحقيق حسين الأسد، الناشر مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٣ م.

١٠٧ـ شرح تجريد الاعتقاد: علاء الدين علي بن محمد القوشجي، الطبعة الحجرية.

١٠٨ـ الشرح الكبير: عبد الرحمن بن قدامة، الناشر دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

١٠٩ـ الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر دار ابن الجوزي/ ١٤٢٢ - ١٤٢٨.

١١٠ـ شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع.

١١١ـ شرح المقاصد في علم الكلام: التفتازاني، الناشر دار المعارف النعمانية/ باكستان، ١٤٠١ - ١٩٨١م.

١١٢ـ شرح مواقف الإيجي: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف

الجرجاني.

١١٣ـ شواهد التنزيل: الحاكم الحسكاني، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- مجمع إحياء الثقافة الإسلامية/ ١٤١١ - ١٩٩٠ م.

١١٤ـ الصحاح: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، الناشر دار العلم للملايين / بيروت، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.

١١٥ـ صحيح البخاري: البخاري، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ ١٤٠١ - ١٩٨١ م.

١١٦ـ صحيح النسائي: أحمد بن علي أبو عبد الرحمن النسائي، الناشر مطبعة الناصري/ ١٢٨١هـ.

١١٧ـ صحيح مسلم: مسلم النيسابوري، طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة، الناشر دار الفكر - بيروت - لبنان.

١١٨ـ الصواعق المحرقة: ابن حجر الهيتمي أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي وكامل محمد الخراط، الناشر مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٩٧م.

١١٩ـ ضعفاء العقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٨.

١٢٠ـ الضوء اللامع: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي.

١٢١ـ الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، الناشر دار صادر - بيروت.

١٢٢ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين): أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني ابن حجر، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوني، ط. جمعية عمال المطابع التعاونية، الناشر مكتبة المنار، الأردن - عمان.

١٢٣ـ العثمانية: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط. دار الكتاب العربي، الناشر مكتبة الجاحظ - مصر.

١٢٤ـ العجاب في بيان الأسباب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، الناشر دار ابن الجوزي/ السعودية، ١٤١٨ - ١٩٩٧م.

١٢٥ـ عمدة القاري في شرح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين العينتابي الحنفي بدر الدين العينى الناشر، دار احياء التراث العربي - بيروت.

١٢٦ـ غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف.

١٢٧ـ فتاوى الأزهر: المفتي عطية صقر/ ١٩٩٧.

١٢٨ـ فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ابن أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت - لبنان.

١٢٩ـ فتح البيان في مقاصد القرآن: صديق حسن خان القنوجي، تحقق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر المكتبة العصرية/ ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

١٣٠ـ فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر عالم الكتب.

١٣١ـ الفجر الصادق: جميل صدقي الزهاوي، مطبعة الواعظ/ مصر، ١٣٢٣.

١٣٢ـ فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم عليهم السلام: الشيخ المحدث الكبير ابراهيم بن محمد بن المؤيّد الجويني الحموني الخراساني، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر/ ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

١٣٣ـ الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة: ابن صباغ المالكي، الناشر دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع/ ١٩٨٨ م.

١٣٤ـ فكرة النظم بين وجوه الإعجاز فى القرآن الكريم: فتحي عامر أحمد بهواش، الناشر دار البلاغة للطباعة والنشر/ ١٩٦٦ م.

١٣٥ـ فلك النجاة في الإمامة والصلاة: علي محمد فتح الدين الحنفي،

تحقيق الشيخ ملا أصغر علي محمد جعفر، الناشر مؤسسة دار الإسلام/ ١٤١٨ - ١٩٩٧ م.

١٣٦ـ الفواتح الإلهية والمفاتح الغيبية الموضحة للكلم القرآنية والحكم الفرقانية: نعمة الله بن محمود النخجواني، ويعرف بالشيخ علوان، الناشر دار ركابي للنشر/ مصر، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٣٧ـ القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.

١٣٨ـ الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستة: الذهبي، تحقيق محمد عوامة، تخريج النصوص أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة/ مؤسسة علوم القرآن - جدة، ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

١٣٩ـ الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل: عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد.

١٤٠ـ الكشاف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله.

١٤١ـ كشف المشكل من حديث الصحيحين: أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق علي حسين البواب، الناشر دار الوطن/ الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٤٢ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الثعلبي، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر دار إحياء التراث العربي/ بيروت، ١٤٢٢ - ٢٠٠٢ م.

١٤٣ـ كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب.: محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي، تحقيق الشيخ محمد هادي الأميني، الناشر دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام/ طهران، ١٤٠٤ هـ.ق - ١٣٦٢ هـ ش.

١٤٤ـ كنز العمال: المتقي الهندي، تحقيق الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة الشيخ صفوة السقا، الناشر مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

١٤٥ـ لباب النقول في أسباب النزول: جلال الدين السيوطي، دار إحياء العلوم/ بيروت.

١٤٦ـ لسان العرب المؤلف: ابن منظور، نشر أدب الحوزة/ قم، ١٤٠٥.

١٤٧ـ لمعة الاعتقاد: ابن قدامة المقدسي، الناشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد/ المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤٨ـ المتفق والمفترق: أحمد بن عادل بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري/ دمشق - ١٩٨٨م.

١٤٩ـ مجمع الزوائد: الهيثمي، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.

١٥٠ـ المجموع شرح المهذب: أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار الفكر.

١٥١ـ مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف/ المدينة المنورة، ١٤١٦ - ١٩٩٥ م.

١٥٢ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر دار الكتب العلمية/ لبنان، ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

١٥٣ـ المحصول: الرازي، تحقيق دكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤١٢.

١٥٤ـ المحلى: ابن حزم، الناشر دار الفكر، طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة كما قوبلت على النسخة التي حققها الشيخ أحمد محمد شاكر.

١٥٥ـ مختصر الإنصاف والشرح الكبير (مطبوع ضمن مجموعة مؤلفات محمد بن عبد الوهاب): محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، تحقيق عبد العزيز بن زيد الرومي وغيره.

١٥٦ـ مختصر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر المكتب الإسلامي/ بيروت، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.

١٥٧ـ مراح لبيد لكشف معاني قرآن مجيد: محمد نووي، ط. المطبعة العامرة العثمانية- مصر سنة ١٨٨٧.

١٥٨ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي القاري - محمد الخطيب التبريزي، تحقق جمال العيتاني، الناشر دار الكتب العلمية/ ١٤٢٢ - ٢٠٠١ م.

١٥٩ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت - ١٩٩٨ م.

١٦٠ـ المستدرك على الصحيحين، مع تعليقات الذهبي في التلخيص: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١١ - ١٩٩٠ م.

١٦١ـ مسند أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، الناشر مؤسسة قرطبة/ القاهرة، الاحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها.

١٦٢ـ مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق حاتم صالح الضامن، الناشر مؤسسة الرسالة/ بيروت - ١٤٠٥.

١٦٣ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، الناشر المكتبة العلمية - بيروت.

١٦٤ـ مطالب السؤول: كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي، تحقيق

ماجد أحمد العطية، طبع في المطبع الجعفري.

١٦٥ـ المطلع على أبواب الفقه: محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي أبو عبد الله، تحقيق محمد بشير الأدلبي الناشر المكتب الإسلامي/ بيروت، ١٤٠١ - ١٩٨١ م.

١٦٦ـ مع الصادقين، آية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي، مؤسسة التقى، توزيع دار العلوم/ بيروت، ١٤٣١ - ٢٠١٠ م.

١٦٧ـ معاني القرآن: النحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، الناشر جامعة أم القرى/ المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩.

١٦٨ـ المعاني في ضوء أساليب القرآن: عبد الفتاح لاشين، الناشر دار المعارف/ ١٩٧٦ م.

١٦٩ـ المعجم الأوسط: الطبراني، حققه قسم التحقيق بدار الحرمين، الناشر دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع/ ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.

١٧٠ـ المعجم الكبير: الطبراني، تحقيق وتخريج حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر دار إحياء التراث العربي.

١٧١ـ المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى أحمد الزيات حامد عبد القادر محمد النجار، تحقيق مجمع اللغة العربية.

١٧٢ـ معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الإعلام/ ١٤٠٤.

١٧٣ـ معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء

وذكر مذاهبهم وأخبارهم: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر مكتبة الدار/ المدينة المنورة، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

١٧٤ـ معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة وتصحيح السيد معظم حسين، منشورات دار الآفاق الحديثة/ بيروت ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م.

١٧٥ـ المعيار والموازنة: أبو جعفر الإسكافي، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي/ ١٤٠٢- ١٩٨١ م.

١٧٦ـ مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، تحقيق نعيم زرزور، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.

١٧٧ـ المناقب: الموفق الخوارزمي، تحقيق الشيخ مالك المحمودي، ط. مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام، الناشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة/ ١٤١٤.

١٧٨ـ مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: علي بن محمد بن محمد بن الطيب بن أبي يعلى بن الجلابي أبو الحسن الواسطي المالكي المعروف بابن المغازلي، تحقيق أبي عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، الناشر دار الآثار/ صنعاء، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣ م.

١٧٩ـ مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام وما نزل من القرآن في علي عليه السلام: أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصفهاني، تحقيق عبد الرزاق

محمد حسين حرز الدين، الناشر دار الحديث/ ١٤٢٤ - ١٣٨٢ش.

١٨٠ـ منهاج السنة النبوية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، تحقيق محمد رشاد سالم، الناشر مؤسسة قرطبة/ ١٤٠٦.

١٨١ـ المواقف: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق د.عبد الرحمن عميرة، الناشر دار الجيل/ بيروت، ١٩٩٧ م.

١٨٢ـ موسوعة الغدير في الكتاب والسنة والأدب: الشيخ العلامة عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، تحقيق مركز الغدير للدراسات الإسلامية، منشورات مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي/ إيران قم المقدسة، ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ م.

١٨٣ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين ابو عبد الله محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت - لبنان.

١٨٤ـ نقض العثمانية: أبو جعفر الإسكافي.

١٨٥ـ نظم درر السمطين: الزرندي الحنفي/ ١٣٧٧ - ١٩٥٨ م.

١٨٦ـ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٨٧ـ نور الإبصار في مناقب آل بيت النبي المختار: مؤمن بن حسن بن مؤمن الشبلنجي، تحقيق الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار

الكتب العلمية/ بيروت، ١٤٢٤ - ٢٠٠٣ م.

١٨٨ـ الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر دار إحياء التراث/ بيروت، ١٤٢٠ - ٢٠٠٠م.

١٨٩ـ ينابيع المودة لذوي القربى: سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، تحقيق سيد علي جمال أشرف الحسيني الناشر دار الأسوة للطباعة والنشر المطبعة أسوة ١٤١٦ هـ.

١٩٠- كتاب الضعفاء والمتروكين: أحمد بن شعيب النسائي، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.

١٩١- كتاب العين: الخليل الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، الناشر مؤسسة دار الهجرة/ ١٤٠٩.

۞۞۞

تم بحمد الله

المحتويات

مقدمة.....٦
الفصل الأوّل.....١٠
المحور الأوّل.....١١
مقدّمةٌ في بيان الضابطة في معرفة أسباب النزول.....١١
سبب نزول آية الولاية ١٣
رواة خبر النزول من الصحابة والتابعين والمحدّثين والعلماء
رواة خبر النزول من الصحابة ١٤
الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.....١٤
المقداد بن الأسود الكندي ١٦
أبو ذر الغفاري.....١٧
عبد الله بن عباس ١٨
عمّار بن ياسر.....٢٣
جابر بن عبد الله الأنصاري.....٢٤
أنس بن مالك.....٢٥
حسان بن ثابت ٢٦
عبد الله بن سلام.....٢٧
رواة خبر النزول من التابعين.....٣٤
رواة خبر النزول من المحدثين والعلماء ٤٢
المحور الثاني.....٥٧
جملة من الأسانيد المعتبرة التي ورد فيها خبر النزول ٥٧

رواية الطبراني عن أمير المؤمنين عليه السلام.....٥٩
رواية ابن عساكر عن أمير المؤمنين عليه السلام.....٦١
رواية الحاكم عن أمير المؤمنين عليه السلام.....٦٢
رواية الحاكم عن ابن عباس ٦٣
رواية ابن مردويه عن ابن عباس.....٦٥
رواية الطبري عن عتبة بن أبي حكيم.....٦٧
رواية ابن أبي حاتم عن عتبة بن أبي حكيم.....٦٨
رواية ابن أبي حاتم عن السدي.....٦٩
رواية الطبري عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام.....٧٠
رواية الحافظ أبي نعيم عن جابر بن عبد الله الأنصاري.....٧٢
خبر النزول في لباب النقول.....٧٤
المحور الثالث.....٧٦
اعترافات علماء أهل السنّة بإجماع المفسّرين على نزول الآية في علي عليه السلام...٧٦
المحور الرابع.....٨٢
مناقشة الدعاوى المناهضة لسبب نزول الآية في عليّ عليه السلام.....٨٢
الدعوى الأولى: نزول الآية في أبي بكر.....٨٥
الدعوى الثانية: أنّها نزلت في عبادة بن الصامت.....٨٨
الروايات المستدل بها على نزول الآية في عموم المؤمنين.....٩٦
الفصل الثاني.....١٠١
المحور الأول: بيان مؤدى لفظة ﴿إِنَّمَا﴾.....١٠٢
دعوى عدم دلالة «إنّما» على الحصر وجوابها.....١٠٧

المحور الثاني: بيان المراد من لفظ (وليّكم) ١١١
تفسير الولي بمعنى الصديق..... ١١٤
تفسير الولي بمعنى الناصر..... ١١٥
تفسير الولي بمعنى الأولى بالتصرف..... ١١٥
المحور الثالث: بيان قوله تعالى: ﴿**الذين آمنوا**﴾..... ١١٩
المحور الرابع: بيان قوله تعالى: ﴿**وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**﴾..... ١٣٠
هل التصدّق بالخاتم يُعارض الاشتغال بالصلاة؟!..... ١٣٩
المحور الخامس: بيان قوله تعالى: ﴿**وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾..... ١٤٢
الفصل الثالث..... ١٤٦
علاقة السنة بالقرآن..... ١٤٧
رزية الخميس تكشف السر عن عدم ذكر اسم علي عليه السلام صراحة في القرآن ١٥٠
الأجوبة النقضية على دعوى عدم تصريح القرآن باسم الإمام علي عليه السلام..... ١٥٤
فهرس المصادر ١٥٨